الشمول المالي فى مصر ودوره فى تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»

د. كمال الدين حسين محمد حسين

مدرس المالية العامة والتشريع المالي والقانون الاقتصادي

بكلية الحقوق - جامعة أسيوط

مُقدِّمة

فى شهر فبراير من عام ٢٠١٦ أطلقت جمهورية مصر العربية إستراتيجيتها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، تحت عنوان «رؤية مصر ٢٠٣٠»، لتكون بمثابة الإطار العام المُنظِّم لبرامج عمل الدولة المصرية حتى عام ٢٠٣٠، وفي مطلع عام ٢٠١٨ تمَّ تحديث تلك الإستراتيجية؛ بهدف مُواكبة التغيُّرات المحلية والإقليمية والعالمية، وتقوم تلك الإستراتيجية على ثلاثة أبعاد؛ هي: البُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي، وقد انطوت هذه الأبعاد الثلاثة على عشرة محاور، لكلِّ محور منها رُؤية إستراتيجية، وعددٌ من الأهداف الجوهرية.

وتسعى مصر من خلال تلك الإستراتيجية إلى أن تكون بحلول عام ٢٠٣٠ ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم، من حيث مُؤشِّرات التنمية الاقتصادية والبشرية، وتنافُسية الأسواق، ومُكافحة الفساد، وجودة التعليم، وتوفير فُرص عمل لائق، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان الأمن المائي والغذائي، والحفاظ على التوازُن البيئي، ورفع جودة حياة المواطن المصري من الجيل الحالي والأجيال المستقبلية.

وقد وضعت الإستراتيجية العديد من الآليات التي تدعم تحقيق أهدافها، ومن بين تلك الآليات الشمول المالي، وذلك لما له من دور مُهمٍّ فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومُحاربة الفقر، وتحسين مستوى المعيشة، وتوفير المزيد من فُرص العمل، وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وهي جميعها أمور جوهرية لا يمكن لأيِّ إستراتيجية تنموية أن تنجح بدونها، ولذلك فإنَّ هذا البحث يعكف على دراسة الشمول المالي فى مصر، والدور الذي يمكن أن يُسهم به فى تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة المصرية «رؤية مصر ٢٠٣٠».

أهَمِّيَّة البحث:

تُعدُّ إستراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠» بمثابة الإطار العام المنظِّم لبرامج عمل الدولة المصرية فى فترة خمس عشرة سنة، بدأت فى بدايات عام ٢٠١٦ وتنتهي مع نهاية عام ٢٠٣٠، ولضمان تنفيذ أكثر كفاءة للإستراتيجية، فقد قُسِّمت إلى ثلاث مراحل مُتتالية، مدَّة كلٍّ مرحلة منها خمس سنوات، تبدأ المرحلة الأولى من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٠، وتبدأ المرحلة الثانية من عام ٢٠٢١ حتى عام ٢٠٢٥، بينما تبدأ المرحلة الثالثة والأخيرة من عام ٢٠٢٦ حتى عام ٢٠٣٠.

وها نحن الآن عند كتابة السطور الأخيرة من هذا البحث نُودِّع سنة ٢٠٢٢ بما كان فيها، وما سبقها، من أزمات اقتصادية عالمية طاحنة، بدأت بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، تلتها أزمة جائحة كورونا، ثم الحرب الروسية الأوكرانية، ونستقبل سنة ٢٠٢٣ بما تُنبئ به من ركود وتضخُّم اقتصادي كبير فى ذات الوقت، نتج من جرَّاء الأزمات الاقتصادية العالمية العنيفة والمتعاقبة، وهو ما أثَّر تأثيرًا سلبيًا بالغًا على مُعدَّلات التنمية الاقتصادية، سواء على المستوى العالمي، أو على مستوى الدول المختلفة، المتقدِّمة منها والنامية، ولا سيِّما النامية.

ولم تكن عملية التنمية فى مصر ببعيدة عن تلك المعطيات، فقد تضافرت المتغيِّرات الاقتصادية العالمية مع بعض أوجُه الخلل والقصور المحلية، لتُشكِّل حائط صدٍّ يَحُدُّ من قُدرة إستراتيجية التنمية المستدامة المصرية على تحقيق أهدافها، فبالرغم من مرور سبع سنوات على بداية تنفيذ الإستراتيجية، لم تتمكَّن مصر بعد من تحقيق الكثير من الأهداف التي كانت تصبو إليها، بل يتَّجه بعض المحلِّلين إلى أنَّ الوضع أصبح أكثر سوءًا مما كان عليه فى بعض الجوانب ذات الأهمية التنموية البالغة، وهو الأمر الذي يتطلَّب مُضاعفة الجهود المبذولة فى السنوات الثمانية المتبقية من مدَّة الإستراتيجية، والعمل على استغلال كلِّ الفرص المتاحة أفضل استغلال ممكن، لتدارُك ما يُمكن تدارُكه، عسى أن تتمكَّن مصرنا الحبيبة من التغلُّب على التحديات العالمية والمحلية المفروضة عليها، والتي تحول دون المواطن المصري وحقِّه المشروع فى رفع جودة حياته وحياة أبنائه فى الحاضر والمستقبل، ويرى الباحث أنَّ تعزيز مستوى الشمول المالي فى مصر يُعدُّ إحدى الفُرص التي يجب التشبُّث بها لدعم قُدرة الدولة المصرية على تحقيق أهداف إستراتيجيتها التنموية، ومن هنا تأتي أهَمِّيَّة هذا البحث.

مُشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث فى الإجابة على ثلاثة أنواع من التساؤلات، يتعلَّق النوع الأوَّل بالتساؤلات التي تدور حول مفهوم الشمول المالي، وأهَمِّيَّته، وتطوُّر مُؤشِّراته على المستويين العالمي والمحلي، بينما يتعلَّق النوع الثاني بالتساؤلات التي تدور حول إستراتيجية التنمية المستدامة المصرية «رؤية مصر ٢٠٣٠»، وأبعادها، ومحاورها، وأهدافها، أمَّا النوع الثالث من التساؤلات فيتعلَّق بالدور الذي يمكن أن تُسهم به سياسة الشمول المالي فى تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠».

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على عدَّة مناهج بحثية، تتمثَّل فى: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي، والمنهج المقارن، حيث تمَّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي فى وصف مفهوم الشمول المالي، ومُؤشِّرات قياسه، والتحدِّيات التي تُواجهه، وآليات تعزيزه، وتحليل أهَمِّيَّته الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك وصف أبعاد، ومحاور، وأهداف، رُؤية مصر ٢٠٣٠، وتحليل الدور الذي يمكن أن تُسهم به سياسة الشمول المالي فى دعم تلك الرؤية، كما تمَّ استخدام المنهج الإحصائي فى تتبُّع آخر الإحصائيات لمؤشِّرات الشمول المالي على المستويات: العالمية، والإقليمية، والمحلية، أمَّا المنهج المقارن فقد تمَّ استخدامه فى مقارنة مُؤشِّرات الشمول المالي فى مصر بالمؤشِّرات العالمية، وكذلك بالمؤشِّرات فى الدول المناظرة لمصر اقتصاديًا، وجغرافيًا، وثقافيًا.

خُطَّة البحث:

للوصول بهذا البحث إلى أفضل عرض ممكن لفكرته ومحتواه، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، يحتوى كلٌّ مبحث على عدَّة مطالب، وذلك على النحو التالي:

- المبحث الأوَّل: مفهوم الشمول المالي وأهَمِّيَّته: وقد اشتمل هذا المبحث على مطلبين، عكف الباحث فى المطلب الأوَّل منهما على توضيح مفهوم الشمول المالي، وأهدافه، ومُؤشِّرات قياسه، والتحديات التي تُواجهه، والآليات التي تُساعد على تعزيز مستواه، بينما عكف فى المطلب الثاني على تحليل الأهَمِّيَّة الاقتصادية والاجتماعية والمالية لسياسة الشمول المالي.

- المبحث الثاني: تطوُّر الشمول المالي على المستويين العالمي والمحلي: وقد اشتمل هذا المبحث على مطلبين كذلك، سعى الباحث فى المطلب الأوَّل منهما إلى تسليط الضوء على تطوُّر سياسة ومُؤشِّرات الشمول المالي على المستوى العالمي، والإقليمي، بينما سعى فى المبحث الثاني إلى تسليط الضوء على تطوُّر سياسة ومُؤشِّرات الشمول المالي فى مصر، ومقارنتها بالمؤشِّرات العالمية، وكذلك بالمؤشِّرات فى الدول المناظرة لمصر اقتصاديًا، وإقليميًا، وثقافيًا، وتحليل أسباب انخفاض مستوى الشمول المالي فى مصر، وعرض الآليات التي يمكن أن تدعم تعزيز مستواه.

- المبحث الثالث: دور الشمول المالي فى تحقيق أهداف «رؤية مصر ٢٠٣٠»: وقد قام الباحث بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأوَّل منهم تحليل دور الشمول المالي فى دعم البُعد الاقتصادي فى «رؤية مصر ٢٠٣٠»، بينما يتناول المطلب الثاني تحليل دور الشمول المالي فى دعم البُعد الاجتماعي فى «رؤية مصر ٢٠٣٠»، أمَّا المطلب الثالث فيتناول تحليل دور الشمول المالي فى دعم البُعد البيئي فى تلك الرؤية.

«واللّه من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل».

المبحث الأوَّل
مفهوم الشمول المالي وأهَمِّيَّته

تمهيد وتقسيم:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة فى عام ١٩٩٣[١]، وذلك فى دراسة عن أثر إغلاق فرع أحد البنوك فى جنوب شرق إنجلترا على قُدرة سكان المنطقة على الوصول إلى الخدمات المصرفية، ثم تلا هذه الدراسة عدَّة دراسات أخرى خلال تسعينات القرن الماضي، تناولت الصعوبات التي تُواجهها بعض فئات المجتمع فى الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، ثم بدأ استخدام مصطلح الشمول المالي بشكل واسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المختلفة منذ عام ١٩٩٩[٢]، والآن أصبح الشمول المالي هدفًا رئسيًا من الأهداف التي تسعى إليها الدول المختلفة، لما له من دور بالغ الأهَمِّيَّة فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الاستقرار المالي، وفي هذا المبحث نسعى إلى تسليط الضوء على مفهوم الشمول المالي وأهَمِّيَّته، وذلك عبر المطلبين التاليين:

- المطلب الأوَّل: مفهوم الشمول المالي.
- المطلب الثاني: الأهَمِّيَّة الاقتصادية والاجتماعية للشمول المالي.

---

(١) أرجعت بعض الدراسات ظهور فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر، عندما نشأت الحركة التعاونية فى الهند عام ١٩٠٤ ضدَّ وكالات الإقراض غير المؤسَّسية والتي كانت تأخذ شكل مُقرضين ماليين كانوا يتقاضون فائدة باهظة من الفلاحين الفقراء، حيث استبعد الفقراء من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية؛ وهو ما عرَّضهم لاستغلال المقرضين المحليين، الأمر الذي استدعى وضع نظام مالي شامل يعمل على تسهيل الحصول على الخدمات المالية من المؤسَّسات الرسمية، وتقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية. للمزيد راجع:

- Dr. Ramananda Singh, Mr. Sankharaj Roy: Financial Inclusion: Critical Assessment of its Concepts and Measurement, Asian Journal of Research in Business Economics and Management, Vol. 5, No. 1, January 2015, p. 13.

(٢) د/ أحمد سعيد محمد محمود العيسوي: أثر الشمول المالي فى تحقيق السعادة الاقتصادية: حالة الدول العربية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلد (١١٢)، عدد ٥٤١، يناير ٢٠٢١، ص: ٢٦٩، د/ نهلة أحمد أبو العز: أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي فى القطاع المصرفي بالدول الأفريقية، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف، مجلد ١١، عدد ١٠، أبريل ٢٠٢١، ص: ٣٤٧، د/ محمد محروس سعدوني: الشمول المالي وأثره فى تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة «دراسة تحليلية لواقع الدول العربية»، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة المنوفية، عدد (٥٢)، مايو ٢٠٢٠، ص: ٢٠٣.

المطلب الأوَّل

مفهوم الشمول المالي

أصبح الشمول المالي محطَّ اهتمام العديد من البحوث والدراسات فى الآونة الأخيرة، ولقد سعت تلك الدراسات لتحديد تعريفٍ واضح له، وتوضيح المؤشِّرات التي يتمُّ قياسه من خلالها، ودراسة التحديات التي تعوق تحقيقه، والآليات التي يتمُّ اللجوء إليها لتعزيز مستواه، وهو ما نحاول توضيحه فى هذا المطلب من خلال النقاط التالية:

أوَّلًا: تعريف الشمول المالي

صدرت عدَّة تعريفات للشمول المالي من عدَّة جهات مختصَّة، ومن أبرز هذه التعريفات ما يلي:

- تعريف البنك الدولي: عرَّف البنك الدولي الشمول المالي بأنَّه: «تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى مُنتجات وخدمات مالية مُفيدة وبأسعار ميسورة، تُلبِّي احتياجاتهم من المعاملات والمدفوعات والمدَّخرات والائتمان والتأمين، ويتمُّ تقديمها لهم بطريقة تتَّسِم بالمسئولية والاستدامة»[(١)].

- تعريف مؤسَّسة الشراكة العالمية للشمول المالي[(٢)]: عرَّفت مؤسَّسة الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) الشمول المالي بأنَّه: «تمتُّع البالغين بسنِّ ١٥ سنة فأكثر بإمكانية الوصول والاستفادة الفعَّالة من الخدمات المالية ذات النوعية الجيدة، المقدَّمة من قِبَل المؤسَّسات المالية الرسمية واستخدامها بتكلفة مُلائمة لكلٍّ من المستهلك ومُقدِّم الخدمة»[(٣)].

- تعريف صندوق النقد العربي: صندوق النقد العربي من أهمِّ المؤسَّسات الإقليمية التي أولت اهتمامًا كبيرًا بقضية الشمول المالي فى المنطقة العربية، وقد عرَّف صندوق النقد العربي الشمول المالي بأنَّه: «إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف

(١) الموقع الرسمي للبنك الدولي: www.albankaldawli.org

(٢) مؤسَّسة الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) هي منصَّة شاملة لجميع دول مجموعة العشرين، والدول المهتمَّة من خارج مجموعة العشرين وأصحاب المصلحة المعنيين بالعمل على تحسين مُستويات الشمول المالي، وقد تمَّ إطلاق هذه المنصَّة رسميًا في ١٠ ديسمبر ٢٠١٠ فى قمَّة مجموعة العشرين فى سيول. للمزيد راجع الموقع الرسمي للمؤسَّسة: www.gpfi.org

(3) Global partnership for financial inclusion (GPFI): Financial inclusion action plan, 2017, p.6.

فئات المجتمع بمؤسَّساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما فى ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر مُلاءمة وبأسعار تنافُسية، وحماية حقوق مُستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومُدَّخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد فى غالب الأحيان أسعار مُرتفعة»[١].

- تعريف القانون المصري: عرَّف قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ الشمول المالي بأنَّه: «إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قِبَل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مُناسبة، مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم»[٢].

ويتبيَّن مما سبق، أنَّ تعريفات المؤسَّسات المختلفة للشمول المالي تدور جميعها فى فلَك واحد، يتمثَّل فى توفير الخدمات المالية بجودة وبأسعار مُناسبة للجميع من خلال القنوات المالية الرسمية، مع توفير الحماية الكافية للمُستفيدين من تلك الخدمات، وهو على هذا النحو مضاد لمفهوم «الإقصاء المالي»، والذي يعني عدم إتاحة بعض أو كلِّ الخدمات والمنتجات المالية لبعض فئات المجتمع لاعتبارات مُتعدِّدة، قد تتعلَّق بانخفاض الجدارة الائتمانية لطالبي تلك الخدمات، أو بمدى الانتشار الجغرافي لمقدِّميها، أو بارتفاع تكلفتها، أو محدوديتها[٣].

وفي هذا السياق، ميَّز بعض الفقه المالي بين «الإقصاء المالي غير الطوعي» والمتمثِّل فى عدم قُدرة بعض الفئات على الحصول على الخدمات والمنتجات المالية؛ بسبب عدم إتاحتها لهم بشكل كافٍ أو بأسعار مُناسبة، وبين «الإقصاء المالي الطوعي» والمتمثِّل فى تخلِّي البعض عن استخدام الخدمات المالية اختياريًّا رغم إتاحتها لهم؛

(١) صندوق النقد العربي: نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، سلسلة إصدارات صندوق النقد العربي، الإصدار رقم (٧٧)، ٢٠١٧، ص: ٥.

(٢) المادة (١) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، الجريدة الرسمية، العدد ٣٧ مكرر (و) فى ١٥ سبتمبر سنة ٢٠٢٠.

(٣) د/ عصام محمد علي الليثي: محو الأمية المالية كخيار لتحقيق الشمول المالي، مجلة دراسات مصرفية ومالية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية – مركز البحوث والاستشارات، عدد (٢٧)، يناير ٢٠١٦، ص: ٩٦ ، د/ مروان بوقيدة، د/ رشيد بوعافية: واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي فى الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيسي على البليدة ٢ بالجزائر، العدد (١٨)، جوان ٢٠١٨، ص: ٧٢.

بسبب عدم الحاجة إليها، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية، واتَّجهوا إلى أنَّ سياسات وبرامج الشمول المالي ينبغي أن تستهدف الفئة الأولى دون غيرها؛ بغية تمكينهم من الحصول على الخدمات المالية التي حُرِموا منها[١].

إلا إنَّ الباحث يرى أنَّ سياسات الشمول المالي يجب أن تكون من الشمول بحيث لا تقتصر على مُواجهة الإقصاء المالي غير الطوعي فحسب، بل يجب أن تستهدف تعزيز حصول كافة فئات المجتمع على الخدمات المالية، حتى أولئك الذين تخلَّوا اختياريًا عن استخدام تلك الخدمات؛ ذلك لأنَّ هذه الفئات غالبًا ما تكون قد عزفت عن استخدام الخدمات المالية؛ لعدم وجود ما يُناسبها ماليًا أو ثقافيًا أو عقائديًا، وهو ما يتطلَّب تطوير وتنويع الخدمات والمنتجات المالية بما يُناسب المتطلَّبات والعقائد والثقافات المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الدول تسعى من خلال تطبيق سياسة الشمول المالي إلى تحقيق عدَّة أهداف رئيسة، يأتي فى مُقدمتها ما يلي[٢]:

١ – تعزيز وتسهيل وصول كافة أفراد وفئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، ونشر الوعي لدى المواطنين بأهَمِّيَّة هذه الخدمات وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها فى تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

٢ – تعزيز وحماية حقوق مُستهلكي الخدمات المالية، وذلك من خلال إعداد السياسات، وتوعية المتعاملين مع المؤسَّسات المالية بحقوقهم والتزاماتهم.

٣– تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل لدعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، واستغلال الموارد المالية المتاحة لدى المؤسَّسات المالية بالشكل الأمثل.

---

(١) د/ صبري نوفل: الشمول المالي فى مصر وبعض الدول العربية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، عدد ٦٦٧، يناير ٢٠١٨، ص: ١٧، فضيل البشير ضيف: واقع وتحديات الشمول المالي فى الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات القانونية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلد ٦، عدد ١، يونيه ٢٠٢٠، ص: ٤٧٤، د/ ريهام أحمد ممدوح حسين: أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٥٠)، العدد (٤)، ديسمبر ٢٠٢٠، ص: ٤٧٧، ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحيى: متطلبات تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، مجلد (٢١)، عدد (١)، يوليو ٢٠٢١، ص: ١٢٥.

(٢) د/ أحمد فاروق محمد الزيني: دور الشمول المالي فى تنمية الاقتصاد المصري (الواقع – آفاق المستقبل)، المجلة القانونية، كلية الحقوق فرع الخرطوم – جامعة القاهرة، المجلد (٩)، العدد (١)، ٢٠٢١، ص: ١٧٠، كمال الدين إلياس: مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد (٣٣)، عدد (٣)، عمان ٢٠١٥، ص: ١١، د/ أسامة محمد سلام: قياس أثر الدور الوسيط للتحوُّل الرقمي فى العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، دراسة تطبيقية على منصات خدمية خاصة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الأول – الجزء الثالث، يناير ٢٠٢٢، ص: ١٠٤٨.

ثانيًا: مُؤشِّرات قياس الشمول المالي

لقياس مستوى الشمول المالي على نحو دقيق ومُعبِّر عن كافة الأبعاد، فإنَّ هناك نوعين من المؤشِّرات، يُشخِّص النوع الأوَّل الحالة العامة للقطاع المالي؛ إذ يقيس مدى سلامة القطاع المالي ومدى ما يتمتَّع به من انتشار وشمول، بينما يُشخِّص النوع الثاني حالة القطاع المالي من منظور العدالة فى توزيع الخدمات المالية؛ إذ يقيس مدى تحصينه ضدَّ أيِّ شكل من أشكال التحيُّز لصالح أيِّ فئة، أو التمييز ضدَّ أيِّ فئة من فئات المجتمع.

١ - المؤشِّرات التي تُشخِّص الحالة العامة للقطاع المالي

تُوجد عدَّة مُؤشِّرات تُشخِّص حالة القطاع المالي من زاوية الشمول المالي، وتُعتبر هذه المؤشِّرات من نمط المؤشِّرات التقليدية والبسيطة؛ لأنَّها تعتمد فى حسابها على فكرة المجاميع النقدية والمالية على المستوى الكلِّي للاقتصاد، ومن أهمِّ تلك المؤشِّرات ما يلي[(١)]:

المؤشِّر الأوَّل: مؤشِّر العُمق المالي، ويقيس مدى ارتفاع نسبة التعامُل بالنقد فى الاقتصاد، باعتبار أنَّ النقود تُستخدم فى سداد الالتزامات المالية، وفى تكوين رصيد من المدَّخرات، وفى الصرف على مُتطلبات الاستثمار، ويتمُّ قياس مؤشِّر العُمق المالي عن طريق تحديد نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلِّي الإجمالي، بحيث يزيد مستوى الشمول المالي كلَّما استطاع القطاع المالي تحقيق أعلى نسبة ممكنة من استخدامات النقد بكافَّة أشكاله وأنواعه؛ لتحقيق الناتج المحلِّي الإجمالي.

المؤشِّر الثاني: الإتاحة المالية، ويقيس هذا المؤشِّر مدى قُدرة النظام المالي على إتاحة الخدمات والمنتجات المالية للجميع، وتيسير وصول كافة أفراد المجتمع إليها، ويُمكن الحصول على نسبة لقياس مؤشِّر الإتاحة المالية عن طريق معرفة عدد فروع البنوك أو عدد أجهزة الصراف الآلي بالنسبة لعدد السكان، ومدى انتشار هذه الفروع

(١) د/ عشري محمد علي: الشمول المالي وأثره على السياسة النقدية «حالة مصر»، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلد (٥٠٩)، عدد (٥٣١، ٥٣٢)، أكتوبر ٢٠١٨، ص: ٢٢٤ - ٢٢٨، د/ منصور علي منصور شطا: الآثار التنموية للشمول المالي: دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، العدد (٧٣)، سبتمبر ٢٠٢٠، ص: ٨٢٦-٨٢٩، د/ عبد الحليم عمار غربي: فجوة الشمول المالي والمصرفي فى الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي، مجلة بيت المشورة، بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، العدد (١٠)، أبريل ٢٠١٩، ص: ٣٧، د/ أسامة محمد سلام: المرجع السابق، ص: ١٠٤٨– ١٠٤٩، د/ أحمد فاروق محمد الزيني: المرجع السابق، ص: ١٧١.

- Salome Musau, Stephen Muathe, Lucy Mwangi: Financial Inclusion, Bank Competitiveness and Credit Risk of Commercial Banks in Kenya, International Journal of Financial Research, Vol. 9, No. 1, 2018, P. 204.

فى الأقاليم المختلفة، ووفقًا لهذا المؤشِّر يزيد مستوى الشمول المالي كلَّما استطاع القطاع المالي أن يُتيح الوصول لخدماته ومنتجاته المالية لأكبر عدد من السكان بشكل مُيسَّر.

المؤشِّر الثالث: الاستخدام المالي، ويقيس مدى قُدرة أفراد المجتمع على استغلال واستخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة لهم من قِبَل القطاع المالي، ومدى استمرارية وعُمق هذه الخدمات، ويمكن قياس هذا المؤشِّر من خلال عدَّة مؤشِّرات فرعية، منها عدد الحسابات المصرفية ونسبتها إلى عدد السكان، أو حجم الودائع المصرفية وحجم الائتمان المصرفي بالنسبة إلى حجم الناتج المحلِّي الإجمالي، ووفقًا لهذا المؤشِّر يزيد مستوى الشمول المالي كلَّما استطاع القطاع المالي تحقيق أفضل استغلال ممكن من أفراد المجتمع للخدمات والمنتجات المالية المتاحة.

المؤشِّر الرابع: الجودة المالية، ويقيس مدى جودة المنتجات والخدمات المالية التي يُتيحها القطاع المالي، ومدى قُدرتها على تلبية احتياجات وطموحات العُملاء، ويمكن قياس هذا المؤشِّر من خلال استبيان الآراء تجاه المنتجات والخدمات المالية المقدَّمة، بحيث يتحسَّن مستوى الشمول المالي كلَّما استطاع القطاع المالي تحسين جودة المنتجات والخدمات المالية، وتلبية احتياجات وطموحات العُملاء.

المؤشِّر الرابع: التأثير، ويقيس هذا المؤشِّر مدى التغيُّر فى سلوك العُملاء الناتج عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية المختلفة، ويمكن قياسه من خلال المعلومات والبيانات المتاحة لدى المؤسَّسات المالية، ووفقًا لهذا المؤشِّر يتحسَّن مستوى الشمول المالي كلَّما استطاع القطاع المالي أن يُحقِّق تأثيرًا إيجابيًا فى سلوك المستفيدين من الخدمات المالية، وفي ظروفهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - المؤشِّرات التي تُشخِّص مدى عدالة القطاع المالي

تُركِّز هذه المؤشِّرات على تشخيص حالة القطاع المالي من منظور العدالة فى التوزيع، وذلك من خلال معرفة مدى استفادة الفئات المختلفة فى المجتمع من الخدمات المالية، ويتمُّ الوصول لهذه المؤشِّرات من خلال المسوح الميدانية والبيانات المتاحة لدى المؤسَّسات المالية، والتي يتمُّ من خلالها استنتاج عدد من التصنيفات التي تُعطِي مُؤشِّرًا لمدى عدالة توزيع الخدمات المالية، ومن أهمِّ تلك التصنيفات ما يلي[1]:

(١) د/ عصام محمد علي الليثي: محو الأمية المالية، مرجع سابق، ص: ١٠١ – ١٠٢.

- التصنيف حسب النوع، ويتمُّ من خلاله تحديد نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من الذكور مُقارنة بنسبة الإناث.

- التصنيف حسب الفئات العُمرية، ويتمُّ من خلاله تحديد نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من الشباب (من ١٥–٢٤ عامًا) مقارنة بنسبة المستفيدين من الكبار (٢٥ سنة فما فوق).

- التصنيف حسب مستوى الدخل، ووفقًا لهذا التصنيف يتمُّ تحديد نسبة استفادة شرائح الدخل المختلفة من الخدمات المالية المختلفة، وطبيعة الخدمات المالية التي تحصل عليها كلُّ شريحة.

- التصنيف حسب مكان الإقامة، ويتمُّ وفقًا له تحديد نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من سكان الريف أو الأماكن النائية مُقارنة بنسبة المستفيدين من الخدمات المالية من سكان الحضر.

كما يمكن أن يشتمل هذا النوع من المؤشِّرات على تصنيفات أخرى مثل: الحالة التعليمية، أو الانتماء المهني أو الوظيفي، أو الانتماء لمجموعات دينية أو عرقية مُعيَّنة، وغيرها من التصنيفات التي تُعطي مُؤشِّرًا لمدى عدالة توزيع الخدمات المالية، ووفقًا لهذا النوع من المؤشِّرات يزيد مستوى عدالة الشمول المالي كلَّما استطاع النظام المالي أن يُشرك أكبر قدر ممكن من كلِّ الفئات فى الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية التي يُقدِّمها.

ثالثًا: التحديات التي تُواجه التوسُّع فى تطبيق سياسة الشمول المالي

هناك العديد من التحديات التي يمكن أن تعوق التوسُّع فى تطبيق سياسة الشمول المالي، وبالرغم من أنَّ هذه التحديات قد تختلف من دولة لأخرى حسب خصائص وظروف كلِّ دولة، إلا إنَّه بشكل عام يمكن تقسيم هذه التحديات إلى نوعين: النوع الأوَّل: يتمثَّل فى التحديات المرتبطة بجانب عرض الخدمات المالية، والنوع الثاني: يتمثَّل فى التحديات المرتبطة بجانب الطلب على هذه الخدمات، وهو ما سنُوضِّحه فيما يلي:

١ - التحديات المرتبطة بجانب عرض الخدمات المالية:

لا يمكن الحديث عن تقديم خدمات مالية دون وجود مؤسَّسات مالية تُقدِّم هذه الخدمات، ومن ثَمَّ فإنَّ أيَّ تحديات تُواجه عرض الخدمات المالية تُؤدِّي إلى إعاقة التوسُّع فى تطبيق سياسة الشمول المالي، ومن أهمِّ التحديات التي تُواجه عرض الخدمات المالية ما يلي[١]:

- عدد مُقدِّمي الخدمات المالية، حيث يقلُّ عادة عدد مُقدِّمي الخدمات المالية فى المناطق الريفية والمناطق النائية التي تبعد عن المدن.

– مدى توافُر البنية التحتية والتكنولوجية، حيث يُسهم توافُر البنية التحتية والتكنولوجية فى توفير الخدمات المالية بشكل أسرع وأسهل، كما يُساعد على توفير بدائل مناسبة للمناطق الريفية والنائية.

– مدى فهم وإدراك مُقدِّمي الخدمات المالية لأهَمِّيَّة الشمول المالي؛ إذ يُعدُّ هذا العامل من أهمِّ التحديات التي يمكن أن تُواجه الشمول المالي، بالإضافة إلى فهم فحوى الخدمات المالية وآلية تقديمها للعُملاء.

– مدى مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات المالية، ومدى كفاءة القواعد التي تُنظِّم العلاقة بينه وبين العُملاء.

٢ - التحديات المرتبطة بجانب الطلب على الخدمات المالية:

تتمثَّل أهمُّ تحديات الشمول المالي المرتبطة بجانب الطلب على الخدمات المالية فيما يلي:

– مدى انتشار الوعي المالي، إذ إنَّ انخفاض الوعي بأهَمِّيَّة الخدمات المالية وكيفية الاستفادة منها بين المواطنين من أهمِّ التحديات التي تُواجه الارتقاء بمستوى الشمول المالي[٢]، لذلك يجب على الجهات الرسمية أن تعمل على وضع برامج للتثقيف المالي، لا سيَّما بين الفئات الأقل طلبًا على الخدمات المالية[٣].

(١) د/ نهلة أحمد أبو العز: المرجع السابق، ص: ٣٤٨-٣٤٩، د/ محمد محروس سعدوني: المرجع السابق، ص: ٣١١ – ٣١٢.

(٢) د/ أحمد محمود محمد النقيرة، أحمد محمد عبد الحي نور الدين: دور الشمول المالي فى تعزيز مستوى ثقة العُملاء فى الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العُملاء بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد (٢)، ٢٠١٩، ص: ٤٦٥، د/ إيمان إسماعيل أنور: دور الشمول المالي فى تعزيز الادخار، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة مدينة السادات، مجلد (٧)، عدد (١)، يونيه ٢٠٢١، ص: ١٤.

(٣) د/ أسامة محمد سلام: المرجع السابق، ص: ١٠٤٨.

- مستوى الفقر فى المجتمع، فقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين معدَّل الفقر ومستوى الشمول المالي، فكلَّما زاد معدَّل الفقر انخفض مستوى الشمول المالي، والعكس صحيح[١]؛ ذلك لأنَّ الأفراد الأكثر احتياجًا فى المجتمع يُكافحون من أجل توفير المتطلَّبات الأساسية دون الحاجة للتعامُلات المالية فى أغلب الأحيان، لذلك يُعدُّ انخفاض مستوى الدخل من أهمِّ التحديات التي تُواجه تطبيق سياسة الشمول المالي.

- انخفاض ثقة العُملاء فى المؤسَّسات المالية الرسمية، كشعور الأفراد بعدم جدوى الخدمات المالية التي تُقدِّمها هذه المؤسَّسات، أو الخوف من الملاحقة الضريبية، أو صعوبة التعامل مع البنوك، أو وضع قيود على حدِّ السحب اليومي[٢].

- معدَّل التضخُّم، فارتفاع مستوى التضخُّم يُؤدِّي إلى انخفاض قُدرة أفراد المجتمع على الادخار نظرًا لارتفاع أسعار المنتجات المختلفة، كما يُقلِّل فى ذات الوقت من الحافز على ادخار النقود نظرًا لانخفاض قيمتها، ويدفع الأفراد إلى تحويل مدَّخراتهم إلى عقارات أو إلى ذهب أو إلى منتجات عينية أخرى، ولذلك فهو يُعدُّ من أهم التحديات التي تُواجه التوسُّع فى مستوى الشمول المالي[٣].

رابعًا: المبادئ الأساسية لتعزيز الشمول المالي

يتطلَّب تعزيز مستوى الشمول المالي فى أيِّ دولة من الدول دراسة الفجوات المحيطة بجانبيي العرض والطلب على الخدمات المالية فى هذه الدولة، حيث يُعدُّ ذلك بمثابة حجر الأساس الذي يتمُّ بناءً عليه وضعُ إستراتيجية وطنية للشمول المالي[٤]، ولذلك فقد قامت بعض المؤسَّسات الدولية بالعمل على إيجاد بعض المعايير يمكن للدول اتِّباعها لتعزيز مستوى الشمول المالي والتغلُّب على التحديات التي تُواجهه، ومن أهمِّ تلك المؤسَّسات مجموعة العشرين (G20)[٥]، التي قامت بصياغة ما يُعرف بالمبادئ

(١) د/ نهلة أحمد أبو العز: المرجع السابق، ص: ٣٤٩.

(٢) د/ إيمان إسماعيل أنور: المرجع السابق، ص: ١٤.

(3) Noelia Clamara, Ximena Pena, David Tuesta: Factors that Matter for Financial Inclusion: Evidence from Peru, BBVA RESERCH, Working Paper No. 14/09, Madrid, February 2014, P. 16.

(٤) أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسَّسات النقد العربية بصندوق النقد العربي: متطلَّبات تبنِّي إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي فى الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥، ص: ١٧.

(٥) مجموعة العشرين: هي منتدى اقتصادي دولي يجمع الحكومات ومحافظي البنوك المركزية من ١٩ دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، تأسَّس سنة ١٩٩٩ نتيجة الأزمات المالية التي شهدها العالم فى تسعينات القرن الماضي، وذلك بهدف مناقشة السياسات المتعلِّقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي، ومُعالجة القضايا الاقتصادية الدولية، وتضمُّ المجموعة: الاتحاد الأوروبي، وإيطاليا، وروسيا، وألمانيا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وجنوب أفريقيا، والمملكة العربية السعودية، والأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكوريا الجنوبية، والهند، والصين، والمكسيك، وتركيا، وإندونيسيا، راجع: مركز التواصل والمعرفة المالية بالمملكة العربية السعودية، تقرير بعنوان «مجموعة دول العشرين»، المملكة العربية السعودية ٢٠٢٠.

المبتكَرة لتعزيز الشمول المالي، وتتلخَّص تلك المبادئ فيما يلي[١]:

١ – القيادة: وتتطلَّب الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي.

٢ – التنوُّع: ويتطلَّب تبنِّي سياسات وبرامج لتحفيز التنافُس فى سوق المال؛ وذلك بهدف تقديم خدمات ومنتجات مالية متنوِّعة، وتُناسب جميع الفئات.

٣ – الابتكار: ويتطلَّب تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسَّسية، وتحسين البنية التحتية، وذلك لتشجيع فُرص النفاذ إلى الخدمات المالية.

٤ – الحماية: وتتطلَّب العمل على إيجاد طُرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون هذه الحماية مَبنيَّة على توجيهات حكومية واضحة، وتنطوي على مُشاركة فعَّالة من مزوِّدي الخدمات المالية والعملاء.

٥ – التمكين: ويتضمَّن زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعُملاء، وإتاحة الخدمات والمنتجات المالية لكافة الفئات بجودة وأسعار مُناسبة.

٦ – التعاون: ويتطلَّب إيجاد بيئة مؤسَّسية تشارُكية بمسئوليات وتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.

٧ - المعرفة: وتتطلَّب إجراء الدراسات، وبناء قواعد البيانات، بهدف قياس مستوى وطبيعة النفاذ إلى الخدمات المالية.

٨ – النسبية: وتتطلَّب وضع سياسات تُحقِّق التوازُن بين التوسُّع فى تقديم الخدمات المالية، وبين المخاطر التي قد تترتَّب على تقديم هذه الخدمات.

٩ – الإطار المرجعي: ويتطلَّب الأخذ بعين الاعتبار عند وضع سياسات وبرامج الشمول المالي، أفضل التجارِب العالمية، وتطبيق التعليمات الخاصَّة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووجود تعليمات وإرشادات للعمل المالي الإلكتروني.

(١) أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسَّسات النقد العربية بصندوق النقد العربي: متطلَّبات تبنِّي إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي فى الدول العربية، مرجع سابق، ص: ٢٤-٢٦، د/ عشري محمد علي: المرجع السابق، ص: ٢٢٣ - ٢٢٤، د/ عادل عبد العزيز السن: دور الشمول المالي فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة مدينة السادات، مجلد (٥)، عدد (٢)، ديسمبر ٢٠١٩، ص: ١٧-١٩.

المطلب الثاني

الأهَمِّيَّة الاقتصادية والاجتماعية للشمول المالي

لقد حازت سياسة الشمول المالي على أهَمِّيَّة كبيرة لدى الدول المختلفة فى الوقت الراهن، وذلك نظرًا للدور المهمّ الذي يُؤدِّيه الشمول المالي فى تعزيز خُطط التنمية الاقتصادية، وتفعيل الضمان الاجتماعي، وتحقيق الاستقرار المالي، فالشمول المالي لا تقتصر أهَمِّيَّته على البُعد المالي والمصرفي فحسب، بل تمتدُّ لتشمل العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وهو ما نسعى إلى توضيحه فى هذا المطلب، من خلال النقاط التالية:

أوَّلًا: الأهَمِّيَّة الاقتصادية للشمول المالي

تستهدف سياسة الشمول المالي تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق الوصول إليها، مما يُساهم فى تحسين الأداء الاقتصادي، ويُظهر الاقتصاد الخفي إلى النور، ويحسّن توزيع الدخل، ويرفع مستويات الادخار والاستهلاك، ويُساعد على إعداد رؤية واضحة لسوق العمل، ويدعم التنمية الشاملة والمستدامة، فالشمول المالي يُؤثِّر بشكل إيجابي على العديد من الجوانب الاقتصادية فى المجتمع، ومن أهمِّ تلك الجوانب ما يلي:

١ - زيادة معدَّلات النمو الاقتصادي: لقد أثبتت العديد من الدراسات أنَّ هناك علاقة طردية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، فالشمول المالي يُسهم فى إتاحة الخدمات المالية للجميع، وتمكين الأفراد والمؤسَّسات من الوصول إليها واستخدامها بسهولة، وهو ما يُساعد المشمولين ماليًا على اتِّخاذ قرارات استهلاكية واستثمارية طويلة الأجل، والتعامُل مع المخاطر المالية التي قد تُواجههم وإدارتها بشكل جيِّد، وامتصاص الصدمات المالية والأزمات غير المتوقَّعة، وهو ما يُؤثِّر بشكل إيجابي على الناتج المحلِّي الإجمالي، وعلى النشاط الاقتصادي ككل، ويدعم التنمية الاقتصادية[(١)].

(١) هناك العديد من الدراسات التي أكَّدت وجود علاقة طردية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي منها:
- د/ خالد إبراهيم سيد أحمد، د/ محمد محمد السيد راضي: الشمول المالي وعلاقته بالتنمية البشرية ومعدَّلات الفقر فى مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد (٣٨)، العدد (٤)، ديسمبر ٢٠١٨.
- د/ أسامة محمد بدر: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف حدَّة الفقر (حالة مصر)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة بجامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (١) خاص، ٢٠١٩.
- د/ رضا مصطفى حسين البدوي: الشمول المالي فى مصر: التحديات والفرص، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (٢)، يونيو ٢٠١٩.
- Patrick Honohan: Financial development, growth and poverty: how close are the links?, World Bank Group, Working Paper, WPS3203, 2003.
- Era Dabla-Norris, Yan Ji, Robert Townsend and D. Filiz Unsal: Identifying Constraints to Financial Inclusion and Their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for Policy, IMF, work paper, WP/15/22,2015.

وقد ذهبت بعض التحليلات إلى أنَّ الشمول المالي يُساعد فى تحقيق سبعة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة التي حدَّدتها الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠، من بينها: تعزيز النفاذ إلى الخدمات المالية، والحدُّ من الفقر، والجوع، وعدم المساواة، وتحسين فرص الحصول على العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي(١).

٢ - محاربة الفقر وتحسين مستوى المعيشة: يُؤدِّي الشمول المالي دورًا مهمًّا فى محاربة الفقر؛ إذ يُساعد على تمكين الفقراء والمهمَّشين من الحصول على الخدمات المالية اللازمة لتنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، مما يُؤدِّي إلى رفع الإنتاجية وزيادة الدخول(٢)، كما يُساهم فى تحسين مستوى معيشة الفقراء من خلال الأنماط المختلفة من الخدمات والمنتجات المالية التي ظهرت فى الآونة الأخيرة، والتي لا يقتصر تقديمها على البنوك، بل يشمل مؤسَّسات التنمية المجتمعية، وشركات التأمين، والمنظَّمات غير الحكومية(٣)، فهذه الخدمات المستحدَثة تُتيح للفقراء إمكانيات جديدة، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أنَّ الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول يمكن أن تُساعد فى تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي تحدُّ من الفقر(٤).

٣ – توفير المزيد من فُرص العمل: بشكل عام يُؤثِّر الشمول المالي تأثيرًا إيجابيًّا على أسواق العمل، حيث يُساهم فى توفير التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية، وهو ما يُساهم فى تنشيط هذه المشروعات وزيادة إنتاجيتها، وزيادة فُرص العمل التي تُتيحها(٥).

---

(١) صندوق النقد العربي: الشمول المالي فى الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب، سلسلة إصدارات صندوق النقد العربي، الإصدار رقم ١٠٩، ٢٠١٩، ص: ٥–٦، د/ رضا مصطفى حسين البدوي: المرجع السابق، ص: ٣٨٧.

(٢) د/ هبة الباز: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد ودور الشمول المالي فى مواجهتها مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد (٢٩)، العدد (١)، الشتاء والربيع ٢٠٢١، ص: ٢٢ – ٢٣، د/ ريهام أحمد ممدوح حسين: المرجع السابق، ص: ٤٧٤، أمير علي المرسي شوشة: دور الكفاءة الذاتية المالية فى العلاقة بين المعرفة المالية للمصريين وشمولهم المالي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي، مجلد (٢٦)، عدد (٢)، مايو ٢٠١٩، ص: ٢١٦، د/ إيمان إسماعيل أنور: المرجع السابق، ص: ٨، د/ منصور علي منصور شطا: المرجع السابق، ص: ٨٠٧، د/ رضا مصطفى حسين البدوي: المرجع السابق، ص: ٣٩٠.

- World Bank Group: The Global Findex Database 2021, p.9.

(٣) د/ صبري نوفل: المرجع السابق، ص: ١٨، د/ سهير محمود معتوق، د/ إيمان حسين علي، هناء محمود سيد: الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان، مجلد (٣٥)، عدد (١)، ص: ٩١.

(٤) د/ منى محمود علي الأشقر: دور الشمول المالي فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (١) خاص، ٢٠١٩، ص: ٤٥٩.

(٥) د/ محمد أحمد عبد الخالق سلام: أثر الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسّطة فى المملكة العربية السعودية وفقًا لرؤية ٢٠٣٠، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، مجلد (١٣)، عدد (٥)، مايو ٢٠٢٠، ص: ٣٨٠٦، صندوق النقد العربي: نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، مرجع سابق، ص: ٦.

٤ - دمج القطاع الاقتصادي غير الرسمي: يُؤدِّي الاستبعاد المالي إلى اتِّساع دائرة الاقتصاد غير الرسمي، لذا فإنَّ الشمول المالي بما يتضمَّنه من احتواء المشروعات الاقتصادية وتيسير حصول صِغار المستثمرين على التمويل من المؤسَّسات الرسمية، يُسهم فى جذب وحدات الاقتصاد غير الرسمي للحصول على الخدمات المالية والتمويل الملائم، ومن ثَمَّ يُسهم فى دمجها فى الاقتصاد الرسمي، والاستفادة من الإمكانيات الكامنة فيها لدعم عملية التنمية الاقتصادية[١].

٥ - دعم المشروعات الصغيرة: يُسهم الشمول المالي فى إتاحة التمويل اللازم بتكلفة مُناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسِّطة، مما يُعزِّز دعم هذه المشروعات والاستفادة منها فى تسريع عجلة التنمية الاقتصادية[٢]، كما قد يكون مجرَّد فتح هذه المشروع الصغيرة حساب لدى أحد البنوك بمثابة تمهيد للحصول على مجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر مُلاءمة، والتي تمكِّنها من تعظيم النشاط الإنتاجي، والاستفادة من خبرات البنوك فى دراسات الجدوى، وتحليل المخاطر، والاستثمار فى الأوراق المالية.

٦ - التخفيف من حدَّة الأزمات الاقتصادية: يُؤدِّي الشمول المالي دورًا مهمًا فى أوقات الأزمات الاقتصادية؛ إذ إنَّ الوصول إلى الخدمات المالية المختلفة يُؤدِّي إلى زيادة مرونة وقُدرة الأفراد والمشروعات على الصمود فى مواجهة الصدمات الناتجة عن تلك الأزمات[٣]، بالإضافة إلى ذلك فإنَّ الشمول المالي يمكن أن يُساعد الأفراد والمشروعات على مُواجهة آثار الأزمات الاقتصادية من خلال إتاحة التمويل اللازم لِمَن فقدوا وظائفهم ولغيرهم من الفئات والمشروعات الهشَّة، مما يُساعد فى تخطِّي الأزمة[٤].

---

(١) د/ منال عفان: تركز الدخل بين الاقتصاد الخفي والشمول المالي فى مصر (المشكلة والعلاج)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة- جامعة طنطا، مجلد (٣٩)، عدد خاص (١)، ٢٠١٩، ص: ٤٣، صندوق النقد العربي: مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI) التقرير السنوي ٢٠٢٠، ص: ٤.

(٢) د/ آية عادل محمود عوض: أثر تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثالث، ٢٠٢١، ص: ٣٥٢، د/ هيثم محمد عبد القادر: مؤشرات الشمول المالي فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٨، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مجلد ٣٧، عدد ٣، يوليو ٢٠١٩، ص: ٧، د/ أحمد فاروق محمد الزيني: المرجع السابق، ص: ١٨٠، د/ منصور علي منصور شطا: المرجع السابق، ص: ٨٠٩، آلاء القاضي: الشمول المالي والأداء الاقتصادي بالتطبيق على مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان، مجلد (٣٢)، عدد (٤)، ٢٠١٨، ص: ٦٧.

(3) World Bank Group: The Global Findex Database 2021, p.1

(4) Tea Kasradze: Challenges facing financial inclusion due to the COVID-19 Pandemic, European Journal of Marketing and Economics, Volume 3, Issue 2, May – August, 2020, P. 71-72.

ولذلك فقد أكَّدت بعض الدراسات أنَّ الدول التي كانت تتمتَّع بشمول مالي أعلى خلال الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) تمكَّنت من التعامُل مع الأزمة بشكل أفضل واستطاعت تخطِّي الأزمة بقدر أقلَّ من الخسائر[١]، كما أكَّدت بعض الدراسات الأخرى أنَّ الشمول المالي أدَّى دورًا مهمًّا فى التخفيف من حدَّة الأزمة الاقتصادية التي سبَّبتها جائحة كورونا، حيث ساهمت المدفوعات الإلكترونية وغيرها من الخدمات المالية الإلكترونية فى استمرارية تقديم الخدمات المالية للمستفيدين، وهو ما ساهم فى الحدِّ من التواجُد والتزاحُم فى فروع البنوك من جانب، وفي تحقيق قدر أكبر من استقرار واستمرارية القطاع المالي والمصرفي من جانب آخر[٢].

ثانيًا: الأهَمِّيَّة الاجتماعية للشمول المالي

يُحقِّق الشمول المالي العديد من الفوائد الاجتماعية لكافة فئات المجتمع بشكل عام، ولمحدودي الدخل بشكل خاص؛ إذ يُيسِّر لهم الحصول على الخدمات المالية المختلفة بما فى ذلك التمويل اللازم لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية والاستثمارية، مما يُسهم فى الحدِّ من مستويات الفقر، ويُعزِّز التنمية الاجتماعية[٣]، وتتمثَّل أهمُّ الفوائد الاجتماعية للشمول المالي فيما يلي:

١ - تعزيز التنمية الاجتماعية: إنَّ التنمية الاجتماعية لا تقلُّ شأنًا عن التنمية الاقتصادية، بل هي الغاية الأساسية التي تسعى إليها الدول المختلفة عبر السياسات الاقتصادية والمالية التي تتَّبِعها، والشمول المالي يُسهم فى تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال ما يلي:

– تحقيق مبدأ الديمقراطية المالية، من خلال تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها، خاصَّة فى المناطق الريفية والمناطق المهمَّشة[٤].

- إتاحة فرصة أفضل لأفراد المجتمع لإدارة أموالهم بشكل آمن وسليم، وكذلك إتاحة الفرصة للاستثمار فى التعليم والصحَّة وتأسيس المشروعات التي تُعزِّز التنمية المجتمعية[٥].

(1) Peter Morgan, and Victor Pontines: Financial stability and financial inclusion, Asian Development Bank Institute (ADBI), Working Paper Series, No.488, 2014, P.6.

(2) Peterson K. Ozili: Financial inclusion and Fintech during COVID-19 crisis: Policy solutions, SSRN Electronical Journal, July, 2020, P.5.

(٣) صندوق النقد العربي: الشمول المالي فى الدول العربية، مرجع سابق، ص: ٦.

(٤) د/ عصام محمد علي الليثي: المرجع السابق، ص: ١٠٠.

(٥) صندوق النقد العربي: الشمول المالي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد ١، ٢٠٢٠، ص: ٥

- حماية حقوق مُستهلكي المنتجات المالية، من خلال وضع الضوابط التي تضمن تقديم الخدمات المالية بشكل عادل وبأسعار مناسبة، وصياغة برامج للتثقيف المالي تُساعد فى زيادة معرفة المستهلكين بالحقوق والواجبات المترتّبة على استخدام تلك الخدمات(١).

- تحسين القدرات المالية لدى الشرائح المستهدَفة من المجتمع، كالنساء والشباب ومحدودي الدخل، وتعزيز ثقتهم بمزوّدي الخدمات المالية(٢).

٢ - تعزيز مبدأ المساواة وتكافُؤ الفرص: بدون سياسة الشمول المالي لا تكون الخدمات المالية مُتاحة للجميع، وإنَّما يتمُّ حِرمان بعض الأفراد أو بعض المشروعات من الاستفادة منها بذريعة عدم جدارتهم الائتمانية، أو وجودهم فى أماكن نائية ليس للبنوك فروع فيها، وهو ما يُطلَق عليه الإقصاء المالي، ولا شكَّ أنَّ هذا الإقصاء المالي يُؤدِّي إلى حدوث نوع من الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي(٣)، وهو ما يُمثِّل اعتداءً بيِّنًا على مبدأ المساواة وتكافُؤ الفرص(٤)، ومن ثَمَّ فإنَّ سياسة الشمول المالي وما تسعى إليه من إتاحة الخدمات المالية للجميع بجودة وأسعار مناسبة، فإنَّها تُسهم فى تعزيز مبدأ المساواة وتكافُؤ الفرص وتحقُّق العدالة الاجتماعية(٥).

٣ - تعزيز قُدرة الأفراد على المساهمة فى بناء مجتمعاتهم: يُساعد الشمول المالي على تمكين الفئات المحرومة من الحصول على الأموال اللازمة لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية وتحسين قدرتهم على استخدام النظام المالي، وهو ما يمكِّنهم من البدء فى أعمالهم الخاصَّة، والاستثمار فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، على النحو الذي يدعم بناء وتنمية المجتمع(٦).

---

(١) د/ إيمان إسماعيل أنور: المرجع السابق، ص: ١٠.

(٢) د/ أحمد فاروق محمد الزيني: المرجع السابق، ص: ١٨١.

(3) Dr. Ramananda Singh, Mr. Sankharaj Roy: Financial Inclusion: Critical Assessment of its Concepts and Measurement, Op Cit, P.15

(٤) د/ منصور علي منصور شطا: المرجع السابق، ص: ٨١٠.

(٥) صندوق النقد العربي: نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، مرجع سابق، ص: ٥، د/ هيثم محمد عبد القادر: مؤشّرات الشمول المالي فى مصر، مرجع سابق، ص: ٩، د/ أسامة محمد سلام: المرجع السابق، ص: ١٠٤١.

(٦) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٧، ص: ٢٨، د/ وليد سمير عبد العظيم الجبلي، د/ محمود محمد عبد الرحيم حسين: أثر الشمول المالي كمتغيّر وسيط على العلاقة بين التكنولوجيا المالية وخفض تكلفة الخدمات المصرفية (دراسة ميدانية)، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة الزقازيق، مجلد (٤٣)، عدد (٣)، يوليه ٢٠٢١، ص: ٧٤، د/ وفاء حمدوش: مساهمة الشمول المالي فى تحقيق أهدف التنمية المستدامة (حالة الدول العربية)، المؤتمر العلمي الدولي الثاني « أثر مناخ الاستثمار فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان ٢٠١٧، ص: ١٢٢، د/ أسامة محمد سلام: المرجع السابق، ص: ١٠٤٧، نسرين فايز أحمد بدوي: أثر الشمول المالي على الفقر فى الدول النامية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها، السنة (٣٧)، العدد (٣)، ٢٠١٧، ص: ٦٢٨.

ثالثًا: الأهَمِّيَّة المالية والمصرفية للشمول المالي

تلقى سياسات الشمول المالي اهتمامًا كبيرًا من قِبَل المؤسَّسات المالية والمصرفية فى شتَّى دول العالم، وذلك لأنَّ تحسُّن مستوى الشمول المالي ينعكس بشكل إيجابي على درجة تطوُّر وعُمق القطاع المالي والمصرفي[(١)]، وتتمثَّل الأهَمِّيَّة المالية والمصرفية للشمول المالي فيما يلي:

١ - تعزيز استقرار النظام المالي: يُقصد باستقرار النظام المالي «أن يكون النظام المالي قادرًا على تحمُّل الصدمات والاختلالات المالية، مما يُخفِّف من احتمالية حدوث معوّقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية، أو تُضعف إلى حدٍّ كبير من احتمالية تخصيص المدَّخرات لفرص استثمارية مُربحة»[(٢)]، ولقد أكَّدت العديد من الدراسات أنَّ تحسُّن مستوى الشمول المالي يُؤدِّي دورًا بالغ الأهَمِّيَّة فى تعزيز استقرار النظام المالي، وتوضيح ذلك على النحو التالي:

- يُساعد الشمول المالي على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، ومن ثَمَّ فهو يُساعد على بناء قطاع عائلي وقطاع أعمال صغير أكثر قوَّة، على النحو الذي يُؤدِّي إلى تعزيز استقرار النظام المالي، خاصَّة وأنَّ صِغار المدَّخرين يختلفون عن كِبار المدَّخرين فى إدارة مدَّخراتهم، فبينما يهرع كِبار المدَّخرين لسحب مدَّخراتهم فى أوقات الأزمات بحثًا عن الملاذات الآمنة، فإنَّ صِغار المدَّخرين لا يتصرَّفون فى العادة على هذا النحو، بل يبقون أموالهم فى البنوك، ولذلك فإنَّ ودائعهم تُعتبر بمثابة مصدر مُستقر للتمويل[(٣)].

- يتطلَّب الاستقرار المالي أن يتوافر لدى الجهات المالية والمصرفية الرسمية المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والادخار الفعلي فى المجتمع، وذلك حتى تتمكَّن تلك الجهات من وضع السياسات المناسبة التي تُوجِّه تلك المدَّخرات إلى الفرص الاستثمارية المتاحة، وتتجنَّب حدوث اختلالات مالية أو نقدية، ولا شكَّ أنَّ النظام المالي الذي لا يشمل كافة فئات المجتمع لا يتوافر لديه القدر الكافي من المعلومات

(١) د/ محمد أحمد عبد الخالق سلام: المرجع السابق، ص: ٣٧٩٧.

(٢) د/ هيثم محمد عبد القادر: إستراتيجية الشمول المالي وآليات التنفيذ فى مصر، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة (٣٧)، العدد (٤)، ٢٠١٧، ص: ٧٦٣.

(٣) د/ رمضان عارف رمضان محروس: إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية فى البنوك المصرية للحدّ من مخاطر الشمول المالي، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة بورسعيد، المجلد (٢١)، العدد الأول، يناير ٢٠٢٠، ص: ٢٨٠، د/ هبة الباز: المرجع السابق، ص: ٢١، د/ عشري محمد علي: المرجع السابق، ص: ٢٣٦، د/ شرين بشري غالي: دور الشمول المالي فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، عدد (١)، أبريل ٢٠٢٠، ص: ٢١٤.

التي تُساعده على وضع السياسات المالية السليمة، ومن ثَمَّ تزيد احتمالية تعرُّضه للصدمات، وتتقوَّض فُرص استقراره، ومن هنا فإنَّ الشمول المالي يُساعد على إمداد المؤسَّسات الرسمية بالمعلومات الكافية بما يُعزِّز استقرار وسلامة النظام المالي[١].

- إنَّ عدم قُدرة بعض الأفراد أو بعض المشروعات على الوصول إلى الخدمات المالية عبر النظام المالي الرسمي يدفعهم إلى اللجوء إلى القنوات المالية غير الرسمية، والتي تكون عادة غير مُنظَّمة من الناحية القانونية، وتمارس إجراءات تعسُّفية ضدَّ عُملائها، مما قد يُعرِّضهم لمخاطر الاحتيال، أو تنفيذ مُعاملات مالية غير مشروعة، وهو الأمر الذي يُؤثِّر بالسلب على استقرار النظام المالي، ولذلك فإنَّ الشمول المالي عندما يُتيح للأفراد والمشروعات الحصول على الخدمات المالية عبر قنوات رسمية وآمنة وموثوقة، فإنَّه يُساعد على تحقيق الاستقرار المالي[٢].

- نظرًا لأنَّ الشمول المالي يُسهم فى تسهيل الحصول على الخدمات المالية من القنوات المالية الرسمية، فإنَّه يُشجِّع فى ذات الوقت القنوات المالية غير الرسمية على تقنين أوضاعها والدخول تحت مظلَّة وإشراف السُّلطات المعنيَّة؛ حتى تتمكَّن من الاستمرار والمنافسة، وهو ما يُساعد على فرض سيطرة السُّلطات المالية على النظام المالي بما يضمن محاربة الأنشطة والعمليات المالية غير المشروعة، ويُساعد على تحقيق الاستقرار المالي، فقد أشارت إحدى الدراسات التطبيقية التي تناولت الشمول المالي فى الدول العربية إلى أنَّ هناك علاقة عكسية بين الخدمات المالية الرسمية والقنوات غير الرسمية، بمعنى أنَّه كلَّما زادت نسبة الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية فى دولة ما، كلَّما انخفضت مساهمة القنوات التمويلية غير الرسمية فى تلك الدولة[٣].

- يترتَّب على التوسُّع فى تطبيق سياسة الشمول المالي زيادة استخدام الأفراد للخدمات المالية، والحدُّ من تسرُّب المدَّخرات خارج النظام المالي الرسمي، وهو ما يُؤدِّي إلى زيادة مستوى تنوُّع محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسَّسات المالية، وتخفيف

(١) د/ إيمان إسماعيل أنور: المرجع السابق، ص: ١٠.

(٢) صندوق النقد العربي: الشمول المالي فى الدول العربية: مرجع سابق، ص: ٤، عبد العظيم عماد الدين مصطفى الشقنقيري: أثر الشمول المالي على مخاطر التشغيل (دراسة ميدانية)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة المنوفية، السنة (٨)، العدد (٢)، أبريل ٢٠٢١، ص: ٩١، د/ أحمد سعيد محمد محمود العيسوي: المرجع السابق، ص: ٢٧٠.

(٣) د/ جلال الدين بن رجب: احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي فى الدول العربية، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد (٤٥)، ٢٠١٨، ص: ١١.

مستويات التركيز فيها[١]، كما أنَّ إتاحة الائتمان لعدد أكبر من الأفراد والشركات يُساعد على تنوُّع محفظة القروض كذلك، وتقليل الحجم النسبي لكلٍّ مُقترِض، مما يُسهم فى توزيع المخاطر[٢]، ولا شكَّ أنَّ تنويع محفظتي الودائع والقروض لدى البنوك والمؤسَّسات المالية وتوزيع المخاطر المحتملة يدعم استقرار النظام المالي[٣].

ومن خلال ما سبق، يمكن القول: أنَّ هناك علاقة تكامُلية بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وفي غالب الأحيان تأخذ هذه العلاقة طابع العلاقة الطردية، بحيث كلَّما تعزَّزت مؤشِّرات الشمول المالي تعزَّزت بالتبعية مؤشِّرات الاستقرار المالي[٤]، ولذلك فقد أكَّدت الكثير من الدراسات أنَّه أصبح من الصعب فى الوقت الراهن تصوُّر استدامة الاستقرار المالي، بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان مُستبعدة ماليًا[٥].

٢ - تشجيع الادخار: يُساعد الشمول المالي على توفير قنوات أبسط وأكثر تنوُّعًا تستوعب مدَّخرات مختلف الأفراد والمشروعات، ولذلك فهو يعمل على اجتذاب المدَّخرات الضائعة إلى مظلَّة النظام المالي الرسمي، مما يُؤدِّي إلى تعزيز السيولة وزيادة حجم الودائع المصرفية، وتنوُّع قاعدة الودائع[٦]، كما يُساعد كذلك على تحسين كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، من خلال توجيه المدَّخرات نحو الفرص الاستثمارية، بما يدعم تأسيس المشروعات، وخلق فرص العمل، وزيادة الدخول، وتحقيق النمو الاقتصادي[٧]، أمَّا انخفاض مستوى الشمول المالي فيترتَّب

(١) د/ رضا مصطفى حسين البدوي: المرجع السابق، ص: ٨، د/ وليد سمير عبد العظيم الجبلي، د/ محمود محمد عبد الرحيم حسين: المرجع السابق، ص: ٧٣، نسرين فايز أحمد بدوي: المرجع السابق، ص: ٦٢٨.

(٢) د/ هيثم محمد عبد القادر: مؤشرات الشمول المالي فى مصر مرجع سابق، ص: ١٣.

(3) Salome Musau, Stephen Muathe, Lucy Mwangi: Financial Inclusion, Op Cit, P. 205.

(٤) أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسَّسات النقد العربية بصندوق النقد العربي: متطلبات تبنِّي إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي فى الدول العربية، مرجع سابق، ص: ٦، د/ سهير محمود معتوق، د/ إيمان حسين علي، هناء محمود سيد: المرجع السابق، ص: ٩٢.

(٥) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي، عام ٢٠١٤، ص: ٧، صندوق النقد العربي: نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، مرجع سابق، ص: ٦ ، د/ مروان بن قيدة، د/ رشيد بو عافية: المرجع السابق، ص: ٧٤، د/ هيثم محمد عبد القادر: إستراتيجية الشمول المالي وآليات التنفيذ فى مصر، مرجع سابق، ص: ٧٦٤، د/ دلال محمد إبراهيم محمد: أثر الاستقرار المالي كمتغيِّر وسيط على العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات: دراسة اختبارية على البنوك المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة المنصورة، مجلد (٤٣)، عدد (١)، ٢٠١٩ ، ص: ٢٤٧.

(٦) د/ محمد أحمد عبد الخالق سلام: المرجع السابق، ص: ٣٧٩٨، د/ هيثم محمد عبد القادر: مؤشرات الشمول المالي فى مصر، مرجع سابق، ص: ٧، د/ ياسمين مجدي رجب عثمان، د/ محمد أحمد محمد صالح: تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة بالبورصة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة – جامعة الإسكندرية، مجلد (٥)، عدد (١)، يناير ٢٠٢١، ص: ٦.

(٧) صندوق النقد العربي: الشمول المالي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (١)، ٢٠٢٠، ص: ٥، رفيقة صباغ، سليمة غرزي: الشمول المالي فى الدول العربية: واقع وآفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس بالجزائر، العدد ١٠، سنة ٢٠٢٠، ص: ٥١٥، د/ هيثم محمد عبد القادر: إستراتيجية الشمول المالي وآليات التنفيذ فى مصر، مرجع سابق، ص: ٧٧١.

عليه نتيجتان مترابطتان: الأولى: حرمان الاقتصاد من الاستفادة من بعض المدَّخرات وفقدان إمكانية حشدها لتمويل الاستثمارات المختلفة، والثانية: حرمان شريحة واسعة من الأفراد والمشروعات من فُرص النفاذ للتمويل والخدمات والمالية المختلفة[١].

٣ - تقليل المخاطر الائتمانية للبنوك: يُساعد التوسُّع فى تطبيق سياسة الشمول المالي على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وهو ما يُؤدِّي إلى جذب عدد أكبر من العُملاء من ذوي المستويات المختلفة إلى خدمات الادخار والاقتراض والتمويل وغيرها من الخدمات المالية، بما يُؤدِّي إلى تنويع المخاطر التي يُواجهها القطاع المصرفي[٢]، ومع ذلك يجب الأخذ فى الاعتبار أنَّ توسيع نطاق تطبيق الشمول المالي وما قد يترتَّب عليه من تعامُل البنوك مع عُملاء غير جديرين بالثقة أحيانًا، ربما يُؤدِّي إلى زيادة مخاطر الائتمان والتأثير بالسلب على مستوى الاستقرار المالي[٣]، إلا أنَّ ذلك يمكن مواجهته من خلال صياغة وتطبيق نظام يعمل على زيادة القُدرة التنافُسية للبنوك، وتخفيض معدَّلات الفائدة على الإقراض، والمساهمة فى تقليل مخاطر التخلُّف عن السداد[٤].

٤ - تعزيز فُرص التنافُس بين المؤسَّسات المالية: يُسهم الشمول المالي فى تعزيز فُرص التنافُس بين المؤسَّسات المالية والمصرفية، مما يدفعها إلى العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قُدرتها على الاحتفاظ بعُملائها، واستقطاب عُملاء جُدد[٥]، كما يُشجِّع كذلك المؤسَّسات المالية غير الرسمية على تقنين أوضاعها للدخول فى حيز المنافسة مع المؤسَّسات المالية الرسمية، ولا شكَّ أنَّ تعزيز فُرص التنافُس بين المؤسَّسات المالية يعود بالفائدة على مُستهلكي الخدمات المالية وعلى القطاع المالي ككل[٦].

---

(١) صندوق النقد العربي: الشمول المالي فى الدول العربية: مرجع سابق، ص: ١.

(٢) صندوق النقد العربي: الشمول المالي فى الدول العربية: مرجع سابق، ص: ٥، د/ منصور علي منصور شطا: المرجع السابق، ص: ٨١٠، عبد العظيم عماد الدين مصطفى الشقنقيري: المرجع السابق، ص: ٩٠، د/ محمد محروس سعدوني: المرجع السابق، ص: ٢٠٨.

(٣) د/ أحمد كامل خليل أحمد: دور الشمول المالي فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسّطة فى مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (٢) خاص، ٢٠١٩، ص: ٢١٢.

(٤) د/ آية عادل محمود عوض: المرجع السابق، ص: ٢٤٨، د/ عشري محمد علي: المرجع السابق، ص: ٢٣٧.

(5) Salome Musau, Stephen Muathe, Lucy Mwangi: Financial Inclusion, Op Cit, P. 205.

(٦) اتحاد المصارف العربية: الشمول المالي حاجة عربية للحد من الفقر، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (٤٣٦)، ٢٠١٧، ص: ١٢، صندوق النقد العربي: نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، مرجع سابق، ص: ٦، د/ جلال حسن حسن عبد الله: دور الشمول المالي فى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة فى مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (٢) خاص، ٢٠١٩، ص: ١٦١.

٥- تعزيز النزاهة المالية: يُؤدِّي الاستبعاد المالي إلى نزوح الكثير من المستبعَدين ماليًا إلى القنوات المالية غير الرسمية، وهو ما يُؤدِّي إلى صعوبة تتبُّع حركة الأموال، ومن ثَمَّ يَعوق جهود الجهات الرقابية التي تعمل على تعزيز النزاهة المالية ومُكافحة الجرائم المالية، ولذلك فإنَّ الشمول المالي بما يتضمَّنه من احتواء أكبر عدد ممكن من العُملاء فى النظام المالي الرسمي يُسهم فى الحدِّ من تلك الجرائم، ويُهيِّئ أدوات الرقابة الفعَّالة والمناسبة، على النحو الذي يُعزِّز نزاهة النظام المالي[١].

(١) د/ هيثم محمد عبد القادر: إستراتيجية الشمول المالي، مرجع سابق، ص: ٧٧٥.

المبحث الثاني
تطوُّر الشمول المالي على المستويين العالمي والمحلِّي

تمهيد وتقسيم:

نظرًا للدور المهم الذي يُؤدِّيه الشمول المالي فى دعم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو إليها الدول، فقد عملت الدول المختلفة على وضع برامج وسياسات لتعزيز مستوى الشمول المالي وتحسين مؤشِّراته، إلا أنَّ نتائج تلك السياسات اختلفت فيما بين الدول، فبينما تحسَّنت مؤشِّرات الشمول المالي بشكل واضح فى بعض الدول، وخاصَة الدول المتقدِّمة التي تتَّسِم بارتفاع مستويات الدخول، ما زالت كثير من الدول - لا سيِّما الدول ذات الدخول المنخفضة - تُعاني من انخفاض ملحوظ فى مستوى الشمول المالي، وهو ما يُؤكِّد وجود علاقة وثيقة بين مستوى الدخل ومستوى الشمول المالي، وفي هذا المبحث نحاول تسليط الضوء على تطوُّر سياسة ومؤشِّرات الشمول المالي على المستويين العالمي والمحلِّي، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الأوَّل: تطوُّر الشمول المالي على المستوى العالمي.
- المطلب الثاني: تطوُّر الشمول المالي فى مصر.

المطلب الأوَّل
تطوُّر الشمول المالي على المستوى العالمي

بالرغم من أنَّ مصطلح الشمول المالي قد ظهر لأوَّل مرة فى بدايات العقد الأخير من القرن الماضي، إلا أنَّ البداية الحقيقية لسياسة الشمول المالي كانت فى عام ٢٠٠٢، عندما أقرَّ رُؤساء حكومات الدول المشاركة فى «المؤتمر الدولي للتمويل من أجل التنمية» بالإجماع بضرورة التغلُّب على كافة العقبات التي تحول دون تحقيق الشمول المالي، وقد أسفر هذا التوجُّه الجماعي عن ما يُسمَّى «اتِّفاق مونتيري»، والذي كان بمثابة الضوء الأخضر للأطراف المعنيَّة لتقوم بالعديد من الجهود الداعمة لنشر وتعزيز الشمول المالي فى المجتمع الدولي بأسره[1].

(١) د/ عصام محمد علي الليثي: المرجع السابق، ص: ٩٥ – ٩٦.

وكذلك فقد حاز الشمول المالي على المزيد من اهتمام المجتمع الدولي فى أعقاب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، حيث دفعت تلك الأزمة إلى إعادة تقييم النظام المالي العالمي؛ بهدف إنشاء نظام مالي عالمي يُعزِّز الثقة والنمو الاقتصادي، عبر خلق التزام كبير لدى حكومات الدول المختلفة بتنفيذ سياسة الشمول المالي، واحتواء مؤسَّسات وبنوك الظل، وتشجيع مقدِّمي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوِّعة ومبتكَرة وبتكلفة منخفضة[١]، ولذلك فقد تمَّ إنشاء التحالُف الدولي للشمول المالي (AFI) فى عام ٢٠٠٨ « Alliance For Financial inclusion » بهدف تطوير الأدوات المستخدَمة لتطبيق الشمول المالي وتبادُل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء فيه[٢].

كما تبنَّت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي وعملت على تعزيزه، واعتبرته أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والمالية، فقرَّرت فى اجتماعها المنعقد فى ٢٠٠٩ إنشاء الشراكة العالمية للشمول المالي (Global Partnership" (GPFI For Financial Inclusion »، وقامت فى عام ٢٠١٠ بالمصادَقة على الخطة الأصلية للشمول المالي[٣].

وكذلك فقد اعتبر البنك الدولي أنَّ الشمول المالي ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقِع وتعزيز الرخاء المشترك، وأطلقت مجموعة البنك الدولي فى عام ٢٠١٣ «البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية» مع التركيز على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المشتركة[٤].

واتِّساقًا مع اتجاه المؤسَّسات الدولية[٥]، وتلبية للمتطلبات المالية والاقتصادية، فقد قامت غالبية دول العالم بتبنِّي سياسات تسعى تعزيز مستوى الشمول المالي، واعتبرته هدفًا من أهداف إستراتيجيتها القومية[٦]، حيث تعهَّد فى عام ٢٠١٠ أكثر

(١) صندوق النقد العربي: الشمول المالي فى الدول العربية: مرجع سابق، ص: ١.

(٢) د/ انتصار أحمد عبد الجليل: مبتكرات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي فى ضوء نظرية انتشار الابتكار، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (٢) خاص، ٢٠١٩، ص: ١٢.

(٣) صندوق النقد العربي: الشمول المالي فى الدول العربية، مرجع سابق، ص: ٦.

(٤) د/ صبري نوفل: المرجع السابق، ص: ١٧.

(٥) هناك العديد من المؤسَّسات الدولية الداعمة للشمول المالي بجانب مجموعة العشرين والبنك الدولي ومؤسَّسة الشراكة العالمية للشمول المالي منها: لجنة بازل المعنيَّة بالإشراف على البنوك (BCBS)، واللجنة الدولية لنظم الدفع والتسويات (CPSS)، ومجموعة العمل المالي (FATF)، والجمعية الدولية لضامني الودائع (IADI).

(٦) د/ أحمد فؤاد خليل: آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية – مركز البحوث المالية والمصرفية، مجلد (٢٣)، عدد (٣)، ٢٠١٥، ص: ٧.

من ٥٥ بلدًا بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من ٣٠ بلدًا بإطلاق أو إعداد إستراتيجية وطنية بهذا الشأن[١].

واستمرَّت جهود المجتمع الدول فى تعزيز مستويات الشمول المالي من خلال العديد من المبادرات التي عملت على نشر الوعي بأهَمِّيَّة الشمول المالي، وإزالة معوِّقاته، وقد أسفرت تلك الجهود عن تطوُّر المؤشِّرات العالمية للشمول المالي، وسنُحاول عرض وتحليل ذلك التطوُّر من خلال النقاط التالية:

أوَّلًا: تطوُّر المؤشِّرات العالمية للشمول المالي

لقد زاد معدَّل الشمول المالي العالمي (ملكية مَن هم فوق ١٥ سنة لحسابات فى البنوك والمؤسَّسات المالية الرسمية الأخرى أو مُزوِّدي خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول) بمقدار ٥٠٪ فى السنوات العشر الأخيرة (٢٠١١–٢٠٢١)، حيث ارتفع من نحو ٥١٪ فى عام ٢٠١١ إلى نحو ٧٦٪ فى عام ٢٠٢١، كما ارتفع متوسِّط معدَّل الحسابات فى الدول النامية بمقدار ٧٠٪ تقريبًا فى نفس الفترة، إذ ارتفع من نحو ٤٢٪ فى عام ٢٠١١ إلى نحو ٧١٪ فى عام ٢٠٢١[٢]، ويُوضِّح الشكل البياني التالي تطوُّر مؤشِّر الشمول المالي العالمي خلال السنوات العشر الماضية[٣].

(١) جمال الجويني، عبد الكريم قندوز: أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي فى المنطقة العربية، سلسلة إصدارات صندوق النقد العربي، العدد (٨)، يونيو ٢٠٢١، ص:٦.

(2) World Bank Group: The Global Findex Database 2021, p.16.

(٣) يقوم البنك الدولي منذ عام ٢٠١١، بالتعاون مع مؤسَّسة جالوب، بإعداد قاعدة بيانات المؤشِّر العالمي للشمول المالي كلَّ ثلاث سنوات، وقد أصدر حتى الآن أربعة تقارير فى أعوام ٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٧، ٢٠٢١.

الشكل رقم (١)

المؤشِّر العالمي للشمول المالي(١)

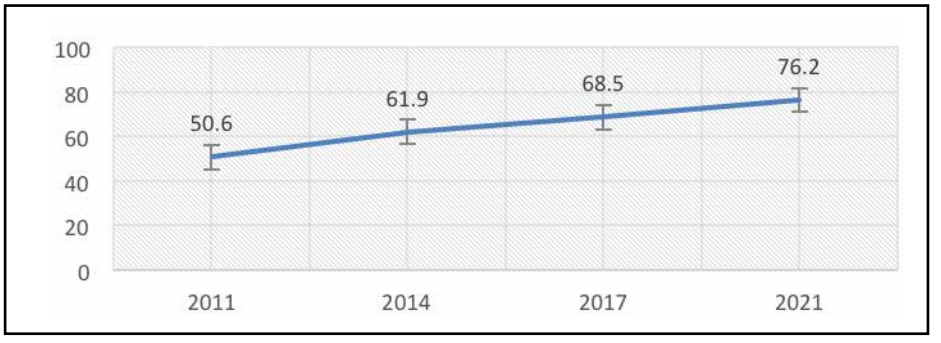

ويتبيَّن من الشكل البياني السابق، أنَّ نسبة الشمول المالي على المستوى العالمي قد زادت بمقدار ٢٢٪ تقريبًا فى الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٤، حيث ارتفعت من ٥٠,٦٪ إلى ٦١,٩٪، كما زادت بمقدار ١٠٪ تقريبًا فى الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧، حيث ارتفعت من ٦١,٩٪ إلى ٦٨,٥٪، بينما زادت بمقدار ١١٪ تقريبًا فى الفترة الأخيرة (٢٠١٧ – ٢٠٢١)، حيث ارتفعت من ٦٨,٥٪ إلى ٧٦,٢٪.

كما تُشير مؤشِّرات عام ٢٠٢١ إلى أنَّ معدَّل فتح حساب لدى المؤسَّسات المالية قد بلغ ٧٤٪، وأنَّ معدَّل فتح حساب مالي عبر الهاتف المحمول قد بلغ ١٠,٢٪ مقارنة بنحو ٤,٣٪ فى عام ٢٠١٧ بمعدَّل نمو يُقدَّر بنحو ١٣٧٪، وبلغت نسبة الشمول المالي بين النساء ٧٤٪، وبين البالغين فى أفقر ٤٠٪ من الأسر ٧١,٩٪، وبين الكبار خارج القوى العاملة ٦٥,٤٪، وبين الشباب (١٥ حتى ٢٤ سنة) نحو ٦٥,٥٪(٢).

ومن الجدير بالذكر أنَّ مؤشِّرات الشمول المالي العالمي فى المسح الأخير الذي أُجري فى عام ٢٠٢١ قد تميَّزت بأنَّ النمو فى ملكية الحسابات كان موزَّعًا بالتساوي فى العديد من البلدان، حيث زادت النسبة المئوية لملكية الحسابات بمعدل ١٠٪ فى ٣٤ بلدًا منذ عام ٢٠١٧، وذلك على خلاف المسوح التي جرت على مدى العقد الماضي والتي أظهرت تركُّز معظم النمو فى الهند والصين، كما تميَّزت كذلك بأنَّ الفجوة بين

(١) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المرجع التالي:
- World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022.
(2) World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022, P. 2.

الجنسين فى ملكية الحسابات قد تقلَّصت لأوَّل مرة منذ إنشاء قاعدة بيانات المؤشِّر العالمي للشمول المالي فى عام ٢٠١١، حيث تقلَّصت تلك الفجوة من ٧٪ إلى ٤٪ على مستوى العالم، ومن ٩٪ إلى ٦٪ فى البلدان المنخفضة والمتوسِّطة الدخل، بمقارنة مع مؤشِّرات عام ٢٠١٧[١].

ثانيًا: تطوُّر مؤشِّر الشمول المالي حسب التصنيف الجغرافي لدول العالم

يُقسِّم البنك الدولي دول العالم إلى ستِّ مناطق جغرافية، هي: شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء[٢]، ويُوضِّح الجدول التالي تطوُّر مؤشِّر الشمول المالي فى مناطق العالم الجغرافية حسب تصنيف البنك الدولي.

جدول رقم (١)

تطوُّر مؤشِّر الشمول المالي فى مناطق العالم الجغرافية(٪) [٣]

المنطقة	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠٢١
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٥٥,٠	٦٨,٩	٧٠,٤	٨٠,٨
أوروبا وأسيا الوسطى	٤٤,٤	٥٧,٦	٦٥,١	٧٧,٨
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٣٩,٤	٥١,٦	٥٤,٥	٧٢,٩
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣٣	-	٤٣,٤	٤٨,١
جنوب آسيا	٣٢,٣	٤٦,٥	٦٩,٥	٦٧,٩
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٣,٣	٣٤,٣	٤٢,٦	٥٥,١

ووفقًا لبيانات الجدول السابق، تأتي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ فى المرتبة الأولى من حيث مؤشِّر الشمول المالي فى عام ٢٠٢١ بمعدَّل ٨٠,٨٪، تليها منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بمعدل ٧٧,٨٪، ثم منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بمعدَّل ٧٢,٩٪، ثم منطقة جنوب آسيا بمعدل ٦٧,٩٪، ثم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

(١) البنك الدولي: بيان صحفي بعنوان « جائحة كورونا تحدث طفرة عالمية فى المدفوعات الرقمية » بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٩، متاح على: www.albankaldawli.org

(٢) يعتمد هذا التقسيم على المناطق التحليلية للبنك الدولي، لذلك قد يختلف عن التقسيم الجغرافي الشائع، وللوقوف على الدول التي تشملها كلُ منطقة جغرافية مذكورة، راجع الموقع الرسمي للبنك الدولي: www.albankaldawli.org

(٣) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المرجع التالي:

- World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022.

بمعدَّل ١ر٥٥٪، بينما تأتي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى المرتبة الأخيرة بمعدَّل ١ر٤٨٪.

كما تُشير بيانات الجدول السابق كذلك، إلى أنَّ كلَّ المناطق الجغرافية فى العالم حققت نموًّا إيجابيًّا فى معدَّل الشمول المالي فى الفترة الأخيرة (٢٠١٧-٢٠٢١)، باستثناء منطقة جنوب آسيا التي سجَّلت نموًّا سلبيًّا، وقد جاءت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فى المرتبة الأولى كأفضل معدَّل نموٍّ لمؤشِّر الشمول المالي فى تلك الفترة بمعدَّل ٣٤٪، تلتها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بمعدَّل نمو ٣٠٪، ثم منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بمعدَّل نمو ٢٠٪، ثم منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بمعدَّل نمو ١٥٪، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدَّل ١١٪، ثم منطقة جنوب آسيا والتي سجَّلت نموًّا سلبيًّا معدَّله (-٢٪)[١].

ثالثًا: تطوُّر مؤشِّر الشمول المالي حسب تصنيف دول العالم وفقًا لمستوى الدخل

يُصنِّف البنك الدولي دول العالم حسب الدخل إلى أربع مجموعات هي: الاقتصادات ذات الدخل المنخفض، والاقتصادات ذات الدخل المتوسِّط الأدنى، والاقتصادات ذات الدخل المتوسِّط الأعلى، والاقتصادات ذات الدخل المرتفع[٢]، وقد حقَّق مؤشِّر الشمول المالي نموًّا إيجابيًّا فى كلِّ المجموعات فى عام ٢٠٢١، على النحو المبيَّن فى الجدول التالي:

(١) تم تقريب أرقام معدَّلات النمو لأقرب رقم صحيح.

(٢) اعتمد التصنيف الأخير للبنك الدولي على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فى عام ٢٠٢١، ووفقًا له فإنَّ الاقتصادات ذات الدخل المنخفض هي التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ١٠٤٥ دولارًا أو أقل فى السنة، والاقتصادات ذات الدخل المتوسّط الأدنى هي التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ١٠٤٦ حتى ٤٠٩٥ دولارًا فى السنة، بينما الاقتصادات ذات الدخل المتوسّط الأعلى هي التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ٤٠٩٦ حتى ١٢٦٩٤ دولارًا فى السنة، أمَّا الاقتصادات ذات الدخل المرتفع فهي التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي ١٢٦٩٥ دولارًا فى السنة أو يزيد. للمزيد راجع:
- World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022.

الجدول رقم (٢)

تطوُّر مؤشِّر الشمول المالي فى مجموعات الدول حسب الدخل (٪) [١]

الاقتصاد	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠٢١
الاقتصادات ذات الدخل المنخفض	١٠,٠	١٨,٧	٣١,٥	٣٩,٠
الاقتصادات ذات الدخل المتوسِّط الأدنى	٣٠,٥	٤٣,٧	٥٨,٣	٦٢,٤
الاقتصادات ذات الدخل المتوسِّط الأعلى	٥٦,٦	٧٠,٩	٧٢,٤	٨٤,٣
الاقتصادات ذات الدخل المرتفع	٨٨,٢	٩٢,٨	٩٣,٧	٩٦,٤

ويتبيَّن من بيانات الجدول السابق، أنَّ معدَّل الشمول المالي بلغ فى عام ٢٠٢١ نحو ٣٩٪ فى الدول ذات الدخل المنخفض مقارنة بنحو ٣١,٥٪ فى عام ٢٠١٧ بمعدَّل نمو قدره ٢٤٪، بينما بلغ فى الدول ذات الدخل المتوسِّط الأدنى نحو ٦٢,٤٪ مقارنة بنحو ٥٨,٣٪ فى عام ٢٠١٧ بمعدَّل نمو قدره ٧٪، وبلغ فى الدول ذات الدخل المتوسِّط الأعلى نحو ٨٤,٣٪ مقارنة بنحو ٧٢,٤٪ فى عام ٢٠١٧ بمعدَّل نمو قدره ١٦٪، أمَّا فى الدول ذات الدخل المرتفع فقد بلغ ٩٦,٤٪ مقارنة بنحو ٩٣,٧٪ فى عام ٢٠١٧ بمعدَّل نمو قدره ٣٪.

كما تُؤكِّد بيانات الجدول السابق أنَّ هناك علاقة وثيقة بين مستوى الدخل ومستوى الشمول المالي، وهذه العلاقة تأخذ شكل العلاقة الطردية، فكلَّما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، كلَّما زاد مستوى الشمول المالي.

رابعًا: مؤشِّر الشمول المالي على مستوى دول العالم فرادى

على مستوى دول العالم فرادى، حقَّقت بعض الدول نجاحًا لافتًا فى سياسة الشمول المالي وفقًا لإحصائيات عام ٢٠٢١، لا سيَّما الدول مرتفعة الدخل، حيث سجَّل مؤشِّر الشمول المالي ١٠٠٪ فى النمسا، والدنمارك، وألمانيا، وأيسلندا، وسجَّل ٩٩,٨٪ فى المملكة المتحدة، وسجَّل ٩٩,٧٪ فى إيرلندا، وهولندا، والسويد، وسجَّل ٩٩,٦٪ فى كندا، وسجَّل ٩٩,٥٪ فى فنلندا، والنرويج، وسويسرا، وسجَّل ٩٩,٤٪ فى إستونيا، وسجَّل ٩٩,٣٪ فى أستراليا، وسجَّل ٩٩,٢٪ فى فرنسا، وسجَّل ٩٩٪ فى بلجيكا، وسوليفنيا، وسجَّل ٩٨,٨٪ فى نيوزلاندا، كما سجَّل ٩٨,٥٪ فى اليابان[٢].

(١) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المرجع التالي:
- World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022.
(2) World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022.

وعلى الجانب الآخر، فهناك بعض الدول التي سجَّل مؤشِّر الشمول المالي فيها مستويات مُتواضعة للغاية حسب إحصائيات عام ٢٠٢١، وعلى رأس هذه الدول جنوب السودان والتي سجَّلت ٥,٨٪ فقط، وأفغانستان ٩,٧٪، والعراق ١٨,٦٪، ولبنان ٢٠,٧٪، وباكستان ٢١٪[١].

خامسًا: مؤشِّر الشمول المالي فى الدول العربية والأفريقية

على مستوى الدول العربية، تبايَن مؤشِّر الشمول المالي واختلف باختلاف ظروف كلٍّ منها، ومستويات الدخول فيها، ويُوضِّح الجدول التالي مؤشِّر الشمول المالي فى بعض الدول العربية المختارة.

الجدول رقم (٣)

مؤشِّر الشمول المالي لعام ٢٠٢١ فى بعض الدول العربية المختارة (٪) [٢]

الدولة	المؤشر	الدولة	المؤشر
الإمارات العربية المتحدة	٨٥,٧	الجزائر	٤٤,١
المملكة العربية السعودية	٧٤,٣	تونس	٣٦,٩
الأردن	٤٧,١	فلسطين	٣٣,٦
المغرب	٤٤,٤	العراق	١٨,٦

وعلى المستوى الأفريقي، فقد تبايَن مؤشِّر الشمول المالي كذلك، ويُوضِّح الجدول التالي مؤشِّر الشمول المالي فى بعض الدول الأفريقية المختارة.

(1) World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022.

(٢) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022.

الجدول رقم (٤)

مؤشِّر الشمول المالي فى بعض الدول الإفريقية المختارة (٪) (١)

الدولة	المؤشر	الدولة	المؤشر
جنوب أفريقيا	٨٥,٤	الجابون	٦٦,١
كينيا	٧٩,٢	أوغندا	٦٥,٩
ناميبيا	٧١,٣	زمبابوي	٥٩,٧
غانا	٦٨,٢	السنغال	٥٦,٠
الكاميرون	٥١,٧	كوت ديفوار	٥٠,٨

ويتبيَّن من بيانات الجدولين السابقين، أنَّ هناك بعض الدول العربية والإفريقية التي استطاعت أن تُحقِّق مستويات جيِّدة فى مؤشِّرات الشمول المالي، مثل الإمارات العربية المتحدة بمعدَّل ٨٥,٧٪، والمملكة العربية السعودية بمعدَّل ٧٤,٣٪ على المستوى العربي، وجنوب أفريقيا بمعدَّل ٨٥,٤٪، وكينيا بمعدَّل ٧٩,٢٪، وناميبيا بمعدَّل ٧١,٣٪ على المستوى الإفريقي، صحيح أنَّ تلك المعدَّلات ما زالت بعيدة عن المستوى الذي وصلت له بعض الدول والذي بلغ ١٠٠٪ فى بعض الأحيان، إلا إنَّ ذلك لا يُقلِّل من نجاح برامج الشمول المالي فى بعض الدول العربية والإفريقية.

المطلب الثاني
تطوُّر الشمول المالي فى مصر

بدأت مصر فى تطبيق سياسة الشمول المالي بشكل واضح بعد الأزمة المالية العالمية فى عام ٢٠٠٨، حيث اشتملت المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح المصرفي المصري (٢٠٠٩-٢٠١٢) تبنِّي مُبادرة تعزيز وتطوير الأنشطة المصرفية لمختلف القطاعات، وخاصَّة المشروعات الصغيرة والمتوسِّطة، ومنذ ذلك الحين أطلق البنك المركزي عدَّة مبادرات أخرى لتعزيز مستوى الشمول المالي.

إلا إنَّه منذ عام ٢٠١٦ لُوحظ زيادة اهتمام الجهات المختصَّة فى مصر بتوسيع نطاق الشمول المالي وتحسين مؤشِّراته، تماشيًا مع طرح إستراتيجية التنمية المستدامة

(١) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:
- World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022.

«رؤية مصر ٢٠٣٠»[١]، فقد أصبح البنك المركزي المصري تحديدًا – باعتباره الأكثر اختصاصًا - يُولي اهتمامًا أكبر بدعم الشمول المالي، وأخذ على عاتقه مسئولية تنسيق الجهود الوطنية الساعية إلى تحقيقه، والعمل على إزالة معوّقاته[٢]، وفي هذا المطلب يسعى الباحث إلى تسليط الضوء على تطوُّر الشمول المالي فى مصر من خلال النقاط التالية:

أوَّلًا: الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي فى مصر

بذل البنك المركزي المصري جهودًا كبيرة لتعزيز مستوى الشمول المالي فى مصر، ومن أهمِّ تلك الجهود ما يلي:

١ – وضع خُطَّة عمل داخلية لتعزيز الشمول المالي:

قام البنك المركزي المصري بوضع خُطَّة عمل داخلية لتعزيز الشمول المالي، وترتكز تلك الخُطَّة على ثلاثة محاور رئيسة هي[٣]:

المحور الأوَّل: تهيئة بيئة الأعمال، وفي هذا المحور يعمل البنك المركزي على تهيئة البيئة الملائمة لتوسيع نطاق الشمول المالي فى مصر، وذلك من خلال اتِّخاذ عدَّة إجراءات من أهمِّها:

- العمل على تهيئة بيئة تشريعية وبِنية تحتية مالية وتقنية مناسبة.
- تحقيق الحماية المالية للمستهلك والاهتمام بالتثقيف والتوعية المالية، ونشر الخدمات المالية الرقمية.
- تطوير منتجات وخدمات مالية تُلبِّي احتياجات كافة فئات المجتمع.
- الاهتمام بدعم المشروعات المتوسِّطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

المحور الثاني: قياس البيانات، ويسعى البنك المركزي فى هذا المحور إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة، لقياس مستويات ومؤشِّرات الشمول المالي.

(١) د/ أحمد فاروق محمد الزيني: المرجع السابق، ص: ١٦٦، د/ ياسمين مجدي رجب عثمان، د/ محمد أحمد محمد صالح: المرجع سابق، ص: ٩.

(٢) د/ سمر الأمير غازي عبد الحميد: إطار مُقترَح لتقييم دور الشمول المالي فى تحقيق النمو الاحتوائي: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بني سويف، عدد (١) ٢٠١٩، ص: ٢٧٢، د/ دلال محمد إبراهيم محمد: المرجع سابق، ص: ٢٦٣.

(٣) صندوق النقد العربي: الشمول المالي فى الدول العربية، مرجع سابق، ص: ١٣٧.

المحور الثالث: التنسيق، وفي هذا المحور يسعى البنك المركزي إلى وضع خُطَّة للتنسيق بين الجهات المعنية بتطبيق الشمول المالي، وتحت قيادة البنك المركزي المصري؛ بهدف بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي.

٢ - اتِّخاذ العديد من الإجراءات التي تُعزِّز الشمول المالي:

اتخذ البنك المركزي المصري العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز مستوى الشمول المالي فى مصر، ومن أهم تلك الإجراءات ما يلي:

- أنشأ البنك المركزي المصري بداخله إدارة مركزية للشمول المالي، تعمل على وضع الخُطط المستهدفة لتعزيز الشمول المالي بالتنسيق مع الجهات المختلفة ذات الصلة على مستوى الجمهورية[١]، كما أصدر تعليمات بإنشاء إدارات للشمول المالي بالبنوك العاملة فى مصر تتبع المسئول التنفيذي الرئيسي أو نائبه، وتتولَّى عملية التنسيق داخليًا بين إدارات البنك من ناحية، والتنسيق مع البنك المركزي من ناحية أخرى فيما يتعلَّق بالشمول المالي[٢]، كما تَمَّ إنشاء المجلس القومي للمدفوعات فى فبراير ٢٠١٧ ليعمل على الحدِّ من استخدام النقد، والترويج لاستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وتطوير نُظُم الدفع القومية، وإدماج أكبر عدد من المواطنين والشركات فى القطاع المصرفي[٣].

- قرَّر البنك المركزي المصري عقد أربع فعاليات على مدار العام بهدف تعزيز مستوى الشمول المالي، مع التركيز على بعض الفئات كالمرأة والشباب، وذلك من خلال تشجيع البنوك على فتح حسابات للعُملاء الجُدد مجانًا وإصدار محافظ إلكترونية، وتتمثَّل تلك الفعاليات فى الاحتفال بيوم المرأة فى مارس، واليوم العربي للشمول المالي فى أبريل، ويوم الشباب العالمي فى أغسطس، ويوم الادخار فى أكتوبر[٤].

- أصدر البنك المركزي المصري بعض التعليمات لتدعيم البنية التحتية للشمول المالي، وخلق بيئة ملائمة لها، من خلال تعزيز كفاءة نُظم الدفع، وتطوير وتحديث نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي، ووضع قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق

(١) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٧، ص: ٢٨.

(٢) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٩، ص: ٤٤.

(٣) محمد مشرح علي أحمد: دراسة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن معلومات الشمول المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة (دراسة تطبيقية)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (١) خاص، ٢٠١٩، ص: ٤٢٣.

(٤) د/ إيمان إسماعيل أنور: المرجع السابق، ص: ٣٥.

الهاتف المحمول، والقواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت، والتعليمات المنظمة لفتح فروع صغيرة للبنوك، بالإضافة إلى الترخيص بإنشاء أوَّل شركة للاستعلام الائتماني والمسمَّاة (I-Score)[١].

- عمل البنك المركزي المصري على تعزيز مبدأ الحماية المالية للمستهلك ومبدأ الإفصاح والشفافية عند تعامُل البنوك مع عُملائها، وحثّ البنوك على ضرورة الإفصاح الكامل لعُملائها عن معدَّلات العائد وأسعار الخدمات التي تُقدِّمها، وإطلاع العُملاء على المزايا والمخاطر المتعلِّقة بالمنتج[٢].

- عمل البنك المركزي المصري على نشر الوعي والتثقيف المالي بين المواطنين، حيث أوكل للمعهد المصرفي المصري مهمَّة التنسيق فى شأن إعداد الإستراتيجية القومية للتثقيف المالي بمشاركة أعضاء لجنة تسيير الأعمال من الأطراف المرتبطة (وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي والجامعات،..)[٣]، كما تَمَّ إطلاق العديد من المؤتمرات لنشر الوعي عن الشمول المالي، من بينها مؤتمر الشمول المالي بشرم الشيخ ٢٠١٧، ومؤتمر التكنولوجيا المالية فى شمال إفريقيا ٢٠١٨[٤].

- قام البنك المركزي المصري فى عام ٢٠١٨ ببناء قاعدة بيانات وطنية للشمول المالي فى جانب العرض، تعتمد على رقم موحَّد لكلِّ مُواطن (بطاقة الرقم القومي)، بحيث يتمُّ تجميع البيانات الخاصَّة بعُملاء القطاع المالي، وفي عام ٢٠١٩ قام بإجراء دراسة شاملة فى جانبي العرض والطلب وتحديد الفجوات، وذلك بالنسبة للأفراد والشركات مُتناهية الصغر والصغيرة والمتوسِّطة، بهدف التعرُّف على مؤشِّرات الشمول المالي، والتعرُّف على الخدمات المالية المستخدَمة، وتحديد أهمّ التحديات المتعلِّقة باستخدامها، بالإضافة إلى تحديد الاحتياجات من الخدمات المالية[٥].

٣- إطلاق العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي:

أطلق البنك المركزي المصري العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز مستوى الشمول المالي فى مصر، ومن أهمِّ تلك المبادرات ما يلي:

(١) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٤، ص: ٩٣ – ٩٥.
(٢) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٦، ص: ٣٦.
(٣) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٦، ص: ٣٧.
(٤) د/ أحمد فاروق محمد الزيني: المرجع السابق، ص: ١٨٣، د/ أحمد سعيد البكل، د/ إيمان فاروق الحداد: الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي فى مصر، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف، المجلد (١٥)، العدد (١٤)، أبريل ٢٠٢٢، ص: ١٦٤.
(٥) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٨، ص: ٣٢، صندوق النقد العربي: الشمول المالي فى الدول العربية، مرجع سابق، ص: ١٣٧.

- مبادرة حساب لكلِّ مُواطن: أطلق البنك المركزي المصري هذه المبادرة بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة فى مصر، حيث دعا البنوك إلى تسهيل فتح حسابات للمواطنين دون اشتراط حدٍّ أدنى لفتح الحساب[١]، ولقد استغلَّ البنك المركزي فعاليات الشمول المالي المختلفة لدعم المبادرة، ففي إطار مشاركة البنك المركزي فى فعاليات الاحتفالية السنوية « اليوم العربي للشمول المالي » لعام ٢٠١٩ والتي تُعقَد فى ٢٧ أبريل من كلِّ عام[٢]، قام البنك بعدَّة أنشطة تهدف إلى نشر الوعي بالشمول المالي بين المواطنين وفتح حسابات بدون حدٍّ أدني وبدون مصاريف، وقد أسفرت نتائج تلك الفعاليات عن فتح ٦٦٧ ألف حساب جديد فى ذلك العام، بالإضافة إلى فتح ٢٨٧ ألف محفظة إلكترونية، ونشر ورعاية أنشطة التثقيف المالي لأكثر من مليون مستفيد[٣].

– مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسِّطة: أصدر البنك المركزي المصري قرارًا بإعفاء البنوك التي تمنح قروضًا وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسِّطة من نسبة الاحتياطي التي تُودعها لديه (والبالغة ١٠٪)، وذلك فى حدود ما يتمُّ منحه من ائتمان لهذه المشروعات اعتبارًا من أوَّل يناير ٢٠٠٩؛ وذلك بهدف تشجيع البنوك على تمويل هذه المشروعات[٤]، وفي يناير ٢٠١٦ أصدر تعليمات إضافية لتشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسِّطة بأسعار عائد منخفضة تصل إلى ٥٪ متناقص بالنسبة للشركات الصغيرة، كما استهدف شريحة الشركات المتوسِّطة بمبادرة لتوفير التمويل اللازم لشراء آلات ومعدّات وخطوط إنتاج جديدة بسعر عائد ٧٪ متناقص، وذلك للشركات المنتظمة العاملة فى مجالات الزراعة، والصناعة، والطاقة الجديدة والمتجدِّدة[٥].

– مبادرة التمويل العقاري: طرح البنك المركزي المصري مبادرة التمويل العقاري فى فبراير ٢٠١٤، حيث خصَّص مبلغ ٢٠ مليار جنيه للبنوك، وذلك على شرائح لمدة ٢٠ سنة كحد أقصى؛ بهدف توجيه المبلغ المحدَّد للتمويل العقاري الخاص بمحدودي ومتوسِّطي الدخل بأسعار عائد منخفضة[٦]، وقد لاقت هذه المبادرة إقبالًا كبيرًا من

(١) د/ جيهان عبد السلام عباس: دور القطاع المصرفي المصري فى تحقيق الشمول المالي، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (٢) خاص ، ٢٠١٩، ص: ١٤١، د/ أسامة محمد بدر: المرجع السابق، ص: ١٥٧، د/ إيمان إسماعيل أنور: المرجع السابق، ص: ٣٥، د/ أحمد فاروق محمد الزيني: المرجع السابق، ص: ١٨٧، د/ أحمد سعيد البكل، د/ إيمان فاروق الحداد: المرجع السابق، ص: ١٦٤.

(٢) صندوق النقد العربي: مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)، التقرير السنوي ٢٠٢٠، ص: ٧.

(٣) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٨، ص: ٣١.

(٤) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٤، ص: ٩٣.

(٥) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٦، ص: ٣٥ : ٣٦.

(٦) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٤، ص: ٩٤.

جانب المواطنين، نظرًا لانخفاض نسبة الفائدة المقرَّرة على القروض، فضلًا عن سهولة الحصول على التمويل[١]، وهو الأمر الذي دفع البنك المركزي إلى تطوير المبادرة، حيث تَمَّ إضافة شريحتين جديدتين للمستفيدين من المبادرة، وتَمَّ تخصيص مبلغ ١٠ مليارات جنيه إضافية للبنوك، وتَمَّ تخفيض سعر العائد المستحق ليصبح ٥٪، كما تَمَّ تضمين شريحة الدخول فوق المتوسِّطة بسعر عائد ١٠,٥٪ بهدف الوصول لأكبر شريحة ممكنة من المجتمع[٢].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ جهود تعزيز الشمول المالي فى مصر لم تكن قاصرة على البنك المركزي المصري فحسب، بل شملت كذلك الهيئة العامة للرقابة المالية – باعتبارها الجهة المختصَّة بالإشراف على القطاع المالي غير المصرفي – والتي قامت بدعم مبادرات الشمول المالي لزيادة الشرائح المستفيدة من الخدمات المالية فى المجتمع المصري، وخاصَّة فى مجال التمويل متناهي الصغر باستحداث صيغ مناسبة له، وكذلك العمل على تطوير التشريعات والقرارات المنظِّمة للأنشطة المالية غير المصرفية[٣].

ثانيًا: تطوُّر مؤشِّرات الشمول المالي فى مصر فى ضوء الجهود المبذولة

أسفرت الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي من البنك المركزي المصري والمؤسَّسات المعنية الأخرى عن تحسُّن نسبي فى مستوى الشمول المالي فى مصر، حيث ارتفع عدد من يملكون حسابات مصرفية بين البالغين من نحو ١٤٪ فى عام ٢٠١٤ إلى نحو ٣٣٪ فى عام ٢٠١٧، إلا أنَّ نسبة الفجوة بين الرجال والنساء زادت من ١٠٪ إلى ١٢٪ فى نفس الفترة[٤]، كما شهدت المؤشِّرات الأخرى للشمول المالي تحسُّنًا فى تلك الفترة، حيث ارتفع عدد فروع البنوك من ٢,٧ ألف فرع فى ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٣,١ آلاف فرع فى ديسمبر ٢٠١٧، وارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي من ٦,٩ آلاف جهاز فى ديسمبر ٢٠١٤ إلى ١١,٤ ألف جهاز فى ديسمبر ٢٠١٧، كما ارتفع عدد نقاط البيع الإلكترونية من ٥٠,٨ ألف نقطة فى ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٦٦,٦ ألف نقطة فى ديسمبر ٢٠١٧[٥].

(١) د/ إيمان إسماعيل أنور: المرجع السابق، ص: ٣٦.
(٢) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٦، ص: ٣٦.
(٣) البنك المركزي المصري: التقرير المالي السنوي لعام ٢٠١٦، ص: ٣٧.
(٤) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٧، ص: ٢٩، صندوق النقد العربي: الشمول المالي فى الدول العربية، مرجع سابق، ص: ١٣٩ – ١٤٠.
(٥) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٧، ص: ٣٠.

ووفقًا لتقارير البنك المركزي المصري، فقد استمرَّ تحسُّن مؤشِّر الشمول المالي فى مصر فى الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)، حيث أشارت آخر إحصائيات البنك المركزي المصري إلى أنَّ مستوى الشمول المالي قد نما فى مصر بمعدَّل ١١٥٪ منذ عام ٢٠١٦، وأنَّ نسبة الشمول المالي قد بلغت (٥٦,٢٪) فى ديسمبر ٢٠٢١، بمعدَّل ٣٦,٨ مليون مواطن من إجمالي ٦٥,٤ مليون مواطن، وتُشير نسبة الشمول المالي وفقًا لإحصاءات البنك المركزي المصري إلى امتلاك المواطنين البالغين ١٦ سنة فأكثر لحساب معاملات مالية والتي تشمل حسابات البنوك والبريد بأنواعها ومحافظ الهاتف المحمول والبطاقات مسبقة الدفع، كما تُشير إحصاءات البنك المركزي المصري إلى أنَّ نحو ١٦ مليون امرأة قد حصلت على حقِّها فى امتلاك حساب معاملات مالية بمعدَّل نمو يقدر بنحو ١٧١٪ خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢١[١]، ويُوضِّح الشكل البياني التالي تطوُّر الشمول المالي فى مصر منذ عام ٢٠١٦ حسب إحصائيات البنك المركزي المصري.

الشكل رقم (٢)

تطوُّر الشمول المالي فى مصر (٢٠١٦-٢٠٢١) وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري [٢]

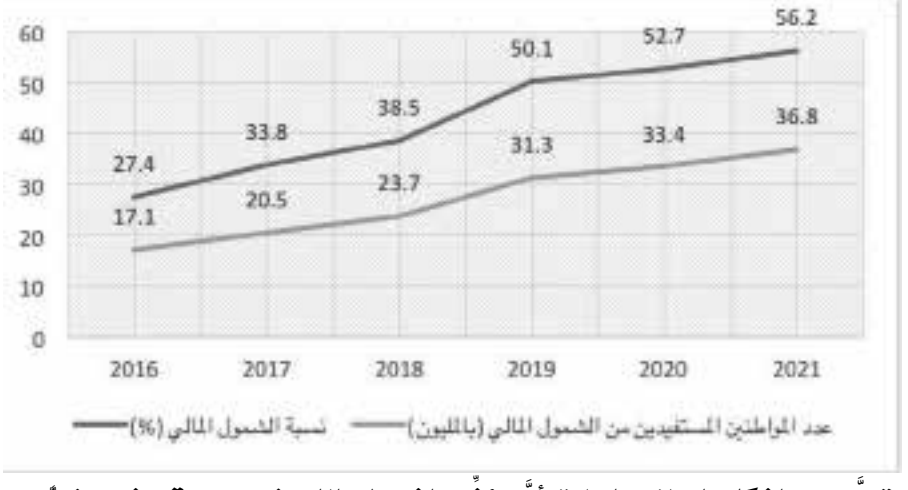

ويتبيَّن من الشكل البياني السابق أنَّ مؤشِّر الشمول المالي فى مصر قد شهد نموًا متواصِلًا منذ عام ٢٠١٦، حيث سجَّل (٢٧,٤٪) فى عام ٢٠١٦، ثم ارتفع إلى (٣٣,٨٪)

(١) البنك المركزي المصري: نشرة بعنوان «الشمول المالي»، ديسمبر ٢٠٢١، متاحة على الموقع الرسمي للبنك: www.cbe.org.eg

(٢) الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على: نشرة البنك المركزي المصري «الشمول المالي» الصادرة فى ديسمبر ٢٠٢١، متاحة على: www.cbe.org.eg

فى عام ٢٠١٧ بمعدَّل نمو بلغ نحو ٢٣٪، ثم ارتفع إلى (٣٨,٥٪) فى عام ٢٠١٨ بمعدَّل نمو بلغ نحو ١٤٪، ثم قفز إلى ٥٠,١٪ فى عام ٢٠١٩ محقِّقًا معدَّل نمو بلغ نحو ٣٠٪، واستمرَّ فى الارتفاع فى عام ٢٠٢٠ حيث سجَّل (٥٢,٧٪)، حتى وصل إلى (٥٦,٢٪) فى عام ٢٠٢١.

كما شهد عدد المواطنين المستفيدين من الشمول المالي كذلك ارتفاعا مستمرًا فى نفس الفترة وفقًا لتقديرات البنك المركزي المصري، حيث بلغ نحو ١٧,١ مليون مواطن فى عام ٢٠١٦ ، ونحو ٢٠,٥ مليون مواطن فى عام ٢٠١٧، ونحو ٢٣,٧ مليون مواطن فى عام ٢٠١٨، ونحو ٣١,٣ مليون مواطن فى عام ٢٠١٩، ونحو ٣٣,٤ مليون مواطن فى عام ٢٠٢٠، حتى وصل إلى نحو ٣٦,٨ مليون مواطن فى عام ٢٠٢١.

ووفقًا لتقديرات البنك المركزي المصري كذلك فقد بلغ عدد البطاقات مُسبَقة الدفع فى ٢٠٢١ نحو ٢٦,١ مليون بطاقة بمعدَّل ٣٩,٨٣٣ بطاقة لكلِّ ١٠٠,٠٠٠ مواطن، وبلغ عدد محافظ الهاتف المحمول فى نفس العام نحو ٢٥,٢ مليون محفظة بمعدَّل ٣٨,٥٠٥ محفظة لكلِّ ١٠٠,٠٠٠ مواطن، كما بلغ معدَّل نقاط الإتاحة المالية (تشمل فروع المؤسَّسات المالية، وماكينات الصراف الآلي، ونقاط البيع الإلكترونية، ومقدِّمي خدمات الدفع) فى ذات السنة ١,٠٧٣ نقطة لكلِّ ١٠٠,٠٠٠ مواطن[1].

ولكن مع ذلك، فقد لفت نظر الباحث أنَّ هناك اختلافًا واضحًا بين مؤشِّر الشمول المالي فى مصر فى عام ٢٠٢١ وفقًا لتقديرات البنك المركزي المصري، ومؤشِّر الشمول المالي فى مصر فى نفس العام وفقًا لتقديرات مجموعة البنك الدولي والتي أعلنتها « فى تقرير The Global Findex Database 2021 »، وهو التقرير الأساسي الذي يقيس مؤشِّر الشمول المالي فى دول العالم المختلفة، ويصدر عن مجموعة البنك الدولي كلَّ ثلاث سنوات.

حيث يُشير التقرير سالف الذكر إلى أنَّ معدل الشمول المالي فى مصر بلغ فى عام ٢٠٢١ نحو ٢٧,٤٪ فقط[2]، مقارنة بنحو ٥٦,٢٪ حسب تقديرات البنك المركزي المصري، كما أشار التقرير كذلك إلى أنَّ معدَّل الشمول المالي فى مصر قد شهد تراجُعًا فى الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)، حيث انخفض بمقدار ١٦٪ تقريبًا، إذ سجَّل ٢٧,٤ فى ٢٠٢١ بعد أن كان

(١) البنك المركزي المصري: نشرة بعنوان « الشمول المالي »، ديسمبر ٢٠٢١، متاحة على الموقع الرسمي للبنك: www.cbe.org.eg
(2) World Bank Group: The Global Findex Database 2021, p.16.

قد سجَّل ٣٢,٨٪ فى عام ٢٠٢٠[1]، والشكل البياني التالي يُوضِّح تطوُّر مؤشِّر الشمول المالي فى مصر منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢١ وفقًا لتقديرات مجموعة البنك الدولي.

الشكل رقم (٣)

مؤشِّر الشمول المالي فى مصر (٢٠١١-٢٠٢١) وفقًا لتقديرات مجموعة البنك الدولي [٢]

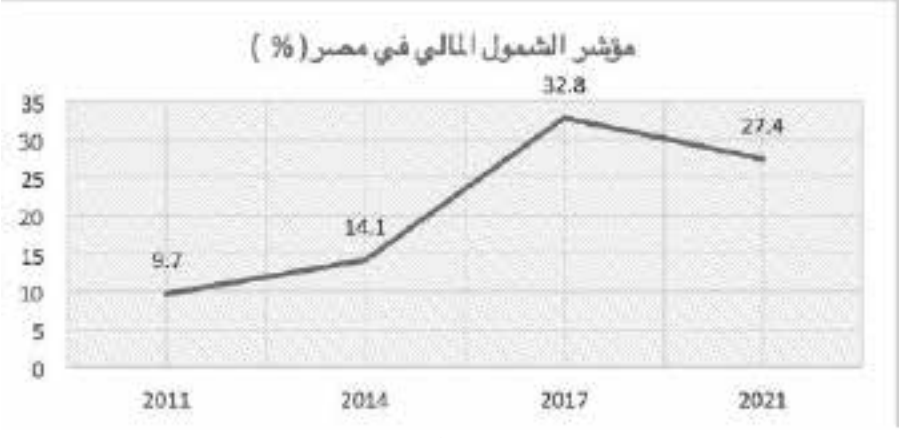

ويتبيَّن من الشكل البياني السابق أنَّ مؤشِّر الشمول المالي فى مصر وفقًا لتقديرات مجموعة البنك الدولي قد سجَّل ٩,٧٪ فى عام ٢٠١١، ثم ارتفع فى عام ٢٠١٤ إلى ١٤,١٪ بمعدَّل نمو بلغ نحو ٤٥٪، ثم ارتفع مرة أخرى فى عام ٢٠١٧ ليسجِّل ٣٢,٨٪ بمعدَّل نمو بلغ نحو ١٣٣٪، ولكنَّه ما لبث أن انخفض إلى ٢٧,٤٪ فى عام ٢٠٢١ محقِّقًا معدَّل نمو سلبي مقداره -١٦٪ تقريبًا.

هذا، وقد حاول الباحث الوصول إلى تفسير لهذا التبايُن الكبير بين المؤشِّرين، ولكنَّه لم يتمكَّن من الوصول إلى أسباب مُقنِعة تُبرِّر ذلك، سوى أنَّ البنك المركزي المصري اعتمد فى حساب مؤشِّر الشمول المالي على نسبة مَن يملكون حسابًا ماليًا ممن يبلغون ١٦ سنة فأكثر، بينما اعتمدت تقارير مجموعة البنك الدولي على نسبة مَن يملكون حسابًا ماليًا مِمَّن يبلغون ١٥ سنة فأكثر، وإن كان هذا التفسير فى حدِّ ذاته غير كافٍ لتبرير هذا الاختلاف الكبير الذي بلغ أكثر من الضعف.

(1)World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022, P. 49.

(٢) الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022.

وفيما يتعلَّق بالمؤشِّرات النوعية للشمول المالي فى مصر حسب تقديرات مجموعة البنك الدولي لعام ٢٠٢١، فقد بلغ معدَّل فتح حساب لدى المؤسَّسات المالية نحو ١ر٢٦٪، وبلغ معدَّل فتح حساب مالي عبر الهاتف المحمول نحو ٩ر٢٪ فقط، بينما سجَّلت نسبة الشمول المالي بين النساء نحو ٢ر٢٤، وبين البالغين فى أفقر ٤٠٪ من الأُسر نحو ٢٠٪، وبين الكبار خارج القوى العاملة نحو ٣ر٢٤٪، وبين الشباب (من ١٥ حتى ٢٤ سنة) نحو ٧ر٩٪ فقط[1]، وهي جميعها مؤشِّرات متواضعة للغاية، لا سيَّما نسبة الشمول المالي بين الشباب، ونسبة الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول.

ثالثًا: مُقارنة مؤشِّر الشمول المالي فى مصر بالمؤشِّرات العالمية والإقليمية:

يسعى الباحث فى هذه النقطة إلى الوقوف على مستوى الشمول المالي فى مصر مقارنة مع غيرها، وذلك حتى يتسنَّى تقييم الوضع الفعلي للشمول المالي فى مصر، ومدى نجاح السُّلطات المعنية فى تعزيزه، ونظرًا لاختلاف معدَّل الشمول المالي فى مصر بين التقديرات التي أعلنها البنك المركزي المصري والتقديرات التي أعلنتها مجموعة البنك الدولي فى تقاريرها ذات الصلة، فإنَّ الباحث آثر أن يعتمد على تقديرات مجموعة البنك الدولي؛ حتى يتمكَّن من مقارنة المؤشِّرات فى مصر بالمؤشِّرات العالمية، وبالمؤشِّرات فى مجموعات الدول التي تنتمي إليها مصر.

أ- مقارنة مؤشِّر الشمول المالي فى مصر بالمؤشِّر العالمي:

تُشير إحصاءات مجموعة البنك الدولي إلى أنَّ مؤشِّر الشمول المالي فى مصر يبدو متواضعًا للغاية مقارنة بالمؤشِّر العالمي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

(1)World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022, P. 49.

الشكل رقم (٤)

مؤشِّر الشمول المالي فى مصر بالمقارنة بالمؤشِّر العالمي (٪)[١]

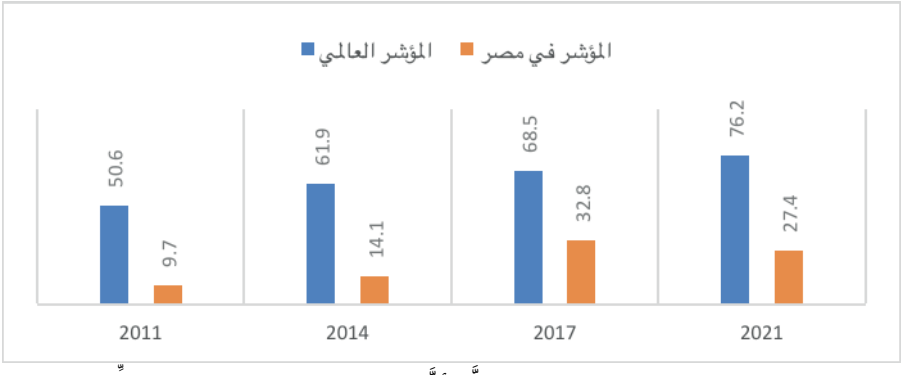

وبتحليل الشكل البياني السابق، يتبيَّن أنَّ هناك فجوة كبيرة بين مؤشِّر الشمول المالي فى مصر ومؤشِّر الشمول المالي العالمي، حيث بلغ فى عام ٢٠١١ نحو (٩,٧٪) فى مصر مقارنة بنحو (٥٠,٦٪) عالميًا، وفي عام ٢٠١٤ بلغ نحو (١٤,١٪) فى مصر مقارنة بنحو (٦١,٩٪) عالميًا، وبلغ فى عام ٢٠١٧ نحو (٣٢,٨٪) فى مصر مقارنة بنحو (٦٨,٥٪) عالميًا، بينما زادت الفجوة فى عام ٢٠٢١ حيث بلغ نحو (٢٧,٤٪) فى مصر مقارنة بنحو (٧٦,٢٪) عالميًا.

ب- مقارنة مؤشِّر الشمول المالي فى مصر بمجموعتيها الجغرافية والاقتصادية:

يُصنِّف البنك الدولي مصر جغرافيًا ضمن مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واقتصاديًا ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المتوسّط الأدنى، وبمقارنة مؤشِّر الشمول المالي فى مصر بمجموعتيها الجغرافية والاقتصادية، يتبيَّن أنَّه أدنى منهما بكثير، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل البياني التالي:

(١) الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:
- World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022.

الشكل رقم(٥)

مؤشِّر الشمول المالي فى مصر مقارنة بمجموعتيها الجغرافية والاقتصادية (٪)[١]

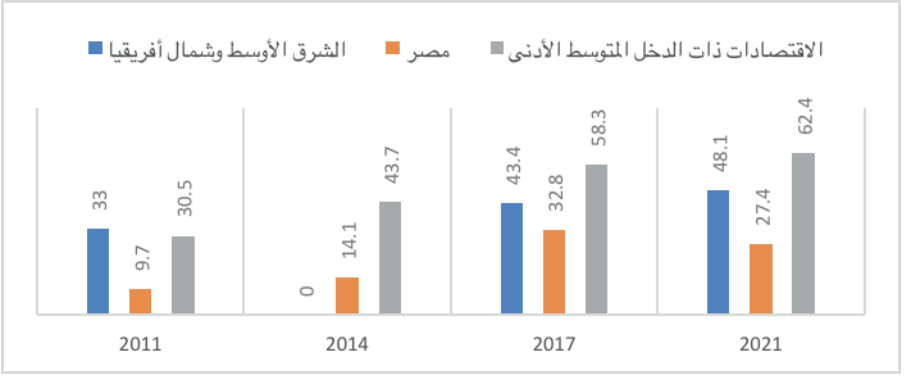

وبتحليل الشكل البياني السابق، يتبيَّن أنَّ مؤشِّر الشمول المالي فى مصر سجَّل معدَّلًا أقلَّ بكثير من نظيره فى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك فى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسِّط الأدنى، حيث سجَّل المؤشِّر فى عام ٢٠١١ نحو ٩,٧٪ فى مصر مقارنة بنحو ٣٣٪ فى مجموعتها الجغرافية، ونحو ٣٠,٥٪ فى مجموعتها الاقتصادية، وفي عام ٢٠١٤ سجَّل نحو ١٤,١٪ فى مصر مقارنة بنحو ٤٣,٧٪ فى مجموعتها الاقتصادية، بينما لم تتوافر بيانات لدى البنك الدولي عن مجموعتها الجغرافية فى ذلك العام، وفي عام ٢٠١٧ سجَّل المؤشِّر نحو ٣٢,٨٪ فى مصر مقارنة بنحو ٤٣,٤٪ فى مجموعها الجغرافية، ونحو ٥٨,٣٪ فى مجموعتها الاقتصادية، أمَّا فى عام ٢٠٢١ فقد زادت الفجوة بين مصر ونظرائها، حيث سجَّلت مصر ٢٧,٤٪ مقارنة بنحو ٤٨,١٪ فى مجموعتها الجغرافية، ونحو ٦٢,٤٪ فى مجموعتها الاقتصادية.

جـ - مقارنة مؤشِّر الشمول المالي فى مصر ببعض الدول العربية:

يُعتبر مقارنة مؤشِّر الشمول المالي فى مصر مع بعض الدول العربية الأخرى أمرًا ضروريًا للوقوف على مستوى الشمول المالي فى مصر وتحديد معوِّقاته؛ وذلك نظرًا لتشابه الظروف الاقتصادية والثقافية بين مصر وكثير من أخواتها من الدول العربية الأخرى، ويُوضِّح الشكل البياني التالي مؤشِّر الشمول المالي فى مصر بالمقارنة مع بعض الدول العربية المختارة وفقًا لتقديرات عام ٢٠٢١.

(١) الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:
- World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022.

الشكل رقم (٦)

مؤشِّر الشمول المالي فى مصر فى عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع بعض الدول العربية المختارة (٪)[١]

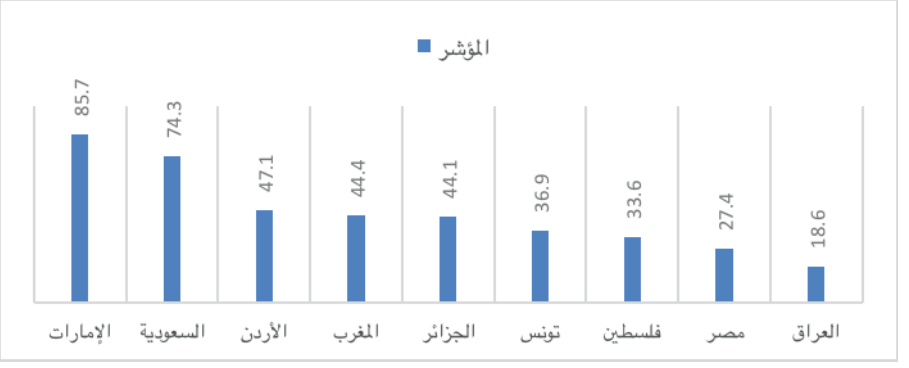

ويتَّضح جليًا من الشكل البياني السابق أنَّ مصر تُعدُّ من أقلِّ الدول العربية فى مستوى الشمول المالي، حيث سجَّلت فى عام ٢٠٢١ نحو ٢٧,٤٪ مقارنة بنحو ٨٥,٧٪ فى الإمارات، ونحو ٧٤,٣٪ فى السعودية، ونحو ٤٧,١٪ فى الأردن، ونحو ٤٤,٤٪ فى المغرب، ونحو ٤٤,١٪ فى الجزائر، ونحو ٣٦,٩٪ فى تونس، ونحو ٣٣,٦٪ فى فلسطين، بينما أتت العراق فى ترتيب تالي لمصر بمعدل ١٨,٦٪.

كما يُؤكِّد الشكل البياني السابق كذلك وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلِّي الإجمالي وبين مستوى الشمول المالي، وهو ما أكَّدته دراسة سابقة تناولت مؤشِّرات الشمول المالي فى الدول العربية، حيث توصَّلت تلك الدراسة إلى أنَّ زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلِّي الإجمالي يُؤثِّر طرديًا على مستوى الشمول المالي، كما أنَّ زيادة مستوى الشمول المالي يُؤثِّر طرديًا على نصيب الفرد من الناتج المحلِّي الإجمالي[٢].

د - مقارنة مؤشِّر الشمول المالي فى مصر ببعض الدول الإفريقية:

باعتبار مصر من أهمِّ الدول الإفريقية، فإنَّها تتشابه معها فى كثير من الظروف، ولذلك كان من الضروري مقارنة مؤشِّر الشمول المالي فى مصر ببعض الدول

(١) الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:
- World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022.

(٢) د/ جلال الدين بن رجب: مرجع سابق، ص: ٢٦.

الإفريقية الأخرى؛ للوقوف على طبيعة المشكلات والتحديات التي تُواجه تعزيز مستوى الشمول المالي فى مصر، ويُوضِّح الشكل البياني التالي مؤشِّر الشمول المالي فى مصر بالمقارنة ببعض الدول الإفريقية المختارة وفقًا لتقديرات عام ٢٠٢١.

الشكل رقم (٧)

مؤشِّر الشمول المالي فى مصر فى عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع بعض الدول الإفريقية المختارة(٪)[١]

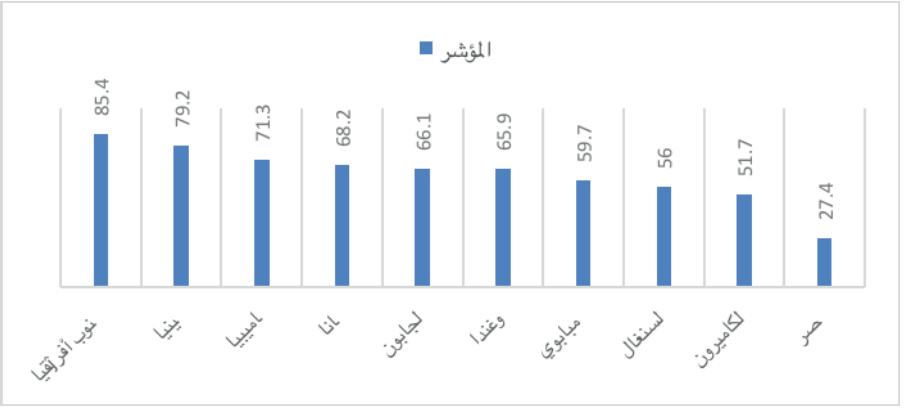

ويتبيَّن من الشكل البياني السابق أنَّ هناك العديد من الدول الإفريقية التي تفوَّقت بشكل واضح على مصر فى مؤشِّر الشمول المالي وفقًا لإحصاءات عام ٢٠٢١، منها على سبيل المثال لا الحصر جنوب أفريقيا بمعدَّل ٨٥,٤٪، وكينيا بمعدَّل ٧٩,٢٪، وناميبيا بمعدَّل ٧١,٣٪، وغانا بمعدَّل ٦٨,٢٪، والجابون بمعدَّل ٦٦,١٪، وأوغندا بمعدَّل ٦٥,٩٪، وزمبابوي بمعدَّل ٥٩,٧٪، والسنغال بمعدَّل ٥٦,٠٪، والكاميرون بمعدَّل ٥١,٧٪، بينما اكتفت مصر بمعدَّل ٢٧,٤٪ فقط، وهو ما يُؤكِّد تواضُع معدَّل الشمول المالي فى مصر.

- تعقيب:

يتبيَّن من العرض السابق أنَّ معدَّل الشمول المالي فى مصر ما زال يُعاني من انخفاض كبير فى مستواه بالمقارنة مع الإمكانيات الاقتصادية والبشرية التي تملكها مصر،

(١) الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:
- World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022.

وبالمقارنة مع المعدَّل العالمي، والمعدَّل فى مجموعتيها الاقتصادية والجغرافية، وكذلك مع المعدَّل فى كثير من الدول العربية والإفريقية، وهذا ما أكَّدته العديد من الدراسات التي تناولت دراسة مستوى الشمول المالي فى مصر عن سنوات سابقة[١]، وهذه الدراسة تُؤكِّد أنَّ الأمر لم يختلف كثيرًا عمَّا سبق، بل ربما يكون التغيُّر للأسوأ.

ويبدو أنَّ البنك المركزي المصري قد فطن إلى أنَّ معدَّل الشمول المالي فى مصر ما زال متواضعًا، ولم يحقِّق بعدُ المستوى المطلوب، لذلك فقد أطلق فى أكتوبر ٢٠٢٢ إستراتيجية وطنية جديدة قصيرة الأجل للشمول المالي تمتدُّ لمدة ثلاث سنوات، (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، بهدف تعزيز مستوى الشمول المالي فى مصر من خلال تمكين الفئات المهمَّشة من الخدمات المالية المتنوِّعة التي تعتمد على التقنيات الرقمية، وإتاحة التمويل متناهي الصغر من خلال شركات التمويل الاستهلاكي للأفراد بالمناطق الأولى بالرعاية على مستوى المحافظات[٢]، ومع ذلك يُؤكِّد الباحث على أنَّ مشكلة انخفاض مستوى الشمول المالي فى مصر لا تكمن فى غياب المبادرات والإستراتيجيات بقدر ما تكمن فى التحديات والمعوِّقات التي تُعرقل نجاح تلك المبادرات، وهو ما يسعى الباحث إلى توضيحه فى النقطة التالية.

رابعًا: أسباب انخفاض مستوى الشمول المالي فى مصر:

بالرغم من تعدُّد الجهود التي تبذلها المؤسَّسات المعنية - وعلى رأسها البنك المركزي - لتعزيز مستوى الشمول المالي فى مصر، إلا أنَّ معدَّل الشمول المالي بقي دون المستوى المأمول، كما تبيَّن لنا مما سبق ذكره، وحسب دراسة أعدَّها البنك المركزي المصري، أنَّ انخفاض مستوى الشمول المالي فى مصر يعود لعدَّة أسباب، من أهمِّها ما يلي[٣]:

١ - انخفاض الوعي المالي: حيث توصَّلت الدراسة إلى أنَّ انخفاض الوعي المالي - أو الأمية المالية كما أطلقت عليها الدراسة - من أهمِّ المشكلات التي تُواجه الشمول المالي فى مصر، وأشارت الدراسة إلى أنَّ رُوَّاد الأعمال يفتقرون إلى المعرفة المالية اللازمة

(١) د/ حسين أمين محمد محمود: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي فى مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس، مجلد (١١)، عدد (٢)، ٢٠٢٠، ص: ٣٣٥، د/ محمد محمد أحمد باغة: دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية بجمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، عدد (٤)، ديسمبر ٢٠٢١، ص: ٤٦٦، د/ منى محمود علي الأشقر: المرجع السابق، ص: ٤٦٦ وما بعدها، د/ انتصار أحمد عبد الجليل: المرجع السابق، ص: ١٦ وما بعدها.

(٢) البنك المركزي المصري: تقرير بعنوان «أبرز النقاط الواردة فى إستراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، متاح على الموقع الرسمي للبنك: www.cbe.org.eg

(٣) جريدة «المال» المصرية تقرير عن «دراسة البنك المركزي المصري بشأن مشكلات الشمول المالي»، ومتاح على الموقع الرسمي للجريدة: https://almalnews.com

لفتح حسابات بنكية، والوصول للخدمات المالية المناسبة، كما أنَّ مُستثمري قطاع التجزئة لا يُدركون الفرص المتاحة لهم لزيادة العائد على استثماراتهم، مما يتطلَّب جهدًا إضافيًا من المؤسَّسات المالية لتوفير التثقيف المالي المناسب للمواطنين.

٢ – انخفاض الثقة فى بعض الخدمات المالية: حيث أشارت الدراسة إلى أنَّ المصريين لا يثقون فى بعض الخدمات المالية، كخدمة التأمين، وخدمات الدفع الإلكتروني، فبالرغم من انتشار الشراء الإلكتروني للمنتجات، إلا أنَّ المشترين يُفضِّلون آلية الدفع النقدي؛ لعدم الثقة فى قنوات الدفع الإلكتروني.

٣ – انخفاض مستوى رضاء العملاء عن قطاع الخدمات المالية: فقد أشارت الدراسة إلى أنَّ العُملاء يُواجهون العديد من الصعوبات عند الحصول على الخدمات المالية، من بينها استغراق وقت وجهد كبيرين للحصول على المعلومات من خلال مراكز الاتصال (Call Center)، مما يتطلَّب حلولًا جديدة لتوفير الردود السريعة والوافية لاستفسارات العُملاء.

٤ - نقص أدوات الاستثمار: حيث أشارت الدراسة إلى أنَّ نقص أدوات الاستثمار، أو عدم معرفة المدخرين بها، أدَّى إلى اتجاه كثير من المدخرين إلى استثمار أموالهم فى الأدوات التقليدية مثل الذهب والأراضي والعقارات، بسبب عدم وجود قنوات استثمار بديلة.

٥ – عدم تلبية الاحتياجات المالية للمواطنين: تطرَّقت الدراسة للمشكلات التي تُواجه المواطنين فى تعامُلاتهم المالية، كمواجهة كثير من الأسر مشكلات فى إجراء التحويلات المالية لأبنائهم الذين يدرسون فى أماكن بعيدة ولا يمتلكون حسابات مصرفية، والمشكلات التي تُواجه الدفع لدى التجار، وأشارت الدراسة إلى أنَّ البنوك لم تتمكَّن من توفير حلول تُلبِّي احتياجات العُملاء بشأن هذه المشكلات، مما أثَّر بالسلب على الشمول المالي.

٦ – صعوبة حصول المشروعات الصغيرة على بعض الخدمات المالية: أشارت الدراسة كذلك إلى أنَّ المشروعات الصغيرة والمتوسِّطة تُواجه صعوبة فى الانضمام للمنظومة المالية، فعلى سبيل المثال لا يستطيع الكثير من تلك المشروعات تصدير منتجاتهم للخارج بسبب عدم القدرة على توفير خطابات الضمان، وهو ما يتطلَّب توفير الحلول التي تُساعد على تضمين هذه المشروعات ماليًا.

هذا، وبالإضافة لأسباب انخفاض مستوى الشمول المالي التي وردت فى تقرير البنك المركزي المصري، والسابق ذكرها، فقد أشارت بعض الدراسات الأخرى إلى عدد آخر من المعوِّقات التي تحول دون نجاح سياسات وبرامج الشمول المالي فى مصر، ومن أهمِّ تلك المعوِّقات ما يلي[(١)]:

- انخفاض مستويات الدخول الفردية، حيث يُؤدِّي انخفاض الدخل إلى تراجُع معدَّلات الادخار القومي، مما يُؤدِّي بدوره إلى انخفاض مستوى التعامل مع البنوك والمؤسَّسات المالية.

- الاختلال وعدم العدالة فى توزيع الدخل القومي؛ وذلك لوجود فجوة كبيرة بين الدخول المرتفعة والدخول المنخفضة، واستئثار فئة قليلة بالدخول المرتفعة بينما يُعاني غالبية المواطنين من تدنِّي الدخول، وهو ما أدَّى إلى عزوف كثير من المواطنين عن التعامل مع البنوك والمؤسَّسات المالية.

- ارتفاع معدَّلات البطالة، فالعاطل فاقد للدخل، وبالتالي فهو راغب عن التعامل مع البنوك.

- كثرة الوثائق المطلوبة للتعامل مع البنوك.

- ارتفاع معدَّلات التضخُّم، حيث تحُدُّ معدَّلات التضخُّم المرتفعة من التوسُّع فى الشمول المالي.

- انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، فوحدات الاقتصاد غير الرسمي لا يروق لها التعامل مع البنوك؛ لأنَّها تُعدُّ بمثابة كيانات تنبذ الأوراق والمستندات بطبيعتها، وتخشى الكشف عن هويتها.

- محدودية انتشار البنوك وماكينات الصراف الآلي، خاصة فى الريف والمناطق الحدودية، وانعدام الثقة فى توفر السيولة عند الحاجة بسبب تعطل

(١) د/ حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر: آلية لتعزيز الشمول المالي فى مصر فى ظل التحديات والمعوّقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، عدد (١)، أبريل ٢٠٢١، ص: ٤٩٥ – ٥٠٠، د/ أحمد فاروق محمد الزيني: المرجع السابق، ص: ١٨٩-١٩٢، د/ رضا مصطفى حسين البدوي: المرجع السابق، ص: ٤٠٠ – ٤٠٢، د/ محمد محمد أحمد باغة: المرجع السابق، ص: ٤٦٤ – ٤٦٦، د/ منى محمود علي الأشقر: المرجع السابق، ص: ٤٧٢ – ٤٧٦، د/ نادر شعبان السواح، د/ مبروك محمد السيد نصير: دور التكنولوجيا المالية فى تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة فى مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (٢) خاص، ٢٠١٩، ص: ٣٣٣.

ماكينات الصراف الآلي أو فراغ النقود منها.

- المشكلات الخاصة بعدم تطوُّر البنية التحتية للقطاعات المالية.
- انخفاض مستوى التنافسية بين المؤسَّسات المالية والمصرفية.
- عدم كفاية الأُطُر القانونية والتنظيمية، فضلًا عن المشكلات التقنية الخاصة بالخدمات المالية الرقمية.

خامسًا: المحاور الأساسية لتحسين مستوى الشمول المالي فى مصر

إنَّ تحسين مستوى الشمول المالي فى أيِّ دولة من الدول يقوم على أربعة محاور أساسية هي: تطوير البنية التحتية المالية، وحماية مُستهلكي الخدمات المالية، وتطوير خدمات ومنتجات مالية تُلبِّي احتياجات كافة الفئات، ونشر الوعي والتثقيف المالي(١)، ولذلك فإنَّ عمل الجهات المعنية فى مصر على هذه المحاور بشكل متوازٍ ومُتوازِن يُساعد فى تحسين معدَّل الشمول المالي، وفيما يلي عرض لهذه المحاور بشكل أكثر تفصيلًا.

المحور الأوَّل: تطوير البنية التحتية المالية: يُعدُّ توفير بنية تحتية مُلائمة نقطة جوهرية لتعزيز مستوى الشمول المالي، وفي هذا الصدد يتعيَّن تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، بحيث تسمح البنية التحتية المتاحة لأكبر عدد من المواطنين الوصول إلى الخدمات المالية، ويمكن التركيز فى هذا الصدد على توفير بيئة تشريعية مناسبة، وتوسيع الانتشار الجغرافي للخدمات المالية، وتطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصَّة صغيرة القيمة، والاستفادة من التطوُّرات التكنولوجية فى مجال الخدمات المالية، والعمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تخدم وضع الإستراتيجيات والبرامج المرتبطة بالشمول المالي.

المحور الثاني: حماية مُستهلكي الخدمات المالية: مع نمو وتطوُّر القطاع المالي، وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدَّمة للعُملاء، والتوسُّع فى استخدام الأدوات

(١) صندوق النقد العربي: نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، مرجع سابق، ص: ٧-١١، د/ منصور علي منصور شطا: المرجع السابق، ص: ٨١٧ – ٨١٨، د/ هيام سالم زيدان أحمد: الشمول المالي وأثره على الاستقرار المالي والاقتصادي فى مصر (دراسة مقارنة)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، عدد (١) خاص، ٢٠١٩، ص: ١٩١ – ١٩٢، د/ جلال حسن حسن عبد الله: المرجع السابق، ص: ١٥٨ – ١٦١.

والوسائل الإلكترونية فى تقديم الخدمات المالية، أصبح من الضروري طمأنة مُستهلكي الخدمات المالية وحماية حقوقهم بهدف تعزيز مستوى الشمول المالي، ويمكن اتخاذ العديد من الإجراءات فى هذا الصدد، منها ضمان حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، وتزويده بالمعلومات اللازمة فى جميع مراحل تقديم الخدمة المالية، وحماية بياناته، وتوفير الخدمات الاستشارية حسب حاجة العُملاء، وتوفير آلية للتعامل مع شكاوى العُملاء، وضمان حصولهم على الخدمات المالية بسهولة ويُسر وبجودة وأسعار مُلائمة[١].

المحور الثالث: تطوير خدمات ومنتجات مالية تُلبِّي احتياجات كافة الفئات: حيث يقع على عاتق المؤسَّسات المعنية أن تعمل على تطوير المنتجات والخدمات المالية بما يكفل تلبية الاحتياجات المالية لكافة الفئات، لجذب أكبر عدد ممكن من العُملاء، وتسهيل وصول الخدمات المالية للكافة، ويتعيَّن فى هذا السياق مُراعاة احتياجات ومتطلَّبات العُملاء عند تصميم المنتجات والخدمات المالية التي تستهدفهم قبل طرحها، والتشجيع على المنافسة بين مُقدِّمي الخدمات المالية بما يُشجِّع على ابتكار خدمات ومنتجات مالية جديدة، وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبرَّرة المفروضة على الخدمات المالية، وإتاحة التدريب لكوادر المؤسَّسات المالية، فضلًا عن قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات والقواعد المنظِّمة لتقديم الخدمات المالية بشكل دوري، بما يجعل الفرصة سانحة للابتكار والتطوير.

المحور الرابع: نشر الوعي والتثقيف المالي: يحتاج تعزيز الشمول المالي إلى نشر الوعي بين المواطنين بأهَمِّيَّة الخدمات المالية وكيفية الاستفادة منها، وتعريفهم بالخدمات والمنتجات المالية المستحدثة[٢]، ولذلك يتعيَّن الاهتمام بإعداد إستراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتقوم على المشاركة بين المؤسَّسات المالية الرسمية ومُقدِّمي الخدمات المالية والجهات المعنية الأخرى كالمؤسَّسات التعليمية والإعلامية، على النحو الذي يُؤهِّل المواطنين للاستفادة من الخدمات المالية المتاحة[٣].

(١) محمد مشرح علي أحمد: نحو إستراتيجية وطنية للشمول المالي فى مصر وأثرها على عملية التنمية المستدامة (دراسة نظرية تحليلية)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (٢) خاص، ٢٠١٩، ص: ١٠٩.

(٢) أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بصندوق النقد العربي: متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي فى الدول العربية، مرجع سابق، ص: ٢، أمير علي المرسي شوشة: المرجع السابق، ص: ٢١٦، ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحيى: المرجع السابق، ص: ١٣٧.

(٣) محمد مشرح علي أحمد: نحو إستراتيجية وطنية للشمول المالي فى مصر وأثرها على عملية التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص: ١٠٠، د/ عصام محمد علي الليثي: المرجع السابق، ص: ١٠٤، د/ أحمد فؤاد خليل: المرجع السابق، ص: ٩.

المبحث الثالث

دور الشمول المالي فى تحقيق أهداف « رؤية مصر ٢٠٣٠ »

تمهيد وتقسيم:

أطلقت مصر فى فبراير ٢٠١٦ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تحت عنوان « رؤية مصر ٢٠٣٠ »؛ لتكون بمثابة الإطار العام المنظِّم لبرامج عمل الدولة المصرية لمدَّة خمسة عشر سنة، وقد قُسِّمت الإستراتيجية إلى ثلاث مراحل متتالية، مدَّة كلٍّ مرحلة منها خمس سنوات، تبدأ المرحلة الأولى من عام ٢٠١٦ وتمتدُّ حتى عام ٢٠٢٠، وتبدأ المرحلة الثانية من عام ٢٠٢١ وتمتدُّ حتى عام ٢٠٢٥، بينما تبدأ المرحلة الثالثة والأخيرة من عام ٢٠٢٦ وتمتدُّ حتى عام ٢٠٣٠[١]، وقد قامت الدولة المصرية فى مطلع عام ٢٠١٨ بتحديث تلك الرؤية بهدف مواكبة التغيرات التي طرأت على المستوى المحلِّي والإقليمي والعالمي[٢].

وتقوم « رؤية مصر ٢٠٣٠ » على ثلاثة أبعاد رئيسية هي: البُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي، وقد قُسِّمت هذه الأبعاد الثلاثة إلى عشرة محاور، منها أربعة محاور فى البُعد الاقتصادي، وأربعة محاور فى البُعد الاجتماعي، ومحوران فى البُعد البيئي[٣]، وهذا لا يعني أنَّ محاور الإستراتيجية منفكَّة الصلة عن بعضها البعض، بل أكَّدت السُّلطات المعنية فى مصر أنَّ هذه المحاور العشرة وما ينبثق عنها من أهداف وغايات تُمثِّل بنيانًا مُتكاملًا غير قابل للتجزئة، وأنَّ هذا الترابط والتآزر فيما بينها يدعم عملية التنمية الشاملة[٤].

وتسعى مصر من خلال تلك الإستراتيجية إلى أن تكون بحلول عام ٢٠٣٠ ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث: مؤشِّرات التنمية الاقتصادية والبشرية، وتنافسية الأسواق، ومكافحة الفساد، وجودة التعليم الأساسي، وتوفير فُرص عمل لائق، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين، وتحقيق المساواة والعدالة

(١) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية: تقرير المراجعة الوطنية الطوعية مصر ٢٠٢١، ص: ٨، وثيقة « رؤية مصر ٢٠٣٠ » ص: ٢٤٦، النسخة متاحة على الموقع الرسمي لمرصد المرأة المصرية: www.enow.gov.eg

(٢) وزارة التخطيط: تقرير المراجعة الوطنية الطوعية مصر ٢٠٢١، ص: ٨.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA): تقرير النظام الإيكولوجي للبيانات فى مصر لدعم التنمية المستدامة، ديسمبر ٢٠١٨، ص: ٢٩.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة التخطيط المصرية وآخرون: تقرير أهداف التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠، نوفمبر ٢٠١٨، ص: ٤.

الاجتماعية، وضمان الأمن المائي والغذائي، والحفاظ على التوازن البيئي؛ أملًا فى تحسين جودة الحياة للمواطن المصري من الجيل الحالي والأجيال القادمة.

وقد صاغت الإستراتيجية العديد من البرامج والسياسات لوضع هذه المحاور موضع التنفيذ وتحقيق الأهداف التي تتبنَّاها، ومن بين تلك السياسات الشمول المالي والذي يُعدُّ أحد الركائز الأساسية لتحقيق عدد من أهداف هذه الإستراتيجية[١]، ولذلك فقد اهتمَّت الإستراتيجية بتعزيز الشمول المالي وتنفيذ العديد من المبادرات الداعمة له[٢]، وفي هذا المبحث نحاول تسليط الضوء على دور الشمول المالي فى دعم الأبعاد الثلاثة فى « رؤية مصر ٢٠٣٠ »، وذلك من خلال المطالب الثلاثة التالية:

- المطلب الأوَّل: دور الشمول المالي فى دعم البُعد الاقتصادي فى « رؤية مصر ٢٠٣٠ »

- المطلب الثاني: دور الشمول المالي فى دعم البُعد الاجتماعي فى « رؤية مصر ٢٠٣٠ »

- المطلب الثالث: دور الشمول المالي فى دعم البُعد البيئي فى « رؤية مصر ٢٠٣٠ »

المطلب الأوَّل

دور الشمول المالي فى دعم البُعد الاقتصادي فى « رؤية مصر ٢٠٣٠ »

البُعد الاقتصادي هو أوَّل وأهمُّ الأبعاد الثلاثة التي تقوم عليها « رؤية مصر ٢٠٣٠ »، ويشمل هذا البُعد أربعة محاور من أصل عشرة محاور تقوم عليها الإستراتيجية، وتتمثَّل تلك المحاور الأربعة فى: محور التنمية الاقتصادية، ومحور الطاقة، ومحور المعرفة والابتكار والبحث العلمي، ومحور الشفافية وكفاءة المؤسَّسات الحكومية[٣]، وسنقوم فى هذا المطلب بتسليط الضوء على كلٍّ محور من هذه المحاور، وتوضيح الدور الذي يمكن أن يُسهم به الشمول المالي فى دعمه.

(١) البنك المركزي المصري: نشرة بعنوان « أبرز النقاط الواردة فى الشمول المالي (٢٠٢٢-٢٠٢٥) الصادرة عن البنك المركزي المصري، ص: ٢.

(٢) د/ سمر الأمير غازي عبد الحميد: المرجع السابق، ص: ٢٧١.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA): تقرير النظام الايكولوجي للبيانات فى مصر لدعم التنمية المستدامة، ديسمبر ٢٠١٨، ص: ٣١ – ٣٢.

أوَّلًا: دور الشمول المالي فى دعم محور التنمية الاقتصادية

تُعتبر التنمية الاقتصادية من أهمِّ الركائز التي تقوم عليها «رؤية مصر ٢٠٣٠»، وتتبلور الرؤية الإستراتيجية لهذا المحور فى: «أن يكون الاقتصاد المصري بمثابة اقتصاد سوق منضبط، يتميَّز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ويتميَّز بالتنافسية والتنوُّع، ويكون لاعبًا فاعلًا فى الاقتصاد العالمي، وقادرًا على التكيُّف مع المتغيِّرات العالمية، ويعمل على تعظيم القيمة المضافة، وتوفير فُرص عمل لائق ومنتج، ويصل بنصيب الفرد من الناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسِّط المرتفع»[(١)].

وقد حدَّدت الإستراتيجية ثمانية أهداف لهذا المحور تسعى الدولة المصرية إلى تحقيقها حتى عام ٢٠٣٠، وتتمثَّل تلك الأهداف فيما يلي[(٢)]:

١ – استقرار أوضاع الاقتصاد الكلِّي: وذلك عبر خفض نسبة الدَّيْن العام ونسبة العجز الكلِّي للموازنة العامة إلى الناتج المحلِّي الإجمالي، والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار.

٢ – تحقيق نمو احتوائي ومستدام: وذلك عبر رفع معدَّل النمو الاقتصادي، وتحقيق نمو متوازن إقليميًا، وزيادة مشاركة المرأة وذوي الإعاقة فى سوق العمل، وتحقيق التمكين الاقتصادي للجميع، وتخفيض معدَّلات الفقر.

٣ – زيادة التنافسية والتنوُّع والاعتماد على المعرفة: وذلك بزيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري على المستوى الدولي، وزيادة مساهمة الصادرات فى معدَّل النمو الاقتصادي، وزيادة مساهمة الخدمات فى الناتج المحلِّي الإجمالي، خاصة الخدمات الإنتاجية.

٤ – تعظيم القيمة المضافة: وذلك عبر زيادة المكون المحلِّي فى المحتوى الصناعي، وخفض عجز الميزان التجاري.

٥ – زيادة فعالية ومرونة الاقتصاد المصري: بحيث يكون الاقتصاد المصري له دورٌ فعَّال فى الاقتصاد العالمي، وأن يكون قادرًا على التكيُّف مع المتغيِّرات العالمية، وأن

(١) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية: رؤية مصر ٢٠٣٠، ص: ١٧، متاح على الموقع الرسمي للوزارة: www.mped.gov.eg

(٢) وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠» ص: ٢١.

تُصبح مصر ضمن أكبر ٣٠ اقتصادًا فى العالم، وضمن أكبر ٣٠ دولة فى مجال الأسواق العالمية، وضمن أفضل ٢٠ دولة فى مجال بيئة الاقتصاد الكلّي، وضمن أفضل ١٠ دول فى مجال الإصلاحات الاقتصادية.

٦ – توفير فُرص عمل لائق ومُنتج: وذلك بخفض معدَّل البطالة، ومضاعفة معدَّلات الإنتاجية.

٧ – الوصول بنصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي لمصاف الدول ذات الدخل المتوسّط المرتفع[١]: وذلك من خلال تحسين مستوى معيشة المواطنين، والوصول بنصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي إلى حدود ٧,٨ آلاف دولار سنويًا.

٨ – دمج القطاع غير الرسمي فى الاقتصاد: وذلك بالعمل على خفض حجم المعاملات غير الرسمية، وتطوير آليات لدمج الوحدات الاقتصادية غير الرسمية عبر توفير الحوافز والقضاء على المعوّقات.

والمتأمّل للأهداف التي حدَّدتها «رؤية مصر ٢٠٣٠» لمحور التنمية الاقتصادية، يُلاحظ أنَّها أهداف طموحة وشاملة، تنمُّ عن رغبة واضحة فى تحقيق طفرة كبيرة فى تحسين حالة الاقتصاد المصري، ولذلك فقد صاغت الإستراتيجية العديد من السياسات والبرامج التي تدعم تحقيق تلك الأهداف، وقد تنوَّعت تلك السياسات بين السياسات المالية، كزيادة الإيرادات العامة، وتغيير أولويات الإنفاق، وتخفيض حجم الدَّيْن العام، وعلاج عجز الموازنة العامة، وبين السياسات الاقتصادية، كتشجيع الاستثمار، وإصلاح بيئة الأعمال، ورفع معدَّلات الإنتاجية، وبين السياسات النقدية، كالمحافظة على استقرار الأسعار، وخفض معدَّلات التضخُّم[٢].

كما أنَّ من بين السياسات التي طرحتها الرؤية لتحقيق الأهداف السابق ذكرها، زيادة فعالية الوساطة المالية وتحقيق التضمين المالي[٣]، وهو ما ينصرف إلى تحسين مؤشِّرات الشمول المالي، فالشمول المالي - رغم أهَمِّيَّته – لا يُعدُّ هدفًا فى حدِّ ذاته، بقدر ما يُعدُّ وسيلة للوصول إلى مجموعة من الأهداف الأكثر عُمقًا،

(١) جدير بالذكر أنَّ البنك الدولي يُصنِّف دول العالم من حيث مستوى الدخل إلى أربعة أصناف هي: الدول ذات الدخل المنخفض، والدول ذات الدخل المتوسّط الأدنى، والدول ذات الدخل المتوسّط الأعلى، والدول ذات الدخل المرتفع، وأنَّ مصر تقع وفقًا لهذا التصنيف ضمن الدول ذات الدخل المتوسّط الأدنى، ورؤية مصر ٢٠٣٠ تستهدف الانتقال بمصر إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسّط الأعلى كهدف مرحلي.

(٢) وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠» ص: ٣٥ وما بعدها.

(٣) وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠» ص: ٣٦.

والتي تتمثَّل بشكل أساسي فى تعزيز خُطط التنمية المستدامة، وذلك عبر إتاحة وتوصيل الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وبالأخصّ الفئات ذات الدخل المحدود والمشروعات الصغيرة، بما يُؤدِّي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والمعيشة لشتَّى أفراد المجتمع(١)، وبشكل عام فإنَّ الشمول المالي يمكن أن يدعم تحقيق أهداف محور التنمية الاقتصادية التي وردت فى « رؤية مصر ٢٠٣٠ » من خلال ما يلي:

١ - تعزيز النمو الاحتوائي والمستدام:

تُساعد سياسة الشمول فى توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية الجديدة والقائمة، بما يُساعد على زيادة الإنتاج، كما أنَّها تُساعد فى الوقت نفسه على تحسين مستوى معيشة المواطنين، وزيادة قوَّتهم الشرائية، بما يُساعد على زيادة الاستهلاك، وهو الأمر الذي يُؤدِّي بدوره إلى تنشيط السوق وتحفيز النمو الاقتصادي(٢)، والشمول المالي على هذا النحو لا يُعزِّز النمو الاقتصادي فحسب، وإنما يُعزِّز النمو الاحتوائي المستدام، الذي يهدف إلى ضمان عدم احتكار بعض أفراد أو فئات المجتمع لثمرات عملية التنمية الاقتصادية، بل مشاركة الجميع فى الاستفادة منها، مع التركيز على توجيه أكبر جزء ممكن لصالح الفقراء ومحدودي الدخل، على النحو الذي يدمج بين معدَّلات النمو المرتفعة وبين البُعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين وبين الأقاليم(٣).

فسياسة الشمول المالي تسعى إلى ضمان وصول الخدمات المالية المختلفة للجميع، لا سيَّما الفئات الأقل حظًا، كالفقراء والمرأة والشباب وذوي الإعاقة، سواء تَمَّ ذلك باستخدام الوسائل التقليدية لتوصيل الخدمات المالية، أو تَمَّ عبر استخدام الوسائل الحديثة لتوصيل الخدمات المالية، كالهاتف المحمول أو شبكة الإنترنت أو أجهزة الصراف الآلي، وهو ما يُساعد فى تخفيض نسبة السكان المحرومين من الحصول على الخدمات المالية(٤)، ويُساعد بالتبعية فى إدماج عدد أكبر من السكان فى المشاركة فى عملية التنمية، والمشاركة كذلك فى جني ثمارها(٥).

(١) د/ أسامة محمد سلام: المرجع السابق، ص: ١٠٤١، د/ وفاء حمدوش: المرجع السابق، ص: ١٢١.

(٢) د/ هبة الباز: المرجع السابق، ص: ٢٢ – ٢٣، د/ عشري محمد علي: المرجع السابق، ص: ٢٣٦.

(٣) د/ سمر الأمير غازي عبد الحميد: المرجع السابق، ص: ٢٧٢.

(٤) د/ ريهام أحمد ممدوح حسين: المرجع السابق، ص: ٤٧٤، د/ إيمان إسماعيل أنور: المرجع السابق، ص: ٨، د/ منصور علي منصور شطا: المرجع السابق، ص: ٨٠٧.

(٥) اتحاد المصارف العربية (الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث): تقرير بعنوان « ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية »، بتاريخ ٢٠١٨/٤/٩، ص: ٢، متاح على الموقع الرسمي للاتحاد www.uabonline.org ، صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى): تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر ٢٠١٧، الفصل الخامس، ص: ٦.

-Dr. Ramananda Singh, Mr. Sankharaj Roy: Financial Inclusion: Critical Assessment of its Concepts and Measurement, Op Cit, P.15.

كما يمكن للشمول المالي أن يُسهم فى تحقيق النمو الاحتوائي من خلال الأنماط المستحدَثة من الخدمات والمنتجات المالية، والتي ظهرت فى الآونة الأخيرة، والتي تُتيح للفقراء ومحدودي الدخل إمكانيات جديدة(١)، إذ تُساعد تلك الأنماط المستحدَثة فى توفير مصادر بديلة لتمويل الأسر والمؤسَّسات الصغيرة والمتوسِّطة، من خلال المنتجات المالية التي تُتيحها، كمنصَّات الإقراض المتوفرة فى السوق مثل الإقراض بين النظراء، وتمويل التجارة عبر الإنترنت، والتوسُّع فى تقديم القروض المصرفية للمؤسَّسات الصغيرة من خلال تطبيق الوسائل التكنولوجية التي تحدُّ من عدم اتِّساق المعلومات، فضلًا عن توفير خدمة فائقة فى حفظ سجِلَّات الضمانات باستخدام تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزَّعة، واستخدام الوسائل الرقمية لفتح مسار للبيانات يُتيح للمُقرضين فرصة تقييم الجدارة الائتمانية للمُقترِضين، لا سيَّما من أصحاب الدخل المنخفض والمشروعات الصغيرة(٢)، كما تُسهم هذه الوسائل التكنولوجية كذلك فى ضمان وصول الدعم الذي تُقدِّمه الدولة لمستحقِّيه، من خلال تحويل الدعم مباشرة على البطاقات المسبَقة الدفع المربوطة بحسابات الأفراد(٣).

وتأكيدًا للتحليل السابق، فقد توصَّلت دراسة تطبيقية تناولت تأثير الشمول المالي فى مصر، إلى وجود علاقة طردية موجبة بين تبنِّي البنك المركزي المصري لسياسة الشمول المالي وزيادة مستوى معيشة المواطنين من فئات المجتمع المختلفة، وفي كافة المناطق الجغرافية لجمهورية مصر العربية، كما توصَّلت الدراسة ذاتها إلى أنَّ تبنِّي البنك المركزي المصري لسياسة الشمول المالي أدَّى كذلك إلى زيادة الناتج المحلِّي الإجمالي للمواطنين من فئات المجتمع المختلفة، وفي كافة المناطق الجغرافية لجمهورية مصر العربية(٤).

٢ - تعزيز تنوُّع وتنافُسية الاقتصاد المصري:

من ضمن الأهداف الإستراتيجية لمحور التنمية الاقتصادية فى «رؤية مصر ٢٠٣٠» السعي نحو تحقيق اقتصاد تنافسي ومتنوِّع، والشمول المالي يدعم بشدَّة ذلك الهدف على وجه التحديد(٥)، حيث يُسهم للشمول المالي فى تحفيز التنوُّع الاقتصادي، ودعم

(1) Tea Kasradze: Challenges facing financial inclusion due to the COVID-19 Pandemic, Op Cit, P. 64.

(٢) صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)؛ تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر ٢٠١٧، مرجع سابق، ص؛ ٦.

(٣) د/ انتصار أحمد عبد الجليل؛ المرجع السابق، ص؛ ١٥.

(٤) د/سمر الأمير غازي عبد الحميد؛ المرجع السابق، ص؛ ٢٨٧ – ٢٩٠.

(٥) البنك المركزي المصري؛ نشرة بعنوان «أبرز النقاط الواردة فى الشمول المالي (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، مرجع سابق، ص؛ ٢.

النمو المنشئ للمشروعات الجديدة وخلق فرص العمل المتنوّعة، وذلك من خلال تحسين فُرص المشروعات الناشئة فى الحصول على التمويل لإنتاج منتجات جديدة، وكذلك تحسين فُرص المشروعات القائمة فى الحصول على التمويل اللازم لتطوير وتنويع أنشطتها القائمة[١]، كما أنَّ الشمول المالي يُسهم كذلك فى زيادة التنافسية بين المشروعات وبعضها البعض، من خلال تمكين هذه المشروعات من الحصول على الخدمات المالية التي تكفل لها القُدرة على المنافسة فى السوق، على النحو الذي يُؤدِّي إلى زيادة المزايا التنافُسية للمنتجات.

كما يمكن للشمول المالي كذلك تعزيز تنوُّع وتنافسية الاقتصاد المصري من خلال استخدام التمويل فى حدِّ ذاته كوسيلة لتوجيه المشروعات نحو أوجُه استثمارية محدَّدة، أو استخدامه لتشجيع المشروعات الوطنية على إنتاج منتجات بديلة للواردات، وذلك بالتمييز بين تكلفة الحصول على التمويل أو شروطه لصالح المجالات التي ترغب الدولة فى توجيه الاستثمارات إليها.

وتأكيدًا لدور الشمول المالي فى تعزيز تنوُّع وتنافُسية الاقتصاد المصري، أشارت إحدى الدراسات إلى أنَّ الشمول المالي ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، ساهمت فى رفع التصنيف الائتماني لمصر، حيث استهدفت منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني توفير ما يقرب من ٥٠٪ من زمن أداء الخدمة وتقليص الإجراءات، وهو ما كان له مردود إيجابي على ترتيب مصر فى مؤشِّرات التنافُسية الدولية المعنية بالتكلفة، والوقت، والإجراءات، وكذلك أدَّت إلى تحسين ترتيب مصر فى مؤشِّري سهولة أداء الأعمال، والشفافية[٢].

٣ - تعزيز استقرار القطاع المالي المصري:

يُعدُّ استقرار ونزاهة القطاع المالي من أهمِّ العوامل التي تُساعد فى تحسين مؤشِّرات الاقتصاد الكلي وتعزيز التنمية الاقتصادية، بحيث لا يمكن لدولة أن تحقِّق تقدُّمًا فى الملف الاقتصادي، بينما قطاعها المالي يُعاني من عدم الاستقرار وانخفاض مستوى النزاهة المالية، ويُعتبر الشمول المالي من أهمِّ السياسات التي تُعزِّز استقرار ونزاهة القطاع المالي فى أيِّ دولة من الدول[٣]، ولذلك فإنَّ كثيرًا من الدراسات ربطت

(١) اتحاد المصارف العربية: المرجع السابق، ص: ٢، صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى): تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر ٢٠١٧، مرجع سابق، ص: ٦.

(٢) د/ أحمد سعيد البكل،/ إيمان فاروق الحداد: المرجع السابق، ص: ١٨٩.

(٣) د/ وفاء حمدوش: مرجع سابق، ص: ١٢٢، د/ منصور علي منصور شطا: المرجع السابق، ص: ٨٠٩، د/ جمال محمود عطية، د/ نور الإيمان حلمي، آلاء ممدوح القاضي: التجارب الدولية فى الشمول المالي (دراسة قياسية مقارنة)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان، مجلد (٣٣)، عدد (١)، ٢٠١٩، ص: ٨١، د/ رضا مصطفى حسين البدوي : المرجع السابق، ص: ٢٨٩.

الشمول المالي واستقرار القطاع المالي بعلاقة طردية، مُؤكِّدة أنَّه أصبح من الصعب فى الوقت الراهن تصوُّر استدامة الاستقرار المالي، بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان تُعاني من الاستبعاد المالي(١).

ويأتي هذا الربط الوثيق بين الشمول المالي والاستقرار المالي بسبب نتائج الشمول المالي والتي تُعدُّ من العوامل الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي، فالشمول المالي يُساعد فى إتاحة الفرصة للجميع للحصول على الخدمات المالية عبر قنوات رسمية آمنة وموثوقة، وتحسين الظروف المالية للفقراء، ورفع مستوى المعيشة، وبناء قطاع عائلي وقطاع أعمال صغير قوي، وتوفير المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والادخار الفعلي فى المجتمع(٢)، وتشجيع المؤسَّسات غير الرسمية على تقنين أوضاعها، وفرض سيطرة السُّلطات المالية على النظام المالي، بما يضمن محاربة الأنشطة المالية غير المشروعة(٣)، وهي كلُّها أمور جوهرية تُعزِّز استقرار النظام المالي.

أضف إلى ذلك أنَّ الشمول المالي يُؤدِّي دورًا مهمًّا فى تقليل السيولة المحلِّيَّة فى حالة ارتفاع معدَّلات التضخُّم عبر الأدوات المالية ذات الصلة كرفع أسعار الفائدة، وهو ما يُساعد فى معالجة التضخُّم وضبط الأسعار، كما يُؤدِّي دورًا مهمًّا كذلك فى دعم السيولة المحلية فى أوقات الركود عبر توفير وتسهيل التمويل الموجَّه للقطاعات التنموية المختلفة(٤)، ولا شكَّ أنَّ تجنيب الاقتصاد القومي للمعدَّلات المرتفعة من التضخُّم أو الركود يُعدُّ من أهمِّ العوامل التي تضمن استقرار القطاع المالي، ولقد أكَّدَت التحليل السابق إحدى الدراسات التطبيقية التي أُجرِيت على مصر، حيث أشارت إلى أنَّ الشمول المالي ساهم بالفعل فى خفض السيولة النقدية، وبالتالي تقليل معدَّلات التضخُّم فى مصر(٥).

(١) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٤، ص: ٧، صندوق النقد العربي: نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، مرجع سابق، ص: ٦ ، د/ مروان بن قيدة، د/ رشيد بو عافية: المرجع السابق، ص: ٧٤، د/ هيثم محمد عبد القادر: إستراتيجية الشمول المالي وآليات التنفيذ فى مصر، مرجع سابق، ص: ٧٦٤، د/ دلال محمد إبراهيم محمد: المرجع سابق، ص: ٢٦٣.

(2) Jamel Jouini, Elwaleed Talha, Rami obeid: Do Financial Inclusion Indicators Affect Banks' Profitability? Evidence from Selected Arab Countries, Arab Monetary Fund, January 2021, P.12.

(٣) للمزيد حول دور الشمول المالي فى تحقيق الاستقرار المالي راجع: د/ هبة الباز: المرجع السابق، ص: ٢١، د/ إيمان إسماعيل أنور: المرجع السابق، ص: ١٠، صندوق النقد العربي: الشمول المالي فى الدول العربية: مرجع سابق، ص: ٤، عبدالعظيم عماد الدين مصطفى الشقنقيري: المرجع سابق، ص: ٩١، د/ أحمد سعيد محمد محمود العيسوي: المرجع السابق، ص: ٢٧٠.

(٤) د/ أحمد سعيد البكل،/ إيمان فاروق الحداد: المرجع السابق، ص: ١٦٨.

(٥) د/ أحمد سعيد البكل،/ إيمان فاروق الحداد: المرجع السابق، ص: ١٨٩.

ومن جانب آخر يمكن للتكنولوجيا المالية التي يقوم عليها الشمول المالي فى الوقت الراهن، أن تُسهم فى تعزيز استقرار القطاع المالي المصري، من خلال تخفيض تكاليف التشغيل فى البنوك، وتنويع مصادر الودائع، وتسهيل تحليل البيانات الضخمة لأغراض إدارة المخاطر وكشف الاحتيال، كما يمكن لها كذلك تعزيز نزاهة هذا القطاع من خلال ضمان الامتثال للقواعد القانونية التي تعمل على مكافحة الجرائم المالية، كغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والنصب والاحتيال الإلكتروني[١].

٤ - المساهمة فى علاج مشكلة البطالة:

تُعاني مصر من ارتفاع مستويات البطالة، حيث بلغ معدَّل البطالة فيها ٧,٤ فى عام ٢٠٢١، وبلغ عدد المتعطِّلين عن العمل نحو ٢,١ مليون متعطِّل[٢]، ولقد أكَّدت العديد من الدراسات أنَّ الشمول المالي له تأثير إيجابي على أسواق العمل؛ لأنَّه يُساهم فى توفير التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية، مما يُؤدّي إلى تنشيط هذه المشروعات وزيادة إنتاجها، ومن ثم زيادة فرص العمل التي تُوفِّرها[٣]، أضف إلى ذلك أنَّ وصول الخدمات والمنتجات المالية للأفراد يُتيح لهم القدرة على تعبئة المدَّخرات والحصول على التمويل اللازم للبدء فى أعمالهم الخاصة التي تُوفِّر فُرص عمل لهم ولأسرهم وأقاربهم[٤].

كما أنَّ الشمول المالي يُساعد كذلك فى توزيع فُرص العمل على المناطق الجغرافية المختلفة، وعدم اقتصارها على الأماكن التي تتركَّز فيها عملية التنمية، فقد أشارت دراسة تطبيقية فى مصر إلى أنَّ تبنِّي البنك المركزي المصري لسياسة الشمول المالي كان له تأثير إيجابي على توزيع فُرص التوظيف على مختلف المناطق الجغرافية والفئات المجتمعية[٥].

(١) صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)؛ تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر ٢٠١٧، مرجع سابق، ص: ٧، د/ أيمن أحمد علي عبد الغفار؛ أثر التحوُّل الرقمي على النظام الضريبي ودعم الشمول المالي (دراسة تحليلية فى ظل قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠)، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق – جامعة أسيوط، العدد الخامس والخمسون، الجزء الثالث، مارس ٢٠٢٢، ص: ١٢٨٠، د/ هيام سالم زيدان أحمد؛ المرجع السابق، ص: ١٩٤.

(٢) الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg

(٣) د/ محمد أحمد عبد الخالق سلام؛ مرجع سابق، ص: ٣٨٠٦، صندوق النقد العربي؛ نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، مرجع سابق، ص: ٦.

(٤) د/ رضا مصطفى حسين البدوي؛ المرجع السابق، ص: ٢٩٠.

(٥) د/ سمر الأمير غازي عبد الحميد؛ المرجع السابق، ص: ٢٨٥ – ٢٨٦.

٥ - دعم المشروعات الصغيرة:

اتَّفق الاقتصاديون على أنَّ دعم وتشجيع دعم المشروعات الصغيرة يحوز على أهمية بالغة فى تعزيز إستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تُسهم تلك المشروعات فى زيادة مستوى الدخول، وتوجيه الأنشطة الاقتصادية للمناطق التنموية المستهدفة، وتُوفِّر المزيد من فُرص العمل، وتُساعد فى تنمية الصادرات والحدِّ من الواردات، وتتكامل مع المشروعات الكبيرة فى دعم النشاط الاقتصادي(١).

ونظرًا لأنَّ مشكلة التمويل تأتي فى مقدِّمة الصعوبات التي تُواجه المشروعات الصغيرة فى معظم البلدان؛ وذلك لعدم ملائمة المعايير المتَّبعة فى البنوك لطبيعة هذه المشروعات(٢)، لذلك فإنَّ الشمول المالي يمكن أن يُسهم بشكل كبير فى تشجيع هذه المشروعات، من خلال تطوير وتعزيز قطاع التمويل الصغير، بحيث يتمُّ إتاحة التمويل لهذه المشروعات بجودة وتكلفة مناسبة، على النحو الذي يُوفِّر لها فرصة سانحة للعمل والإنتاج والتطوُّر، ويُعزِّز دورها فى دعم عملية التنمية الاقتصادية(٣).

وإيمانًا من البنك المركزي المصري بأهَمِّيَّة الشمول المالي فى دعم المشروعات الصغيرة، فقد صاغ عدَّة مُبادرات تعمل على تيسير حصول هذه المشروعات على الخدمات المالية(٤)، حيث قام منذ عام ٢٠٠٨ بإصدار قرار بإعفاء البنوك التي تمنح قروضًا وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسِّطة من نسبة الاحتياطي التي تُودعها لديه (والبالغة ١٠٪)، وذلك فى حدود ما يتمُّ منحه من ائتمان لهذه المشروعات اعتبارًا من أوَّل يناير ٢٠٠٩(٥)، كما قام فى عام ٢٠١٥ بتخصيص مبلغ ٢٠٠ مليار جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسِّطة خلال أربع سنوات، وإلزام البنوك بتخصيص ٢٠٪ من محفظة القروض لديها وتأسيس إدارة متخصِّصة لتمويل

---

(١) د/ أحمد السيد محمد رمضان: دور الشمول المالي فى التمكين الاقتصادي للمرأة، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (١) خاص، ٢٠١٩، ص: ٥٠٢ – ٥٠٣.

(٢) د/ محمد محمد أحمد باغة: المرجع السابق، ص: ٤٤٠، د/ منصور علي منصور شطا: المرجع السابق، ص: ٨٢١، د/ محمد محروس سعدوني: المرجع السابق، ص: ٢١٨، د/ رمضان عارف رمضان محروس: المرجع السابق، ص: ٢٧٩.

(٣) د/ هيثم محمد عبد القادر: مؤشرات الشمول المالي فى مصر، مرجع سابق، ص: ٧، د/ أحمد فاروق محمد الزيني: المرجع السابق، ص: ١٨٠، د/ منصور علي منصور شطا: المرجع السابق، ص: ٨٠٩، د/ محمد أحمد عبد الخالق سلام: المرجع السابق ص: ٣٨٠٦، د/ رشا فؤاد عبد الرحمن: الشمول المالي داعم أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة فى ظل جائحة كوفيد – ١٩، مقال منشور على الموقع الرسمي لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري www.idsc.gov.eg ، بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١، ص: ٢٢، د/ رضا مصطفى حسين البدوي: المرجع السابق، ص: ٣٩٠، د/ أحمد فؤاد خليل: المرجع السابق، ص: ٧، د/ أحمد كامل خليل أحمد: المرجع السابق، ص: ٢٢١ وما بعدها.

(٤) د/ نادر شعبان السواح، د/ مبروك محمد السيد نصير: المرجع السابق، ص: ٣٢٨.

(٥) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي، عام ٢٠١٤، ص: ٩٣.

تلك المشروعات[١]، وفي يناير ٢٠١٦ أصدر تعليمات إضافية لتشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسِّطة بأسعار عائد منخفضة تصل إلى ٥٪ متناقص بالنسبة للشركات الصغيرة[٢].

وبالرغم من ذلك يجب على البنك المركزي المصري مُواصلة العمل على تعزيز وصول الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة فى مصر، حيث أشارت بعض الدراسات التطبيقية أنَّه ما زال هناك العديد من المعوِّقات التي تحول دون استفادة الشركات الصغيرة والمتوسِّطة فى مصر بالمزايا المقدَّمة من خلال تطبيق سياسة الشمول المالي، وما زال هناك عدم تجانُس بين سياسات الشمول المالي المطبقة وطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسِّطة[٣]، كما أشارت دراسة للبنك المركزي المصري ذاته إلى أنَّ المشروعات الصغيرة والمتوسِّطة فى مصر ما زالت تُواجه صعوبة فى الانضمام للمنظومة المالية، فعلى سبيل المثال لا يستطيع الكثير من تلك المشروعات تصدير منتجاتهم للخارج؛ بسبب عدم القُدرة على توفير خطابات الضمان، وهو ما يتطلَّب توفير الحلول التي تُساعد على تضمين هذه المشروعات ماليًا[٤].

٦ - المساهمة فى دمج الاقتصاد غير الرسمي:

تُعاني مصر من تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، فوفقًا لبيانات التعداد الاقتصادي فى مصر ٢٠١٨/٢٠١٧ استحوذ القطاع غير الرسمي على نسبة ٥٣٪ من إجمالي المنشآت فى جميع القطاعات الاقتصادية، وبلغ عدد المشتغلين فى هذا القطاع قرابة أربعة ملايين عامل[٥]، ولذلك استهدفت «رؤية مصر ٢٠٣٠» دمج الاقتصاد غير الرسمي للاستفادة من إمكانياته فى زيادة الناتج المحلِّي ودعم التنمية الشاملة، ويمكن للشمول المالي أن يُسهم فى دمج الاقتصاد غير الرسمي من خلال تسهيل حصول الأفراد والمشروعات المختلفة على التمويل من المؤسَّسات المالية الرسمية، ومن ثَمَّ جذب وحدات الاقتصاد غير الرسمي، وتحفيزها على تقنين أوضاعها للاستفادة من مزايا الخدمات المالية المقدَّمة[٦].

(١) البنك المركزي المصري (قطاع التطوير المصرفي)، نشرة بعنوان «تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة»، ٢٠١٨، ص: ٣.

(٢) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٦، ص: ٣٥ - ٣٦.

(٣) آمنة محمد نائل محمد الهادي محمد عسل: تأثير الشمول المالي على أداء الشركات الصغيرة والمتوسِّطة المقيدة فى بورصة النيل، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، عدد (٢)، يوليو ٢٠٢٠، ص: ٣٨٣.

(٤) جريدة «المال» المصرية تقرير عن «دراسة البنك المركزي المصري بشأن مشكلات الشمول المالي»، ومتاح على الموقع الرسمي للجريدة: https://almalnews.com

(٥) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري: مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، العدد (٩)، أغسطس ٢٠٢١، (عدد خاص بموضوع الاقتصاد غير الرسمي)، ص: ٩٥، ٩٧.

(٦) د/ أحمد فاروق محمد الزيني: المرجع السابق، ص: ١٨١، صندوق النقد العربي: مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI) التقرير السنوي ٢٠٢٠، ص: ٤، د/ منصور علي منصور شطا: المرجع السابق، ص: ٨٠٨، د/ عشري محمد علي: المرجع السابق، ص: ٢٣٦، د/ أحمد سعيد البكل، / إيمان فاروق الحداد: المرجع السابق، ص: ١٦٨ – ١٦٩، د/ منال عفان: المرجع السابق، ص: ٤٣.

ثانيًا: دور الشمول المالي فى دعم محور الطاقة

وضعت إستراتيجية التنمية المستدامة المصرية رؤية واضحة لمحور الطاقة تتمثَّل فى: «أن يُصبح قطاع الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠ قادرًا على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة، وتعظيم الاستفادة الكفؤة من مصادرها المتنوِّعة التقليدية والمتجدِّدة، بما يُؤدِّي إلى المساهمة الفعَّالة فى تعزيز النمو الاقتصادي، والتنافُسية الوطنية، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، مع تحقيق ريادة فى مجالات الطاقة المتجدِّدة، والإدارة الرشيدة والمستدامة للمواد، ويتميَّز بالقدرة على الابتكار والتنبُّؤ والتأقلم مع المتغيِّرات المحلية والإقليمية والدولية فى مجال الطاقة، وذلك فى إطار مواكبة تحقيق الأهداف الدولية للتنمية المستدامة»[(١)].

وقد حدَّدت الإستراتيجية ستة أهداف رئيسية لمحور الطاقة، تتمثَّل فيما يلي[(٢)]:

١ – ضمان أمن الطاقة، وذلك من خلال توفير الطاقة المطلوبة، مع الحفاظ على معدَّلات النمو المرجوَّة.

٢ – زيادة مساهمة قطاع الطاقة فى الناتج المحلِّي الإجمالي.

٣ – تعظيم الاستفادة من الموارد المحلِّيَّة للطاقة.

٤ – تعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة لقطاع الطاقة.

٥ – خفض كثافة استهلاك الطاقة فى مختلف القطاعات.

٦ – الحدُّ من الأثر البيئي لانبعاثات الطاقة.

ويمكن لسياسة الشمول المالي أن تدعم تحقيق أهداف محور الطاقة فى «رؤية مصر ٢٠٣٠»، من خلال صياغة برامج ميسَّرة لتمويل مشروعات إنتاج الطاقة بشكل عام، ومشروعات إنتاج الطاقة النظيفة بشكل خاص، وكذلك صياغة برامج للحصول على تمويل ميسَّر لاستهلاك الطاقة النظيفة، كتيسير تمويل شراء الألواح الشمسية للاستخدام المنزلي، أو للاستخدام الزراعي أو الصناعي، وتيسير تمويل

(١) وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، مرجع سابق، ص: ٧٥.
(٢) وزارة التخطيط: رؤية مصر ٢٠٣٠، ص: ١٧.

شراء السيارات الكهربائية، وتيسير تمويل تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي؛ للاستفادة من الميزة النسبية لوفرة الغاز الطبيعي فى مصر.

وقد أدرك البنك المركزي المصري أهَمِّيَّة الشمول المالي فى تشجيع مشروعات الطاقة النظيفة، فقام فى عام ٢٠١٦ بإصدار تعليمات لتشجيع البنوك على توفير التمويل اللازم لشراء آلات ومُعدَّات وخطوط إنتاج جديدة بسعر عائد ٧٪ متناقص، وذلك للشركات المنتظمة العاملة فى مجال الطاقة الجديدة والمتجدِّدة[١].

ثالثًا: دور الشمول المالي فى دعم محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي

تجدر الإشارة إلى أنَّ وجود محور للمعرفة والابتكار والبحث العلمي ضمن محاور البُعد الاقتصادي فى «رؤية مصر ٢٠٣٠»، إنما ينمُّ عن وعيٍ وعمق كبير فى صياغة هذه الرؤية؛ ذلك لأنَّ البعض قد ينظر إلى هذا المحور باعتباره أقرب إلى البُعد الاجتماعي منه إلى البُعد الاقتصادي، وهذا من وجهة نظر الباحث أمر يُجانبه الصواب، فالمعرفة والابتكار والبحث العلمي لم تعد مجرَّد عامل من العوامل المؤثِّرة فى النشاط الاقتصادي فحسب، بل أصبحت العامل الأهمَّ فى شتَّى القطاعات الاقتصادية، وهو الأمر الذي دفع بعض الكتَّاب الاقتصاديين إلى تصنيف عنصر المعرفة باعتباره أحد عناصر الإنتاج، يقف جنبًا إلى جنب مع عناصر الإنتاج التقليدية المتمثِّلة فى الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم[٢].

وتسعى مصر فى هذا المحور إلى توفير كافة العوامل اللازمة التي تمكن من تحويل المعرفة والابتكار والبحث العلمي إلى مُنتج ذي قيمة يمكن قياسها، وبحيث يُلبِّي هذا المنتج الاحتياجات التنموية للدولة، وتتبلور الرؤية الإستراتيجية لهذا المحور فى «أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ مجتمع مُبدع ومُبتكر ومُنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتميَّز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومُخرَجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية»[٣]، وتتمثَّل الأهداف الرئيسية لهذا المحور فيما يلي[٤]:

(١) البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٦، ص: ٣٥ - ٣٦.
(٢) د/ غزال منتسل العوسي: مبادئ علم الاقتصاد، بدون ناشر، ٢٠١٨، ص: ٦٢.
(٣) وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، مرجع سابق، ص: ٨٨.
(٤) وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، مرجع سابق، ص: ٨٩.

١ – تهيئة بيئة محفِّزة لتوطين وإنتاج المعرفة من خلال تهيئة البيئة التشريعية والاستثمارية والتمويلية وتوفير البنية الأساسية اللازمة للنهوض بالمعرفة والابتكار وتعظيم الإنتاج المعرفي.

٢ – تفعيل وتطوير نظام وطني مُتكامل للابتكار، من خلال رفع كفاءة إنتاج الابتكار، وتشجيع الإنتاج الإبداعي، وزيادة الروابط بين الابتكار والاحتياجات التنموية، وتطوير التعليم والبحث العلمي.

٣ – ربط تطبيقات المعرفة ومُخرَجات الابتكار بالأولويات، وذلك عبر تحديد الأولويات والتحديات القطاعية، والعمل على زيادة ما يتمُّ إنفاقه على الابتكار داخل القطاعات المختلفة، مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية.

ونظرًا لأنَّ إنتاج الابتكار والبحث العلمي يحتاج إلى تمويل شأنه شأن أيِّ إنتاج آخر[١]، بل إنَّه يحتاج إلى نوع خاص من التمويل يتفهَّم طبيعة هذا النشاط، وطول مدَّته، وعدم تيقُّن وصوله إلى نتائج ذات جدوى اقتصادية، وهو ما أكَّدته الدراسات التي أعدَّتها الجهات المعنية عند صياغة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، حيث أشارت إلى أنَّ عدم كفاية الحوافز الاقتصادية والتمويلية للابتكار فى مصر يُعدُّ من أهمِّ التحديات التي يُواجهها محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي؛ وذلك بسبب ضعف نسبة الإنفاق المخصَّصة للبحث العلمي والتطوير، وتواضع التمويل المخصَّص لهذه الأنشطة، مما كان له أثرٌ سلبيٌّ على إنتاج الابتكار[٢].

ولذلك فإنَّ الشمول المالي يمكن أن يُؤدِّي دورًا مهمًّا فى تحقيق أهداف محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي، من خلال توفير التمويل اللازم والمناسب للمُبتكرين والباحثين وللمؤسَّسات العلمية والبحثية، فضلًا عن تقديم الخدمات المالية الأخرى كخدمات التأمين ضدَّ المخاطر، وخدمات تحويل الأموال من الجهات المانحة، وخدمة تلقِّي التبرُّعات المقدَّمة للمؤسَّسات البحثية[٣].

رابعًا: دور الشمول المالي فى دعم محور الشفافية وكفاءة المؤسَّسات الحكومية

تسعى الدولة المصرية من خلال «رؤية مصر ٢٠٣٠» إلى إحداث تطوير شامل لجهازها الإداري، بما يتضمَّنه من تشريعات، وعنصر بشري، ونُظم معلومات،

(١) د/ وفاء حمدوش: مرجع سابق، ص: ١٢٦.
(٢) وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، مرجع سابق، ص: ٩٤.
(٣) د/ رشا فؤاد عبد الرحمن: المرجع السابق، ص: ٢٢.

بالإضافة إلى تطوير وتغيير ثقافة العمل، وتحقيق أفضل معايير الجودة، والتوسُّع فى استخدام الأساليب الحديثة فى الخدمات التي يُقدِّمها الجهاز الإداري، والحدِّ من أوجُه القصور والفساد، وتعزيز الشفافية، ورفع كفاءة استخدام موارد الدولة المالية والمادية والبشرية، وتوفير الخدمات الحكومية بشكل أكثر كفاءة، وتحقيق التواصُل بين الحكومة والمجتمع ومؤسَّساته من خلال منظومة مُتكاملة للحوكمة[١].

لذلك فقد تضمَّن البُعد الاقتصادي فى تلك الرؤية محورًا يتعلَّق بالشفافية وكفاءة المؤسَّسات الحكومية، وتتمثَّل الرؤية الإستراتيجية لهذا المحور فى: «أن يُصبح الجهاز الإداري بحلول عام ٢٠٣٠ جهازًا كفئًا وفعَّالًا، يُحسن إدارة موارد الدولة، ويتَّسِم بالشفافية والنزاهة والمرونة، ويخضع للمساءلة، ويُعلي من رضاء المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له»[٢].

وينطوي هذا المحور على ثلاثة أهداف رئيسية، تتمثَّل فيما يلي[٣]:

١ – الوصول إلى جهاز إداري يتميَّز بالكفاءة والفاعلية والمواءمة مع المتغيِّرات العالمية والمحلِّيَّة.

٢ – تقديم خدمات متميِّزة ذات جودة مُرتفعة تراعي الأساليب الحديثة.

٣ – حوكمة الجهاز الإداري للدولة بما يضمن تعزيز المشاركة المجتمعية وترسيخ مبادئ الشفافية مع تطوير برامج مُكافحة الفساد.

ويمكن للشمول المالي أن يُسهم فى تحقيق تلك الأهداف من خلال الاعتماد على الأساليب الرقمية فى القيام بالمدفوعات وتقديم الخدمات المالية المختلفة، حيث يمكن لهذه الأساليب الرقمية الحديثة أن تُساعد الجهاز الإداري للدولة فى تقديم خدماته بجودة مرتفعة، وتُسهِّل حصول المواطنين على الخدمات الحكومية عبر منظومة تُراعي الأساليب الحديثة، كما يمكن لهذه الأساليب الرقمية كذلك أن تُرسِّخ مبدأ شفافية الجهاز الإداري للدولة وتُكافح الفساد المالي والإداري، عبر تقييد عملية الدفع النقدي، والاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني[٤].

(١) وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، مرجع سابق، ص: ١٠٠.
(٢) وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، مرجع سابق، ص: ١٠٠.
(٣) وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، مرجع سابق، ص: ١٠١.
(٤) د/ منى محمود علي الأشقر: المرجع السابق، ص: ٤٦٠.

وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ هذه الأساليب الرقمية تُسهم فى تحسين أداء المالية العامة المصرية أيضًا، من خلال رفع كفاءة تحصيل الإيرادات وأداء المدفوعات الحكومية[١]، ومكافحة محاولات التهرُّب الضريبي، وتحقيق مستوى أكبر من الالتزام بالقواعد القانونية التي تُنظِّم المالية العامة للدولة[٢]، كما تسمح للجهات الرسمية بالحصول على المعلومات المالية التي تُمكِّنها من ترشيد الدعم وتوجيهه وزيادة كفاءته، بما يُساعد فى تحسين أداء الموازنة العامة[٣].

(١) د/ خالد إبراهيم سيد أحمد، د/ محمد محمد السيد راضي: المرجع السابق، ص: ٨، صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى): تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر ٢٠١٧، مرجع سابق، ص: ٦.

(٢) د/ أيمن أحمد علي عبد الغفار: المرجع السابق، ص: ١٢٧٨.

(٣) د/ أحمد السيد محمد رمضان: المرجع السابق، ص: ٤٩١ – ٤٩٢.

المطلب الثاني

دور الشمول المالي فى دعم البُعد الاجتماعي فى «رؤية مصر ٢٠٣٠»

لا يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقَّق بتحسين المؤشِّرات الاقتصادية فحسب، فعملية التنمية تتَّسِم فى حدِّ ذاتها بأنَّها عملية شاملة، يجب أن تنطوي على تحسُّنٍ فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ولذلك فقد انطوت إستراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠» على بُعد اجتماعي تسعى فيه الدولة المصرية إلى تحسين الظروف الاجتماعية للمواطن المصري، ويتضمَّن البُعد الاجتماعي فى «رؤية مصر ٢٠٣٠» أربعة محاور، تعمل عليها الدولة المصرية بالتوازي وهي: محور العدالة الاجتماعية، ومحور الصحة، ومحور التعليم والتدريب، ومحور الثقافة، وفي هذا المطلب نحاول توضيح دور الشمول المالي فى دعم كلِّ محور من تلك المحاور.

أوَّلًا: دور الشمول المالي فى دعم محور العدالة الاجتماعية.

تسعى مصر فى محور العدالة الاجتماعية إلى تبنِّي رؤية شاملة تُحقِّق الاندماج المجتمعي، باعتباره الغاية المنشودة التي ينبغي أن تتحقَّق فى ظلِّ شراكة مؤسَّسية راسخة تجمع بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وفي إطار نظام يُحقِّق المساواة الكاملة فى الحقوق والفُرص بين جميع المصريين(١)، بما يكفل المعالجة الفعَّالة للفجوات المجتمعية بكافة أشكالها(٢).

وتتبلور الرؤية الإستراتيجية لمحور العدالة الاجتماعية فى «رؤية مصر ٢٠٣٠» فى: «بناء مجتمع عادل مُتكاتف يتميَّز بالمساواة فى الحقوق والفُرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، وأن يكون قادرًا على كفالة حقِّ المواطنين فى المشاركة والتوزيع العادل فى ضوء معايير

(١) اتَّفق الكتَّاب والمفكرون الذين تعرَّضوا لفكرة العدالة الإجتماعية على أنَّ المساواة الكاملة بين المواطنين لا يمكن أن تُحقِّق العدالة الاجتماعية؛ وذلك لوجود اختلافات بين المواطنين فى القدرات والإمكانيات، وهو ما يتطلب اختلافهم بشكل نسبي فى الحقوق والواجبات، لذلك فإنَّ العدالة الاجتماعية تتطلب المساواة النسبية التي تراعي الاختلافات بين المواطنين وليس المساواة الكاملة، وإن كان الباحث يرى أنَّ الإستراتيجية لم تقصد المعنى اللفظي للمساواة الكاملة بالرغم من النصِّ عليها؛ لأنَّ الرؤية الإستراتيجية لهذا المحور انطوت على مُراعاة واضحة للفروق والقدرات، ومع ذلك وجب التنويه. للمزيد راجع: د/ إبراهيم العيسوي: الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية فى اقتصاد الربيع العربي، حالة مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد ١٥، العدد ١، يناير ٢٠١٣، ص: ٢٠٢، جون رولز: العدالة كإنصاف «إعادة صياغة»، ترجمة د/ حيدر حاج إسماعيل، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩، ص: ٢٨٤.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير أهداف التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠، ص: ٢٣، وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، مرجع سابق، ص: ١١٤.

الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويُحفِّز فُرص الحراك الاجتماعي المبني على القُدرات، ويُوفِّر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم بمساندة شرائح المجتمع المهمَّشة، ويُحقِّق الحماية للفئات الأولى بالرعاية»[١].

وقد حدَّدت الإستراتيجية ثلاثة أهداف لمحور العدالة الاجتماعية، تتمثَّل فيما يلي[٢]:

١ – تعزيز الاندماج المجتمعي، وذلك عبر تعزيز الثقة بين الدولة وشُركاء التنمية، وحثِّهم على تعظيم دورهم المجتمعي، والعمل على تمكين المرأة والشباب بشكل ممنهج، وتقليص الفجوات النوعية والجيلية، واحترام حقوق الإنسان.

٢ – تحقيق المساواة فى الحقوق والفُرص، بما يكفل مساحة أوسع للحراك الاجتماعي، ويُقلِّص الفجوات الجغرافية، ويُتيح الخدمات الأساسية بجودة مُناسبة للجميع، ويُوفِّر الحماية الاجتماعية، ويرفع مستوى معيشة الفرد، ويُوفِّر المعايير الأساسية لجودة حياة المواطن المصري.

٣ – تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية، وذلك عبر التمييز الإيجابي لصالح الفئات المهمَّشة، كالفقراء والأطفال وذوي الإعاقة والمرأة المعيلة والمسنين وسكَّان المناطق العشوائية.

ونظرًا لأنَّ سياسة الشمول المالي تُحقِّق العديد من الفوائد الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع، فإنَّها يمكن أن تلعب دورًا مهمًّا فى تحقيق تلك الأهداف، وذلك من خلال ما يلي:

١ – يُسهم الشمول المالي فى تعزيز مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المصريين، من خلال تضمين جميع الفئات فى النظام المالي الرسمي[٣]، ويُقلِّل الإقصاء المالي الذي يُعدُّ صورة من صور الإقصاء الاجتماعي[٤]، بما يُمكِّن الجميع -وعلى قدم المساواة- من العمل والإنتاج، ويُعزِّز العدالة الاجتماعية[٥].

(١) وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، مرجع سابق، ص: ١١٥.
(٢) وزارة التخطيط: رؤية مصر ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص: ٧٨، ٧٩.
(3) Tea Kasradze: Challenges facing financial inclusion due to the COVID-19 Pandemic, Op Cit, P. 64.
(٤) د/ منصور علي منصور شطا: المرجع السابق، ص: ٨١٠.
(٥) د/ أسامة محمد سلام: المرجع السابق، ص: ١٠٤١.

٢ – يُساعد الشمول المالي على تحقيق مبدأ الديمقراطية المالية، بما يتضمَّنه من وصول كافة أفراد المجتمع إلى الخدمات المالية[١]، وإتاحة فرصة أفضل لكافة أفراد المجتمع لإدارة أموالهم بشكل آمن وسليم[٢]، وحماية حقوق مُستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم[٣].

٣ – يُسهم الشمول المالي فى زيادة قدرة الأفراد على المساهمة فى بناء مجتمعاتهم، من خلال تمكين الجميع من الحصول على الأموال اللازمة لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية، وتطوير ومهاراتهم وتحسين قدراتهم على استخدام النظام المالي، بما يُمكِّنهم من البدء فى أعمالهم الخاصة، ويُيسِّر لهم الاستثمار فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، على النحو الذي يدعم بناء وتنمية المجتمع[٤].

٤ - يُسهم الشمول المالي فى تيسير حصول كافة أفراد وفئات المجتمع على الخدمات والمنتجات المالية المختلفة، بما فى ذلك التمويل اللازم لتلبية مُتطلَّباتهم الاستثمارية والاستهلاكية، مما يُسهم فى الحدِّ من مستويات الفقر والبطالة، ويُعزِّز التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٥].

٥ – يُؤدِّي الشمول المالي دورًا مهمًا فى دعم الفئات الضعيفة والأولى بالرعاية، من خلال صياغة برامج تعمل على تحسين القُدرات المالية لدى الشرائح المستهدَفة من المجتمع، كالنساء والشباب ومحدودي الدخل وذوي الاحتياجات الخاصة، وتعزيز ثقتهم بمزوِّدي الخدمات المالية[٦].

ثانيًا: دور الشمول المالي فى دعم محور الصحة

اهتمَّت « رؤية مصر ٢٠٣٠ » بتحسين القطاع الصحي فى مصر؛ لما لهذا القطاع من أهَمِّيَّة كبيرة لدى المواطنين ولدى صانعي القرار فى آنٍ واحد، وما يمكن أن يترتَّب على تحسين صحَّة الإنسان من آثار مباشرة على التنمية البشرية والاقتصادية، لذلك

(١) د/ عصام محمد علي الليثي: المرجع السابق، ص: ١٠٠.
(٢) صندوق النقد العربي: الشمول المالي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد ١، ٢٠٢٠، ص: ٥.
(٣) د/ إيمان إسماعيل أنور: المرجع السابق، ص: ١٠.
(٤) د/ وفاء حمدوش: المرجع السابق، ص: ١٢٢، د/ أسامة محمد سلام: المرجع السابق، ص: ١٠٤٧، نسرين فايز أحمد بدوي: المرجع السابق، ص: ٦٢٨، د/ رضا مصطفى حسين البدوي : المرجع السابق، ص: ٣٨٩، د/ خالد إبراهيم سيد أحمد، د/ محمد محمد السيد راضي: المرجع السابق، ص: ٩.
(٥) صندوق النقد العربي: الشمول المالي فى الدول العربية، مرجع سابق، ص: ٦.
(٦) د/ أحمد فاروق محمد الزيني: المرجع السابق، ص: ١٨١، د/ رضا مصطفى حسين البدوي: المرجع السابق، ص: ٣٩٠، د/ محمد محروس سعدوني: المرجع السابق، ص: ٢٠٤، د/ أحمد السيد محمد رمضان: المرجع السابق، ص: ٤٩٢.

فقد اشتملت الإستراتيجية على محور الصحة باعتباره أحد المحاور الأربعة التي يقوم عليها البُعد الاجتماعي.

وتتبلور الرؤية الإستراتيجية لمحور الصحة فى: «أن يتمتَّع كافة المصريين بالحق فى حياة صحية سليمة وآمنة، من خلال تطبيق نظام صحي مُتكامل يتميَّز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشِّرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة والتدخُّل المبكِّر لكافة المواطنين، بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين، ويُحقِّق رضاء المواطنين والعاملين فى قطاع الصحة؛ لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتكون مصر رائدة فى مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربيًا وإفريقيًا»[(١)].

وتسعي مصر فى محور الصحة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية حتى عام ٢٠٣٠ هي[(٢)]:

١ – النهوض بصحَّة المواطنين فى إطار من العدالة والإنصاف: ويتضمَّن هذا الهدف التعامُل مع العديد من العوامل التي تُؤثِّر على صحَّة المواطنين، مثل: المناخ العام الذي يُؤثِّر على حياة الإنسان، وظروف المعيشة والعمل، والروابط الاجتماعية التي تدعم الصحَّة وأنماط الحياة الفردية.

٢ – تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين، مع ضمان جودة الخدمات المقدَّمة: ويشمل هذا الهدف العناصر الثلاثة لتقديم الخدمات الصحية، والمتمثِّلة فى: العبء المالي، والإتاحة، والجودة، ويتطلَّب تقديم الخدمات الصحية الجيدة، وزيادة الإنفاق على القطاع الصحي، والمساهمة مع المجتمع المدني والأفراد فى إتاحة الخدمات الصحية، والاستمرارية فى تقديم هذه الخدمات دون أيِّ أعباء على المواطنين.

٣ – حوكمة قطاع الصحة: وذلك من خلال تنسيق علاقة القطاع الصحي بباقي القطاعات فى المجتمع، وتعزيز دور وزارة الصحة والسكان كمُنظِّم ومُوجِّه للقطاع الصحي، وإتاحة البيانات الدقيقة التي تكفل اتِّخاذ القرارات السليمة فى الوقت المناسب، مع تحسين كفاءة إدارة موارد القطاع الصحي فى إطار من الشفافية والمساءلة.

(١) وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، مرجع سابق، ص: ١٢٧.
(٢) وزارة التخطيط: رؤية مصر ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص: ٥١ – ٦١.

ويمكن لسياسة الشمول المالي أن تُساعد فى تحقيق أهداف محور الصحة بشكل مباشر من خلال صياغة برامج لتوفير التمويل اللازم للعلاج، وإتاحة قروض ميسَّرة للمرضى تُخصَّص لنفقات العلاج[١]، وإتاحة الخدمات المالية الأخرى كخدمات التأمين على الصحة، ويمكن أن تُستخدم هذه البرامج لتقرير مُعاملة تفضيلية للفقراء ومحدودي الدخل وغيرهم من الفئات الأولى بالرعاية[٢]، كما يُسهم للشمول المالي كذلك فى توفير التمويل للمستشفيات والمنشآت الصحية؛ لتشجيع الاستثمار فى الصحة، وتعزيز تقديم خدمات صحية بجودة عالية وتكلفة مناسبة[٣].

بالإضافة إلى ذلك يمكن للشمول المالي أن يدعم محور الصحة بشكل غير مباشر من خلال خدمة الادخار التي تُساعد الأشخاص على إدارة نفقاتهم الطبية سواء المخطَّط لها أم غير المخطَّط لها[٤]، حيث تُشير بعض الدراسات إلى أنَّ السبب الرئيس وراء بقاء الأشخاص فى دوَّامة الفقر بالدول النامية هو المدفوعات النقدية التي يتمُّ إنفاقها على الرعاية الصحية، والتي قد تُؤدِّي إلى فقدان كامل الدخل أو جزءٍ كبير منه، ولذلك فإنَّ الشمول المالي بما يتضمَّنه من توفير الحسابات الادخارية للأشخاص فإنَّه يُساعدهم فى تغطية نفقاتهم الصحية[٥]، كما توصَّلت دراسة تطبيقية أُجرِيت فى مصر إلى وجود علاقة طردية بين تبنِّي البنك المركزي المصري لسياسة الشمول المالي وزيادة خدمات الصحَّة للمواطنين من كافة فئات المجتمع وفي كافة المناطق الجغرافية فى مصر[٦].

ثالثًا: دور الشمول المالي فى دعم محور التعليم والتدريب

لا يمكن لأيِّ إستراتيجية تنموية أن تتجاهل دور التعليم والتدريب كأحد العوامل الأساسية التي تقوم عليها عملية التنمية الشاملة، ولذلك فقد خصَّصت «رؤية مصر ٢٠٣٠» المحور الثالث من محاور البُعد الاجتماعي للارتقاء بمستوى التعليم والتدريب، وتتبلور الرؤية الإستراتيجية لهذا المحور فى: «إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسَّسي كفء وعادل

(١) / رشا أحمد علي إبراهيم: المرجع السابق، ص: ٢٥١.
(٢) د/ رضا مصطفى حسين البدوي: المرجع السابق، ص: ٣٩١.
(٣) د/ خالد إبراهيم سيد أحمد، د/ محمد محمد السيد راضي: المرجع السابق، ص: ١٢.
(٤) د/ جلال حسن حسن عبد الله: المرجع السابق، ص: ١٦٧، د/ منى محمود علي الأشقر: المرجع السابق، ص: ٤٦١، د/ محمد محروس سعدوني: المرجع السابق، ص: ٢٢٦، د/ رضا مصطفى حسن البدوي: المرجع السابق، ص: ١٠.
(٥) د/ وفاء حمدوش: مرجع سابق، ص: ١٢٤، د/ رشا أحمد علي إبراهيم: المرجع السابق، ص: ٢٥١، د/ منى محمود علي الأشقر: المرجع السابق، ص: ٤٦١.
(٦) د/ سمر الأمير غازي عبد الحميد: المرجع السابق، ص: ٢٩١ – ٢٩٢.

ومُستدام ومَرِن، وأن يكون مُرتكزًا على المتعلِّم والمتدرِّب القادر على التفكير والمتمكِّن فنِّيًا وتقنيًا وتكنولوجيًا، وأن يُساهم فى بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى ممكن»[١].

وقد وضعت الإستراتيجية ثلاثة أهداف رئيسية لهذا المحور، تتمثَّل فيما يلي[٢]:

١ – تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النُّظُم العالمية؛ وذلك عبر تفعيل قواعد الجودة والاعتماد، وتنمية المعلِّمين، وتطوير المناهج، وتوفير البنية التحتية، والاعتماد على الأساليب التكنولوجية فى التعلُّم.

٢ – إتاحة التعليم للجميع دون تمييز؛ من خلال تحجيم ظاهرة التسرُّب من التعليم، ودمج ذوي الإعاقة، وتوفير خدمة تعليمية متميِّزة.

٣ – تحسين تنافُسية نظم ومُخرَجات التعليم، من خلال الربط بين مُخرَجات التعليم ومُتطلَّبات سوق العمل، وتوفير بنية أساسية قوية بالمدارس، وتحسين مؤشِّرات التعليم فى تقارير التنافسية الدولية.

ويمكن لسياسة الشمول المالي أن تُسهم بشكل فعَّال فى تحقيق أهداف محور التعليم، حيث يُعتبر الشمول المالي أحد الأدوات الحديثة التي تستخدمها المؤسَّسات المالية من أجل توفير التعليم المناسب للعُملاء؛ وذلك لأنَّ إجراءات الشمول المالي يمكن أن تستهدف الوصول إلى المجموعات الأقلِّ تعليمًا، واستخدام البرامج والأدوات المالية التي تمكِّنهم من تحسين مستويات تعليمهم، ومن ثَمَّ تحسين حياتهم اليومية[٣].

كما يمكن للشمول المالي أن يُسهم فى توفير التمويل والخدمات المالية المختلفة للمؤسَّسات التعليمية بما يُشجِّعها على توسيع الاستثمار فى التعليم، وتوفير خدمات تعليمية بجودة عالية وأسعار مناسبة[٤]، وكذلك توفير التمويل والخدمات المالية الأخرى للدارسين، كتوفير قروض تعليمية ميسَّرة يتمُّ تحصيلها بعد التخرُّج،

(١) وزارة التخطيط: رؤية مصر ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص: ٣٤ – ٤٠.

(٢) وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، مرجع سابق، ص: ١٤٠.

(٣) د/ رشا أحمد علي إبراهيم: أهمية الشمول المالي فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإفصاح عنه فى تعزيز مصداقية التقارير المالية (دراسة ميدانية على البنوك المدرجة فى البورصة المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، مجلد (٣٩)، عدد (١) خاص، ٢٠١٩، ص: ٢٤٥.

(٤) د/ محمد محروس سعدوني: المرجع السابق، ص: ٢٢٧، د/ خالد إبراهيم سيد أحمد، د/ محمد محمد السيد راضي: المرجع السابق، ص: ١٢.

أو فتح حسابات مصرفية ذات طبيعة خاصة للإنفاق على التعليم، أو تقديم خدمات ادِّخارية للأسر تُساعدها على إدارة نفقات تعليم أبنائها[١]، فقد أشارت بعض الدراسات التطبيقية التي أُجرِيت فى بعض الدول إلى أنَّ هناك زيادة فى نسبة الإنفاق على التعليم للأسر التي تمكَّنت من فتح حسابات مصرفية، وأنَّ خدمة القروض ذات الآجال القصيرة قد ساعدت الأسر على دفع نفقات التعليم، كما أنَّ خدمات تحويل النقود بشكل رقمي ساعدت الأسر على تغطية نفقات التعليم لأبنائهم، مما ساهمت فى الحدِّ من نسب التسرُّب المدرسي[٢].

وكذلك فقد توصَّلت دراسة أجراها البنك المركزي المصري إلى أنَّه من بين المشكلات التي تُواجه الأسر فى مصر صعوبة تحويل الأموال لأبنائهم الذين يدرسون فى أماكن أخرى داخل البلاد أو خارجها[٣]، ولذلك يمكن للشمول المالي أن يُوفِّر صيغ وآليات مناسبة لتذليل هذه العقوبات بما يدعم محور التعليم، كما توصَّلت دراسة تطبيقية أخرى أُجرِيت فى مصر إلى وجود علاقة مُوجبة طردية بين تبنِّي البنك المركزي المصري لسياسة الشمول المالي وزيادة خدمات التعليم للمواطنين من فئات المجتمع المختلفة وفي كافة المناطق الجغرافية فى مصر[٤]، وأشارت دراسة ثالثة إلى أنَّ قيام البنك المركزي المصري بإتاحة خدمة تحصيل المصروفات الدراسية للمدارس الحكومية لجميع المراحل التعليمية قبل الجامعية عبر مكاتب البريد فى كافة المحافظات بداية من سبتمبر ٢٠١٨، قد ساهم فى تخفيف أعباء سداد المصروفات الدراسية على الأسر المصرية[٥].

رابعًا: دور الشمول المالي فى دعم محور الثقافة.

يتمثَّل المحور الرابع من محاور البُعد الاجتماعي فى «رؤية مصر ٢٠٣٠» فى إحداث طفرة ثقافية فى المجتمع المصري، بالاعتماد على الجذور الثقافية للحضارة المصرية التي تمتدُّ لآلاف السنين؛ وذلك لما للثقافة من دور فى تنمية الإنسان المصري،

(١) د/ رضا مصطفى حسين البدوي: المرجع السابق، ص: ٣٩١، د/ منى محمود علي الأشقر: المرجع السابق، ص: ٤٦١، د/ جلال حسن حسن عبد الله: المرجع السابق، ص: ١٦٧

(٢) د/ وفاء حمدوش: مرجع سابق، ص: ١٢٤ – ١٢٥، د/ محمد محروس سعدوني: المرجع السابق، ص: ٢٢٧، د/ منى محمود علي الأشقر: المرجع السابق، ص: ٤٦١.

(٣) جريدة «المال» المصرية تقرير عن «دراسة البنك المركزي المصري بشأن مشكلات الشمول المالي»، ومتاح على الموقع الرسمي للجريدة: https://almalnews.com

(٤) د/ سمر الأمير غازي عبد الحميد: المرجع السابق، ص: ٢٩٣ – ٢٩٤.

(٥) د/ حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر: المرجع السابق، ص: ٥٠١

وتتبلور الرؤية الإستراتيجية لهذا المحور فى: «بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية فى المجتمع المصري تحترم التنوُّع والاختلاف وعدم التمييز، وتستهدف تمكين المواطن المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه للتفاعُل مع مُعطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، وإكسابه القُدرة على الاختيار الحر، وتأمين حقِّه فى ممارسة وإنتاج الثقافة، على أن تكون العناصر الإيجابية فى الثقافة مصدر قوَّة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساسًا لقوَّة مصر الناعمة إقليميًا وعالميًا»[١].

وتتمثَّل الأهداف الأساسية لمحور الثقافة فيما يلي[٢]:

١ – دعم الصناعات الثقافية كمصدر قوَّة للاقتصاد المصري، بما يجعلها أساسًا لقوَّة مصر الناعمة إقليميًا وعالميًا.

٢ – رفع كفاءة المؤسَّسات الثقافية والعاملين بالمنظومة الثقافية، وتقليص الفجوات الجغرافية فى الخدمات المقدَّمة، وزيادة دعم النشاط الثقافي الأهلي.

٣ – حماية وتعزيز التراث بكافة أنواعه.

ويمكن للشمول المالي أن يُسهم فى تحقيق أهداف محور الثقافة من خلال توفير الدعم والتمويل المالي للمؤسَّسات الثقافية والأشخاص الفاعلين فى الثقافة، والتأمين على التراث الثقافي، والترويج له، وتوفير الخدمات المالية التي تُيسِّر على السيَّاح زيارة التراث الثقافي.

(١) وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، مرجع سابق، ص: ١٧٢.
(٢) وزارة التخطيط: رؤية مصر ٢٠٣٠، ص: ٦٤ – ٧٥.

المطلَب الثالث

دور الشمول المالي فى دعم البُعد البيئي فى «رؤية مصر ٢٠٣٠»

يُعدُّ الاهتمام بالبيئة المحيطة وتحسين ظروفها واستغلال مواردها بأفضل صورة ممكنة من أهم متطلَّبات التنمية المستدامة، وهو ما أكَّدته منظمة الأمم المتحدة عندما صاغت أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، إذ اعتبرت البُعد البيئي أحد الأبعاد الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها فى هذا الصدد، ولذلك فقد تضمَّنت «رؤية مصر ٢٠٣٠» بُعدًا بيئيًا ضمن أبعادها الثلاثة، تسعى فيه الدولة المصرية إلى مُواكبة التطوُّرات العالمية فى حماية البيئة، وإدماج الاقتصاد الأخضر ضمن سياساتها الاقتصادية، وتشجيع التصنيع والإنتاج الأنظف، وترشيد استخدام المياه والطاقة، وإعادة استخدام وتدوير المخلَّفات، وضمان حقوق الأجيال القادمة فى استخدامات الموارد الطبيعية، وينطوي هذا البُعد على محورين: الأوَّل: محور البيئة، والثاني: محور التنمية العمرانية، ونحاول فى هذا المطلب تسليط الضوء على دور الشمول المالي فى دعم هذين المحورين.

أوَّلًا: دور الشمول المالي فى دعم محور البيئة

تتبلور الرؤية الإستراتيجية لمحور البيئة فى «رؤية مصر ٢٠٣٠» فى: «أن يكون البُعد البيئي محورًا أساسيًا فى كافة القطاعات التنموية والاقتصادية، بشكل يُحقّق أمن الموارد الطبيعية، ويدعم عدالة استخدامها، والاستخدام الأمثل لها، والاستثمار فيها، وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويُساهم فى دعم التنافُسية، ويُوفِّر فُرص عمل جديدة، ويقضي على الفقر، ويُحقّق العدالة الاجتماعية، ويُوفّر بيئة نظيفة وصحية وآمنة للإنسان المصري»[(١)].

وفي ضوء تلك الرؤية، حدَّدت الإستراتيجية أربعة أهداف أساسية لمحور البيئة، تسعى الدولة المصرية إلى تحقيقها حتى عام ٢٠٣٠ هي[(٢)]:

١ – الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية: والتي تشمل: الهواء، والمياه، والطاقة، والأراضي بما تحويه من موارد طبيعية وثروات معدنية، مع التركيز

(١) وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، مرجع سابق، ص: ١٨٧.
(٢) وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، مرجع سابق، ص: ١٨٨.

على الموارد المائية وتحقيق الأمن المائي؛ وذلك لدعم الاقتصاد وزيادة التنافُسية وخلق فُرص عمل جديدة.

٢ – الحدُّ من التلوُّث، والإدارة المتكاملة للمُخلَّفات: ويُركِّز هذا الهدف على قضيتين رئيسيتين: القضية الأولى: تتعلَّق بالحدِّ من تلوُّث الهواء، عبر خفض الانبعاثات الكربونية والملوِّثات الأخرى، والقضية الثانية: تتعلَّق بإدارة المخلَّفات لحماية البيئة من أضرار سوء التعامل معها، مع التركيز على المخلَّفات الصلبة والمخلَّفات الخطرة.

٣ – الحفاظ على توازُن النظُم الإيكولوجية والتنوُّع البيولوجي: وذلك عبر حماية البيئات الطبيعية المختلفة، البرية، والمائية، والساحلية، وتطوير المحميَّات الطبيعية.

٤ – تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية والإقليمية فى ملف البيئة، ووضع الآليات اللازمة لذلك، مع ضمان توافُقها مع السياسات المحلِّيَّة.

وباستقراء تلك الأهداف وتحليل الدور الذي يمكن أن يُؤدِّيه الشمول المالي فى تحقيقها، يتبيَّن أنَّ الشمول المالي يمكن أن يدعم تحقيق تلك الأهداف من خلال تقديم التمويل والخدمات المالية المختلفة على نحو تفضيلي للمشروعات التي تعمل على حماية البيئة، كمشروعات الطاقة النظيفة، مشروعات ترشيد استهلاك المياه، ومشروعات تدوير المخلَّفات، وغيرها من المشروعات التي تقوم على الاقتصاد الأخضر[١].

ثانيًا: دور الشمول المالي فى دعم محور التنمية العمرانية

فى ظلِّ النمو السكاني الذي تشهده مصر، وتزايُد الهجرة من الريف إلى المدن، فقد استنفد الحيز العمراني الحالي قُدراته الحيوية، وبلغ درجة التشبُّع السكاني، وهو ما أدَّى إلى تدهور جودة البيئة العمرانية، مما فرض على الدولة المصرية صياغة محور للتنمية العمرانية ضمن محاور «رؤية مصر «٢٠٣٠؛ وذلك بهدف الاستفادة من إمكانيات مصر فى إحداث طفرة عمرانية منظمة، تراعي المتطلَّبات البيئية، وتُحقِّق جودة الحياة للمواطن المصري.

(١) د/ رضا مصطفى حسين البدوي: المرجع السابق، ص: ٣٩١.

وتتبلور الرؤية الإستراتيجية لمحور التنمية العمرانية حتى عام ٢٠٣٠ فى: « أن تكون مصر، بمساحة أرضها، وحضارتها، وخصوصية موقعها، قادرة على استيعاب سكانها ومواردها، فى ظلِّ إدارة تنمية مكانية أكثر توازُنًا، تُلبِّي طموحات المصريين، وترتقي بجودة حياتهم »[١]، وتتمثَّل الأهداف الرئيسية لمحور التنمية العمرانية فيما يلي[٢]:

١ – زيادة المساحة المعمورة، بما يتناسب مع توافر الموارد، وحجم وتوزيع السكان، وينقسم هذا الهدف إلى شِقَّين: الشِّقُّ الأوَّل: هو تحقيق التوازُن فى التوزيع السكاني بالمناطق المعمورة الحالية والمستقبلية، والشِّقُّ الثاني: هو تعظيم عوائد التنمية بالمناطق الجديدة؛ لضمان قُدرتها على جذب الزيادة السكانية واحتوائها.

٢ – الارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية، وذلك بتحسين مستوى جودة الحيز المعمور الحالي والمستقبلي، والعمل على مُعالجة مشاكل العمران المتفاقمة والملحَّة.

٣ – تعظيم استغلال الموقع الإستراتيجي لمصر إقليميًا ودوليًا، وذلك بالسعي نحو تحقيق الاستفادة المثلى من الموقع الجغرافي المتميِّز لمصر، وزيادة اتِّصال مصر مع العالم الخارجي، والتوسُّع فى المشروعات الإستراتيجية الجاذبة للاستثمارات المحلِّيَّة والأجنبية.

وبالتأكيد فإنَّ التنمية العمرانية التي تنشدها مصر فى رؤيتها تتطلَّب توفير موارد مالية كبيرة، واستحداث آليات جديدة للتمويل، وتشجيع مُشاركة القطاع الخاص المحلِّي والإقليمي فى هذه المشروعات، فضلًا عن تشجيع مؤسَّسات التمويل الدولية وشُركاء التنمية على دعم إستراتيجية التنمية العمرانية المصرية، وهو ما يُؤكِّد وجود دور كبير يمكن أن تلعبه سياسات وبرامج الشمول المالي فى تعزيز فُرص نجاح خُطَّة التنمية العمرانية فى مصر، وذلك عبر صياغة برامج للتمويل العقاري الميسَّر الموجَّه نحو المناطق العمرانية الجديدة، أو الموجَّه نحو الارتقاء بمستوى المناطق العمرانية القديمة.

(١) وثيقة « رؤية مصر ٢٠٣٠ »، مرجع سابق، ص: ٢٠٢.
(٢) وثيقة « رؤية مصر ٢٠٣٠ »، مرجع سابق، ص: ٢٠٣.

الخاتمة

منذ أن اعتمدت الأمم المتحدة فى عام ٢٠١٥ بإجماع أعضائها خُطَّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأهدافها السبعة عشر، فقد نحت كثيرٌ من دول العالم – لا سيَّما الدول النامية – نفس المنحى، وذلك بإطلاق إستراتيجياتها التنموية الخاصَّة التي تَمَّ صياغتها فى ضوء الأهداف العامة التي وضعتها الأمم المتحدة، ومن بين تلك الدول مصر، والتي أطلقت فى عام ٢٠١٦ إستراتيجية التنمية المستدامة « رؤية مصر ٢٠٣٠ »، وقد تميَّزت تلك الرؤية بالشمولية والطموح، حيث شملت شتَّى الجوانب التنموية: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وتطلَّعت إلى أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم فى مؤشِّرات التنمية الاقتصادية والبشرية، وتنافُسية الأسواق، ومكافحة الفساد، وجودة التعليم، ومستوى العدالة الاجتماعية.

إلا إنَّه بالرغم من مرور سبع سنوات على إطلاق تلك الرؤية، فإنَّ ما تَحقَّق منها حتى الآن بقي مُتواضعًا للغاية، ويرى المحلِّلون أنَّ هذا التواضُع يرجع لمزيج من الأسباب العالمية والمحلِّيَّة، فعلى المستوى العالمي لعبت الأزمات الاقتصادية العالمية المتعاقِبة دورًا بارزًا فى تراجع معدَّلات النمو الاقتصادي العالمي، وتعثُّر خُطط التنمية الاقتصادية فى شتَّى دول العالم، وعلى المستوى المحلِّي أسهم قصور السياسات الاقتصادية والمالية، وعُمق الاختلالات الاجتماعية والإدارية، فى تواضُع النتائج المتحقِّقة من أهداف تلك الإستراتيجية.

ولقد فرضت تلك التحديات العالمية والمحلية ضرورة البحث عن الوسائل والآليات التي يمكن أن تدعم استغلال الإمكانيات الاقتصادية المصرية فى تحقيق الأهداف التنموية، ويُعتبر الشمول المالي من بين تلك الآليات؛ لما له من دور مهمٍّ فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية، وللاحتياجات الاستهلاكية، ولذلك فقد انصبَّ هذا البحث على دراسة الشمول المالي فى مصر، ودوره فى تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة « رؤية مصر ٢٠٣٠ ».

- نتائج البحث:

توصَّل الباحث من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

١ – أنَّ تعزيز مستوى الشمول المالي يُؤدِّي دورًا بالغ الأهَمِّيَّة فى دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما له من دور كبير فى تشجيع الاستثمار، وتوفير فُرص عمل، وتحسين مستوى المعيشة، وتحقيق نزاهة واستقرار القطاع المالي، ومحاربة التضخُّم، وتشجيع المشروعات الصغيرة، ودمج الاقتصاد غير الرسمي، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٢ – أنَّ مصر تُعاني من انخفاض شديد فى مستوى الشمول المالي مقارنة بالمؤشِّرات العالمية والإقليمية، فبينما بلغ معدَّل الشمول المالي فى عام ٢٠٢١ نحو ٧٦,٢٪ على المستوى العالمي، ونحو ١٠٠٪ على مستوى بعض الدول الأوروبية، ونحو ٨٥٪ على مستوى بعض الدول العربية والإفريقية، اكتفت مصر بمعدَّل ٢٧,٤٪ فقط.

٣ – أنَّ تحسين معدَّل الشمول المالي فى مصر يُسهم بدور كبير فى تحقيق أهداف إستراتيجية مصر للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، بأبعادها الثلاثة: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، ومحاورها العشرة: التنمية الاقتصادية، والطاقة، والمعرفة والابتكار والبحث العلمي، وشفافية وكفاءة المؤسَّسات الحكومية، والعدالة الاجتماعية، والصحَّة، والتعليم والتدريب، والثقافة، والبيئة، والتنمية العمرانية.

- توصيات البحث:

فى ضوء النتائج السابقة، يُوصي الباحث بضرورة العمل على تحسين مستوى الشمول المالي فى مصر، للاستفادة من دوره فى تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، وذلك من خلال ما يلي:

١ - ضرورة العمل تذليل المعوِّقات التي تحول دون تحسُّن معدَّل الشمول المالي فى مصر، والتي يأتي على رأسها: ضعف البنية التحتية، وانخفاض مستوى الوعي المالي والمصرفي، ومحدودية انتشار البنوك وماكينات الصراف الآلي، وتعطُّل ماكينات الصراف الآلي أو فراغ النقود منها فى أوقات الذروة، وانخفاض ثِقة العُملاء ورضاهم عن الخدمات المالية المقدَّمة.

٢ - ضرورة العمل على زيادة الاعتماد على الوسائل الرقمية فى تقديم الخدمات المالية، للاستفادة من مزاياها فى تيسير وصول الخدمات المالية للعُملاء، وتوسيع نطاق التغطية المالية، وخفض تكلفة تقديم الخدمات المالية، وتوفير المعلومات اللازمة لكلٍّ من المؤسَّسات المالية والعُملاء، وإيجاد أساليب جديدة لإيصال المنتجات المالية المصمَّمة على نحو أفضل للفئات التي تُعاني من قصور فى الحصول عليها، كالنساء، والشباب، ومحدودي الدخل، والمشروعات الصغيرة والمتوسّطة.

٣ - ضرورة العمل على تلبية شتَّى الاحتياجات المالية للمواطنين المصريين، عبر ابتكار صيغ ومُنتجات مالية جديدة، وتطوير الخدمات والمنتجات المالية القائمة لتتناسب مع احتياجات كافة الفئات.

٤ - ضرورة العمل على حماية مُستهلكي الخدمات المالية بشكل عام، ومُستهلكي الخدمات المالية الرقمية بشكل خاص، وذلك عبر وضع الأُطُر القانونية والتنظيمية التي تكفل حصولهم على مُعاملة عادلة وشفَّافة، ومدِّهم بالمعلومات اللازمة فى جميع مراحل تقديم الخدمة المالية، وحماية بياناتهم، وضمان حصولهم على الخدمات المالية بسهولة، وبجودة وأسعار مُلائمة.

«واللّه نسأل أن يتقبَّل منَّا هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم،

وآخر دعوانا أن الحمد للّه ربِّ العالمين».

قائمة المراجع

أوَّلًا: المراجع العربية

١ـ الكتُب:

- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسَّسات النقد العربية بصندوق النقد العربي: متطلَّبات تبنِّي إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي فى الدول العربية، إصدارات صندوق النقد العربي، ٢٠١٥.

- د/ جلال الدين بن رجب: احتساب مؤشِّر مركَّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلِّي الإجمالي فى الدول العربية، سلسلة دراسات اقتصادية، إصدارات صندوق النقد العربي، الإصدار رقم ٤٥، ٢٠١٨.

- جمال الجويني، عبد الكريم قندوز: أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي فى المنطقة العربية، إصدارات صندوق النقد العربي، الإصدار رقم ٨، يونيو ٢٠٢١.

- جون رولز: العدالة كإنصاف «إعادة صياغة»، ترجمة د/ حيدر حاج إسماعيل، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩.

- صندوق النقد العربي: الشمول المالي فى الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب، إصدارات صندوق النقد العربي، الإصدار رقم ١٠٩، ٢٠١٩.

- صندوق النقد العربي: الشمول المالي، سلسلة كتيبات تعريفية، إصدارات صندوق النقد العربي، العدد رقم ١ لسنة ٢٠٢٠.

٢ـ الدوريات والمقالات:

- د/ إبراهيم العيسوي: الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية فى اقتصاد الربيع العربي (حالة مصر)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد (١٥)، العدد (١)، يناير ٢٠١٣.

- اتحاد المصارف العربية: الشمول المالي حاجة عربية للحدِّ من الفقر، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (٤٣٦)، ٢٠١٧.

- د/ أحمد السيد محمد رمضان: دور الشمول المالي فى التمكين الاقتصادي للمرأة، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (١) خاص، ٢٠١٩.

- د/ أحمد سعيد البكل، د/ إيمان فاروق الحداد: الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي فى مصر، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف، المجلد (١٥)، العدد (١٤)، أبريل ٢٠٢٢.

- د/ أحمد سعيد محمد محمود العيسوي: أثر الشمول المالي فى تحقيق السعادة الاقتصادية: حالة الدول العربية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلد (١١٢)، عدد ٥٤١، يناير ٢٠٢١.

- د/ أحمد فاروق محمد الزيني: دور الشمول المالي فى تنمية الاقتصاد المصري (الواقع – آفاق المستقبل)، المجلة القانونية، كلية الحقوق فرع الخرطوم – جامعة القاهرة، المجلد (٩)، العدد (١)، ٢٠٢١.

- د/ أحمد فؤاد خليل: آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية – مركز البحوث المالية والمصرفية، مجلد (٢٣)، عدد (٣)، ٢٠١٥.

- د/ أحمد كامل خليل أحمد: دور الشمول المالي فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسّطة فى مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (٢) خاص، ٢٠١٩.

- د/ أحمد محمود محمد النقيرة، أحمد محمد عبد الحي نور الدين: دور الشمول المالي فى تعزيز مستوى ثقة العملاء فى الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد (٢)، ٢٠١٩.

- د/ أسامة محمد بدر: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف حدَّة الفقر (حالة مصر)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (١) خاص، ٢٠١٩.

- د / أسامة محمد سلام: قياس أثر الدور الوسيط للتحول الرقمي فى العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، دراسة تطبيقية على منصَّات خدمية خاصة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الأول – الجزء الثالث، يناير ٢٠٢٢.

- آلاء القاضي: الشمول المالي والأداء الاقتصادي بالتطبيق على مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان، مجلد (٣٢)، عدد (٤)، ٢٠١٨.

- آمنة محمد نائل محمد الهادي محمد عسل: تأثير الشمول المالي على أداء الشركات الصغيرة والمتوسّطة المقيَّدة فى بورصة النيل، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، عدد (٢)، يوليو ٢٠٢٠.

- أمير علي المرسي شوشة: دور الكفاءة الذاتية المالية فى العلاقة بين المعرفة المالية للمصريين وشمولهم المالي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي، مجلد (٢٦)، عدد (٢)، مايو ٢٠١٩.

- د / انتصار أحمد عبد الجليل: مبتكرات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي فى ضوء نظرية انتشار الابتكار، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (٢) خاص، ٢٠١٩.

- د / آية عادل محمود عوض: أثر تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة -جامعة بني سويف، العدد الثالث، ٢٠٢١.

- د / إيمان إسماعيل أنور: دور الشمول المالي فى تعزيز الادخار، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة مدينة السادات، مجلد (٧)، عدد (١)، يونيه ٢٠٢١.

- د / أيمن أحمد علي عبد الغفار: أثر التحوُّل الرقمي على النظام الضريبي ودعم الشمول المالي (دراسة تحليلية فى ظل قانون الإجراءات الضريبية الموحَّد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢)، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق – جامعة أسيوط، العدد الخامس والخمسون، الجزء الثالث، مارس ٢٠٢٢.

- د/ جلال حسن حسن عبد الله: دور الشمول المالي فى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة فى مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (٢) خاص، ٢٠١٩.

- د/ جمال محمود عطية، د/ نور الإيمان حلمي، آلاء ممدوح القاضي: التجارب الدولية فى الشمول المالي (دراسة قياسية مقارنة)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان، مجلد (٣٣)، عدد (١)، ٢٠١٩.

- د/ جيهان عبد السلام عباس: دور القطاع المصرفي المصري فى تحقيق الشمول المالي، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (٢) خاص، ٢٠١٩.

- د/ حسين أمين محمد محمود: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي فى مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس، مجلد (١١)، عدد (٢)، ٢٠٢٠.

- د/ حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر: آلية لتعزيز الشمول المالي فى مصر فى ظل التحديات والمعوّقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، عدد (١)، أبريل ٢٠٢١.

- د/ خالد إبراهيم سيد أحمد، د/ محمد محمد السيد راضي: الشمول المالي وعلاقته بالتنمية البشرية ومعدَّلات الفقر فى مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد (٣٨)، العدد (٤)، ديسمبر ٢٠١٨.

- د/ دلال محمد إبراهيم محمد: أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات: دراسة اختبارية على البنوك المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة المنصورة، مجلد (٤٣)، عدد (١)، ٢٠١٩.

- د/ رشا أحمد علي ابراهيم: أهمية الشمول المالي فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإفصاح عنه فى تعزيز مصداقية التقارير المالية (دراسة ميدانية على البنوك المدرجة فى البورصة المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، مجلد (٣٩)، عدد (١) خاص، ٢٠١٩.

- د/ رشا فؤاد عبد الرحمن: الشمول المالي داعم أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة فى ظل جائحة كوفيد – ١٩، مقال منشور على الموقع الرسمي لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١.

- د/ رضا مصطفى حسين البدوي: الشمول المالي فى مصر: التحديات والفرص، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، مجلد (٣٩)، عدد (٢) يونيو ٢٠١٩.

- رفيقة صباغ، سليمة غرزي: الشمول المالي فى الدول العربية: واقع وآفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس بالجزائر، العدد ١٠، سنة ٢٠٢٠.

- د/ رمضان عارف رمضان محروس: إطار مقترح لتطوير أداء المراجعة الداخلية فى البنوك المصرية للحدِّ من مخاطر الشمول المالي، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة بورسعيد، المجلد (٢١)، العدد الأول، يناير ٢٠٢٠.

- د/ ريهام أحمد ممدوح حسين: أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٥٠)، العدد (٤)، ديسمبر ٢٠٢٠.

- د/ سمر الأمير غازي عبد الحميد: إطار مقترَح لتقييم دور الشمول المالي فى تحقيق النمو الاحتوائي: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بني سويف، عدد (١) ٢٠١٩.

- د/ سهير محمود معتوق، د/ إيمان حسين علي، هناء محمود سيد: الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان، مجلد (٣٥)، عدد (١).

- د/ شرين بشري غالي: دور الشمول المالي فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، عدد (١)، أبريل ٢٠٢٠.

- د/ صبري نوفل: الشمول المالي فى مصر وبعض الدول العربية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، عدد ٦٦٧، يناير ٢٠١٨.

- د/ عادل عبد العزيز السن: دور الشمول المالي فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة مدينة السادات، مجلد (٥)، عدد (٢)، ديسمبر ٢٠١٩.

- د/ عبد الحليم عمار غربي: فجوة الشمول المالي والمصرفي فى الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي، مجلة بيت المشورة، بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، العدد (١٠)، أبريل ٢٠١٩.

- عبد العظيم عماد الدين مصطفى الشقنقيري: أثر الشمول المالي على مخاطر التشغيل «دراسة ميدانية»، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة المنوفية، السنة (٨)، العدد (٢)، أبريل ٢٠٢١.

- د/ عشري محمد علي: الشمول المالي وأثره على السياسة النقدية «حالة مصر»، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلد (٥٠٩)، عدد (٥٣١، ٥٣٢)، أكتوبر ٢٠١٨.

- د/ عصام محمد علي الليثي: محو الأمية المالية كخيار لتحقيق الشمول المالي، مجلة دراسات مصرفية ومالية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية – مركز البحوث والاستشارات، عدد (٢٧)، يناير ٢٠١٦.

- فضيل البشير ضيف: واقع وتحديات الشمول المالي فى الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات القانونية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلد ٦، عدد ١، يونيه ٢٠٢٠.

- كمال الدين إلياس: مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد (٣٣)، عدد (٣)، عمان، ٢٠١٥.

- د/ محمد أحمد عبد الخالق سلام: أثر الشمول المالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى المملكة العربية السعودية وفقًا لرؤية ٢٠٣٠، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، مجلد (١٣)، عدد (٥)، مايو ٢٠٢٠.

- د/ محمد محروس سعدوني: الشمول المالي وأثره فى تحقيق مُستهدفات التنمية المستدامة «دراسة تحليلية لواقع الدول العربية»، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة المنوفية، عدد (٥٢)، مايو ٢٠٢٠.

- د/ محمد محمد أحمد باغة: دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشّرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية بجمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، عدد (٤)، ديسمبر ٢٠٢١.

- محمد مشرح علي أحمد: دراسة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن معلومات الشمول المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة (دراسة تطبيقية)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (١) خاص، ٢٠١٩.

- محمد مشرح علي أحمد: نحو إستراتيجية وطنية للشمول المالي فى مصر وأثرها على عملية التنمية المستدامة (دراسة نظرية تحليلية)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (٢) خاص، ٢٠١٩.

- د/ مروان بوقيدة، د/ رشيد بوعافية: واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي فى الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيسي على البليدة ٢ بالجزائر، العدد (١٨)، جوان ٢٠١٨.

- د/ منال عفان: تركُّز الدخل بين الاقتصاد الخفي والشمول المالي فى مصر (المشكلة والعلاج)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، مجلد (٣٩)، عدد خاص(١)، ٢٠١٩.

- د/ منصور علي منصور شطا: الآثار التنموية للشمول المالي: دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، العدد (٧٣)، سبتمبر ٢٠٢٠.

- د/ منى محمود علي الأشقر: دور الشمول المالي فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (١) خاص، ٢٠١٩.

- د/ نادر شعبان السواح، د/ مبروك محمد السيد نصير: دور التكنولوجيا المالية فى تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة فى مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد (٣٩)، العدد (٢) خاص، ٢٠١٩.

- نسرين فايز أحمد بدوي: أثر الشمول المالي على الفقر فى الدول النامية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها، السنة (٣٧)، العدد (٣)، ٢٠١٧.

- د/ نهلة أحمد أبو العز: أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي فى القطاع المصرفي بالدول الأفريقية، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف، مجلد ١١، عدد ١٠، أبريل ٢٠٢١.

- د/ هبة الباز: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد ودور الشمول المالي فى مواجهتها مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد (٢٩)، العدد (١)، الشتاء والربيع ٢٠٢١.

- د/ هيام سالم زيدان أحمد: الشمول المالي وأثره على الاستقرار المالي والاقتصادي فى مصر (دراسة مقارنة)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، عدد (١) خاص، ٢٠١٩.

- د/ هيثم محمد عبد القادر: إستراتيجية الشمول المالي وآليات التنفيذ فى مصر، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة ٣٧، العدد ٤، ٢٠١٧.

- د/ هيثم محمد عبد القادر: مؤشِّرات الشمول المالي فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٨، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مجلد ٣٧، عدد ٣، يوليو ٢٠١٩.

- د/ وفاء حمدوش: مساهمة الشمول المالي فى تحقيق أهدف التنمية المستدامة (حالة الدول العربية)، المؤتمر العلمي الدولي الثاني «أثر مناخ الاستثمار فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان ٢٠١٧.

- د/ وليد سمير عبد العظيم الجبلي، د/ محمود محمد عبد الرحيم حسين: أثر الشمول المالي كمتغيِّر وسيط على العلاقة بين التكنولوجيا المالية وخفض تكلفة الخدمات المصرفية (دراسة ميدانية)، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة الزقازيق، مجلد (٤٣)، عدد (٣)، يوليه ٢٠٢١.

- د/ ياسمين مجدي رجب عثمان، د/ محمد أحمد محمد صالح: تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة بالبورصة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة – جامعة الإسكندرية، مجلد (٥)، عدد (١)، يناير ٢٠٢١.

- ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحيى: متطلبات تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، مجلد (٢١)، عدد (١)، يوليو ٢٠٢١.

٣ـ التقارير والنشرات:

- اتحاد المصارف العربية (الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث): تقرير بعنوان «ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية»، بتاريخ ٢٠١٨/٤/٩.

- البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي، عام ٢٠١٤.

- البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٦.

- البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي، عام ٢٠١٧.

- البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٨

- البنك المركزي المصري: تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٩.

- البنك المركزي المصري: تقرير بعنوان «أبرز النقاط الواردة فى إستراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢-٢٠٢٥)».

- البنك المركزي المصري: نشرة بعنوان «تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسِّطة»، ٢٠١٨.

- البنك المركزي المصري: نشرة بعنوان «الشمول المالي» ديسمبر ٢٠٢١.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وصندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير بعنوان «النظام الإيكولوجي للبيانات فى مصر لدعم التنمية المستدامة»، ديسمبر ٢٠١٨.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة التخطيط المصرية: تقرير أهداف التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠، نوفمبر ٢٠١٨.

- جريدة «المال» المصرية: تقرير عن «دراسة البنك المركزي المصري بشأن مشكلات الشمول المالي»، متاح على الموقع الرسمي للجريدة: https://almalnews.com

- صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى): تقرير آفاق الاقتصاد الاقليمي، أكتوبر ٢٠١٧.

- صندوق النقد العربي: مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية: التقرير السنوي ٢٠٢٠.

- صندوق النقد العربي: نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، إصدارات صندوق النقد العربي، الإصدار رقم ٧٧، ٢٠١٧.

- مركز التواصل والمعرفة المالية بالمملكة العربية السعودية: تقرير بعنوان «مجموعة دول العشرين»، المملكة العربية السعودية ٢٠٢٠.

- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية: تقرير المراجعة الوطنية الطوعية مصر ٢٠٢١.

٤ـ القوانين والوثائق:

- قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، الجريدة الرسمية، العدد ٣٧ مكرر (و) فى ١٥ سبتمبر سنة ٢٠٢٠.

- البنك الدولي: بيان صحفي بعنوان «جائحة كورونا تحدث طفرة عالمية فى المدفوعات الرقمية» بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٩.

- وثيقة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، على: www.enow.gov.eg

- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية: رؤية مصر ٢٠٣٠: على: www.mped.gov.eg

ثانيًا: المراجع الأجنبية

١ـ الدوريات والمقالات:

- Era Dabla-Norris, Yan Ji, Robert Townsend and D. Filiz Unsal: Identifying Constraints to Financial Inclusion and Their Impact on GDP and Inequality: AStructural Framework for Policy", IMF, work paper, WP/15/22,2015.

- Jamel Jouini, Elwaleed Talha, Rami obeid: Do Financial Inclusion Indicators Affect Banks' Profitability? Evidence from Selected Arab Countries, Arab Monetary Fund, January 2021.

- Noelia Clamara, Ximena Pena, David Tuesta: Factors that Matter for Financial Inclusion: Evidence from Peru, BBVA RESERCH, Working Paper No. 14/09, Madrid, February 2014.

- Patrick Honohan: Financial development, growth and poverty: how close are the links?, World Bank Group, Working Paper, WPS3203, 2003.

- Peter Morgan, and Victor Pontines: Financial stability and financial inclusion, Asian Development Bank Institute (ADBI), Working Paper Series, No.488, 2014.

- Peterson K. Ozili: Financial inclusion and Fintech during COVID-19 crisis: Policy solutions, SSRN Electronical Journal, July, 2020.

- Ramananda Singh, Sankharaj Roy: Financial Inclusion: Critical Assessment of its Concepts and Measurement, Asian Journal of Research in Business Economics and Management, Vol. 5, No. 1, January 2015.

- Salome Musau, Stephen Muathe, Lucy Mwangi: Financial Inclusion, Bank Competitiveness and Credit Risk of Commercial Banks in Kenya, International Journal of Financial Research, Vol. 9, No. 1, 2018.

- Tea Kasradze: Challenges facing financial inclusion due to the COVID-19 Pandemic, European Journal of Marketing and Economics, Volume 3, Issue 2, May – August, 2020.

٢ـ التقارير:

- Global partnership for financial inclusion (GPFI): Financial inclusion action plan, 2017.

- World Bank Group: The Little Data Book on Financial Inclusion 2022

- World Bank Group: The Global Findex Database 2021.

ثالثًا: المراجع الإلكترونية:

- الموقع الرسمي للبنك الدولي: www.albankaldawli.org

- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط المصرية: www.mped.gov.eg

- الموقع الرسمي لاتحاد المصارف العربية: https://uabonline.org

- الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري: www.cbe.org.eg

- الموقع الرسمي لمؤسَّسة الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI): www.gpfi.org

الشمول المالي فى مصر ودوره فى تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة « رؤية مصر ٢٠٣٠ »

مُلخَّص البحث:

فى عام ٢٠١٦ أطلقت مصر إستراتيجيتها الوطنية الطموحة؛ لتحقيق التنمية المستدامة « رؤية مصر ٢٠٣٠ »، وذلك بهدف تحسين المُؤشِّرات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، والارتقاء بجودة حياة المواطن المصري من الجيل الحالي والأجيال المستقبلية، وقد وضعت الإستراتيجية العديد من السياسات التي تدعم تحقيق أهدافها، ومن بين تلك السياسات الشمول المالي، حيث يُسهم الشمول المالي بدور مُهمٍّ فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الدخول، وتوفير فُرص عمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولذلك فقد اهتمَّ هذا البحث بدراسة الشمول المالي فى مصر ودوره فى تحقيق أهداف « رؤية مصر ٢٠٣٠ »، وذلك من خلال توضيح مفهوم الشمول المالي وأهَمِّيَّته، والوقوف على مستوى الشمول المالي فى مصر ومُقارنته بالمُؤشِّرات العالمية والإقليمية، وتوضيح الدور الذي يُمكن أن يُسهم به الشمول المالي فى تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة المصرية.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الاستبعاد المالي، التنمية المستدامة، العدالة الاجتماعية، رؤية مصر ٢٠٣٠.

Financial inclusion in Egypt and its role in achieving the goals of the sustainable development strategy "Egypt Vision 2030"

Dr. Kamal El-Din Hussain Mohamed Hussain

Lecturer of public finance and economic legislation at the Faculty of Law - Assiut University - Egypt

Abstract:

In 2016, Egypt launched its ambitious national strategy to achieve sustainable development, "Egypt Vision 2030", with the aim of improving economic and social indicators in Egypt, and improving the quality of life of the Egyptian citizen of the current and future generations, The strategy has developed many policies that support the achievement of its objectives, and among those policies is financial inclusion, as financial inclusion plays an important role in achieving economic and social development, improving incomes, providing job opportunities, and achieving social justice, Therefore, this research focused on studying financial inclusion in Egypt and its role in achieving the goals of "Egypt's Vision 2030", by clarifying the concept of financial inclusion and its importance, standing on the level of financial inclusion in Egypt and comparing it with global and regional indicators, and clarifying the role that financial inclusion can contribute to achieving the goals of the Egyptian sustainable development strategy.

Keywords: financial inclusion - financial exclusion - sustainable development - social justice - Egypt's Vision 2030